

Schlechte von Wschehd, Ottoear

Maria, Freiherr

Hugūg al-umam
كتاب

حقوق الامر

للبارون اشليخنا او طوقار النمساوي

وقد

ترجمة الآن من اللغة التركية خدمة للدولة والوطن
الفقيه لرحة ربه القدير نوفل بن نعمة الله
بن جرجس نوفل الطرابلسي

طُبِعَ فِي بَيْرُوتِ سَنَةِ ١٨٧٣ مَسِيحِيَّة

المقدمة

اما بعد حمد الله وشكره يقول العبد الفقير اسير وصمة الذنب والتقصير.
 راجي رحمة من هو لئداء عبده سميع قريب . ولدائه ملبس مجيب . وعن حاجاته
 قاطلا يغفل . نوفل بن نعمة الله بن جرجس نوفل . انه لما راج في عصرنا هذا
 الموصوف بالذكاء والمعارف . سوق اللطائف والطرائف . وبذلت فيه اهل
 الفضل نفود الغيرة والاجتهاد . في كل بقعة وناد . على ايجاد التحف الجديدة .
 والامثلة المحببة . وصرفوا على ما يجذب قلوب محبي ذلك من اهل ائمة
 الاوقات . باحثين عما من شأنه ان يشرح الصدور ويحلب المسرات . ويضاعف
 اثمار الخيرات والبركات . فواظب الكبير والصغير . والجليل والحفير . على
 السعي والاشتغال باشغال الانوار العقلية . وابرار آثار الحاسن العلمية . في
 ممالك الدولة العلية المحروسة . تحت ظل عواطف الحضرة السلطانية المانوسة .
 المستقرة الان على اريكة مقام . هذه السلطنة العظي الابدية الدوام . وكان من
 جملة ما بزغت انواره من انواع العلوم . وتلاها من اشعة كل منطوق ومفهوم .
 علم السياسة . الذي هو ثمرة الكياسة . وسلم الرياسة . واول ما ألف فيه هذه
 الرسالة الصغيرة الحجم . الجليلة القدر . للبارون اشخنا اوطوقار النمساوي موسومة
 بكتاب حقوق الامم حررها بذاته في اللغة التركية وبعد ان طبعها في المطبعة
 الامبراطورية بمدينة فيينا قدما هدية الى العتبة السلطانية . في عصر ساكن
 بمجاى الجنان مولانا المرحوم السلطان عبد المجيد خان فانتشرت في كراسي
 مالكة العلية . غير انها لحد الآن لم تُترجم الى اللغة العربية . وحيث انني من
 بناء هذه اللغة الشريفة . الذين هاماوا بحجة وطانهم اللطيفة . ويرغبون في خدمتها

بقدر ما تصل اليه همهم ولين كانت ضعيفة. غير اني لسو محظي من صف اصحاب
 العيون الباصرة. والابادي القاصرة. وانما يقتادني قولم في الامثال. ما لا يدرك
 كله. لا يترك اقله. فشرت عن ساعد الجعالة. وبادرت الى ترجمة تلك الرسالة.
 لأقدمها لم كبا كورة في اطباق من النخالة. عسى ان افوز بقبولها في زمان يتفخر
 على ما سواه من الازمنة بالحظ والسعد. بل وبما وصل اليه من ذروة المجد.
 تحت راية السلطان الاعظم. ظل الله على العرب والعجم. باسط بساط العدل
 والانصاف. وقامع اهل الفساد والجور والاعساف. من رعت في رياض نعمه
 الوافرة. وعشت من فضلات خيراته ومبراته المتكاثرة. كما عاش آباي واجدادي
 في ظل اسلافه العظام مولانا السلطان عبد العزيز خان. ادام الله تعالى شوكته.
 وأبد سرير خلافته. ما تكررت الايام. ونعاقبت الاعوام. والله در القائل
 سَمِ سَمَةَ تَحْمِدُ اثارُها واشكر لمن اعطى ولو سمسمة

وهذا اوان الشروع في المقصود. قال المؤلف

اما بعد فان كتاب حقوق الامم العموي يشتمل على قسمين مختلفين وهما
 حقوق الامم الطبيعية وحقوق الامم الوضعية اما قاعدة حقوق الامم الطبيعية
 فهي تحوي على بيان انواع الحقوق والتعهدات التي تنشأ عن كيفية احوال
 الشعوب الاصلية بنسبة كل منها الى الباقي عند ما ترتبط وتختلط مع بعضها
 وعكسها قاعدة حقوق الامم الوضعية اذ انها تجمع وتحتوي على الاصول الثابتة
 والقواعد الوضعية المتنوعة التي تجري وتراعي بين الشعوب مع بعضها على
 اختلاف جهاتها وتنوع مناسباتها سواء كان ذلك بمقتضى معاهدات خصوصية
 او ما جرت به العوائد القديمة وهذا الكتاب يتكفل ببيان حقوق الامم الوضعية
 المذكورة غير انه لا يخفى بان كلاً من الدول والامم المختلفة التي يتوقف عليها
 كتاب حقوق الامم هو مستقل في حالته ومطلق التصرف في دائرته وحيث لم
 يكن هناك حاكم منصوب بينهم بالاشتراك يخضعون الى اوامرهم فامتهم من
 يجبر على الخضوع والانقياد لنوع من الاصول العمومية في مناسباتهم مع بعضهم

بعض فلذلك كانت الاحكام العمومية الراجعة الى حقوق الامم غير ممكن بل
 ولا يتصور ان تكون كسائر الاحكام الخاصة بالوضع اعني منفصلة ومقررة مادة
 فادة او ان تجري نافذة في كل الاوقات كما ينبغي لكن مع ذلك حيث كان اكثر
 الاحكام المذكورة مبنياً على معاهدات خصوصية وعوائد قديمة معتبرة منذ
 مذات وفيرة ومرعية بكمال التدقيق عند دول اوربا وعلى هذا الموجب صارت
 مرجعاً بل واساساً لكل نوع من التداير والمسائل البوليتيكية فمن المعلوم بان
 هذه الاحكام العامة المذكورة هي من المواد المهمة والوقوف على مآل ما تتضمنه
 هو علم خاص المنفعة من المعارف المتضمنة على اية حال كان لكل من
 اهل المعارف وخاصة ارباب المناصب الدولية فالمامول اذن ان
 يكون هذا الكتاب المعتبر ضمنية على تلك العلوم النافعة
 والفنون الجزيلة التي صار نشرها واحياؤها بتوجهات
 ذات الحضرة السلطانية وموجبة لمنافع اصحاب
 المناصب السامية من ماموري الدولة
 العلية فان ذلك اقصى ما ينبغي
 المترجم الفقير وبرجوه في هذا
 الباب من فيض ربه
 المنعم القدير

الفصل الاول

في بيان الدول المختلفة والاصول البوليتيكية^(١) بوجه العموم

المادة الاولى في بيان مناسبات الدول بالنسبة الى بعضها بعض

يُعبّر بلفظ الدولة في اصطلاح علم البوليتيكة عن جمعية اشخاص مستقلين متدينين يسكنون محلاً واحداً تحت حكم رئيس واحد نظراً لوجودها هيئة اجتماعية ملكية ومالية ذات رئيس لكن لما كانت اسس العمران والمدن في اوائل الازمنة لم تنزل غير مشيدة وروابط التآنس والائتلاف فيما بين الشعوب المتحالفة ليست بمؤكدة كانت الدول وقتئذٍ بحالة الانفراد ثم عند ما اخذ مع مرور الدهور في تنظيم النظمات الملكية وحصل التخصيم على معاملات الموائفة والاختلاط المحسنة سررت الاقوام والشعوب على قدم المواصلة مع بعضها بعض وكذلك كل واحدة من الدول مع الأخرى فظهرت حينئذٍ فيما بينهم انواع العلاقات والمناسبات حتى ان روابط الاختلاط الجارية في ابانها هذه قد كانت مفقودة ايضاً من بين دول اوربا في الازمنة السالفة ولم يظهر شي مما فيها في بعض الاطراف الا منذ العصر الذي فيه افتتح الرومانيون الارض ثم ترك اخيراً بعد ان زالت دولتهم بل فقدت بالكلية منذ ذلك الوقت الى ان كشفت اميركا وقد

(١) البوليتيكة لفظ يونانية معناها مدني وتطلق على صناعة الادارة وحسن السياسة يقال فلان بوليتيكي اي خبير بالبوليتيكة

كان تأسيس الامبراطورية الرومانية سنة ٢٠٢ للهجرة تقريباً (سنة ٨١٧ م) وبانضمام ذلك الى تنبيهات بابا رومية بقوة على الشعوب المسيحية قد اوجبا تكثير اجتماعات الناس المحلية وتزايد المناسبات بين الدول ايضاً ثم ولئن قُطعت بعد ذلك هذه العلاقات الحسنة من بينهم بواسطة الحروب الشديدة وظهرت حالة التفرد على نوعٍ ما الاّ ان قضية التزام اصول موازنة البوليتيكة الملكية ووفائها قد جلبت اتفاق الدول واتحادها مع بعضها باكثر مما كان قبلاً

المادة الثانية في بيان اصول موازنة البوليتيكة

اصول الموازنة البوليتيكة المذكورة قد انتجت ترفي العمران وازدياد ائتلاف ومحبة الدول مع بعضها اذ ان المراد منها مراعاة كل دولة من هذه الدول ما لغيرها من الحقوق المستقلة. واذا ارادت احداها ان تجاوز حدودها وتتداخل في احوال اخرى من سائر الدول جبراً فتنهض حيثنذ باقي الدول بالاتفاق وتربها حدّها وحاصل الامر هو انه كما ان هذه الاصول هي عبارة عن مصادمة بقدر القوة لمثل هكذا تعدييات مكروهة كذلك كانت اسبابها العملية التي توجب الحصول على هذا المقصد الخيري غير مبنية على الصعوبة والمعاناة ايضاً بل جعلوها مبنية على ائتلاف الدول ومهادنتها مع بعضها بطريق المعاهدات الصليحية فقط ثم ولئن كانت هذه الاصول قد وقعت عند البعض موقع اللوم والقدح بقولهم ان الوقائع السابقة واللاحقة قد دلت على ان اجراءها قد صار مراراً عديدة علة نياتٍ فاسدة ووسيلة لارتكاب الفسق والفجور هذا عدا عن انها لم تظفر بالمتصود من ازالة ما بين الشعوب المتخالفة من الحسد والغيرة ولا يمنع مصائب الحروب والمقاتلات فهي مع ذلك اكمل ما يكون من هذا القليل من سائر اصول البوليتيكة واسهل كل اعمالها وبصرف النظر عما يظهر من عدم كفايتها في بعض النواحي تكون موجبة لازدياد العمران وتأكيد مباني الصلح والراحة وتكثير ميل الدول الصغرى للدول الكبرى

عدا عن محافظتها على الاملاك والاموال المتداولة بايادي الناس وتصرفهم
ولذلك تكون اصولاً خيرية تستحق الاعتبار من كل الوجوه

المادة الثالثة في بيان احوال الاصول المذكورة

اصول موازنة البوليتيكة المذكورة كان قد صار التعويل عليها وجرت
مراراً بين الدول في الازمنة السالفة ايضاً لكن حيث كانت موضوعاً لانواع
التعديلات مع مرور الازمنة فكانها تلبست بصورة اصول جديدة وقد كان
حدوث ظهورها منذ ثلاث مئة سنة تقريباً في اوربا وخرجت وقتئذ من القوة
الى الفعل في علاقات الدول الصغرى بين بعضها باقليم ايطاليا حيثما كانت
تلك الدول على غاية ما يكون من مخالفة كل واحدة منها للآخرى من جهة
الانساع والاقتدار وحملتها على كمال الائتلاف والاختلاط سواء كان ذلك
بمقتضى رواج التجارات او بداعي علاقات المجاورات والقرابات عند ما وقف
اعيان البعض منها على ضعف احوالهم وخافوا لدى التأمل من تسلط كبار
الدول وتصديهم لاجبارهم والاضرار بهم ومن ثم مال قسم من هذه الدول
المذكورة الى المعاهدة مع بعض وتحالف على منع كل نوع من التعديلات
الاجنبية الموجبة لزوَال الواحدة منه بالمداخلة عنها بقدر الطاقة وبذلك قد
راعى اصول موازنة البوليتيكة طوعاً وكرهاً ثم لما ظهرت بعد ذلك المنازعات
التي طال امرها فيما بين فرنسا والنمسا بدعوى حق التحكم والترأس على اقليم
ايطاليا جزع من ذلك باقي الدول الكائنة في غربي اوربا اذ انه اذا ظفرت
احدى الدولتين المشار اليهما بفتح هذا الاقليم والتصرف به فتزيد درجة قوتها
على الاطلاق ويخرج اقتدارها عن حده وربما أدّى ذلك الى تطرق الخلل في
احوال تلك الدول ذاتها ولذلك اخذت في البحث عما يدفع عنها ذلك
المخطر وباشرت بالتبصر في هذه القضية ثم عقدت اتفاقاً على محافظة حقوق
استقلالية كل منها ووقايتها من كل الوجوه مع عدم الرغبة في استعسان قوة

احدى الدولتين المشار اليهما واقتدارها فوق الحد وبذلك راجت اصول موازنة البوليتيكة في تلك الناحية ايضا وسرت من اقليم ايطاليا الى الجهة الغربية من اوربا ومن ثم كثر امتدادها الى ان حدثت بعد ذلك الحروب الشديدة بين الشعوب الكاثوليكية والبروتستانتية فيما يخص بالمعتقدات المذهبية وبذلك تبدل ما بين الدول الجرمانية من الاتفاق بالانشقاق وآل اتحادها الى الشتات والافتراق فقبلت حينئذ هذه الاصول في تلك الجهة ايضا وحينما نقلت بهذه الوساطة من الجهة الغربية الى اقليم جرمانيا الذي هو قلب قسم اوربا ومركزه كانت الدول الكاثنة في شمال اوربا هي وحدها فقط على المحيطة في اغلب احوالها نظراً الى تقلبات داخلية باقى الدول ومتجنية المداخلة وقتئذ في الاحوال الخارجية ولذلك لم يكن التزام هذه الاصول ما يستحق الالتفات بالنظر اليها الى ان ثارت فيما بينها هي ايضا الحروب الشديدة التي جرت قبل الآن بنحو مئة سنة تقريباً وآل امرها الى ان اكسبت دولة روسيا من القوة والمقدرة ما تفوقت به على دولة اسوج فمن ثم اضطرت هذه الدول لان تنقاد الى هذه الاصول ايضا بل لازالت الى ايامنا هذه تصرف خزائن اهتمامها نارة بعقد العهود ونارة بسوق الكتائب والمجنود لاجل محافظة الاصول المذكورة ووقايتها فعلاً . ثم لما عرفت الدول البحرية ايضا بان دوام ايام الصلح والسلام هو من اهم ما يقتضي من الامور الى رواج متاجرها التفتت حينئذ الى مراعاة هذه الاصول وصرفت وسع اقتدارها على تعميمها وتوكيدها بواسطة امدادها متفقيها واعانها لم سواء كان بما تعطيه من المرتبات للعساكر الاجنبية او بالاسعافات المالية وبهذه الطريقة سعت في ازدياد ثروة بلادها واعلاء مراتب شأنها وشهرتها في اوج الاقتدار ومراقى الفخار حتى انه لما قل اعتبار الاصول المشار اليها واخذ قدرها في البغس والندى يوماً عن يوم منذ ثمانين او تسعين سنة تقريباً لاسباب عوارض غفلة عرضت ونشأت هم طرأت وانتهى الامر بان حدثت في فرانساً تلك التبديلات الحكيمة والانقلابات الملكية التي آل الامر فيها الى فرط تفوق

الدولة المشار اليها ونسلطها على سائر دول اوربا وكان ذلك ثمة غزوات نابوليون العظيمة وبها فازنت الاصول المذكورة الزوال والاضمحلال اوجب الامر حينئذ الى افتتاح اقليم فرانساً وتسخيره ودفع الفاتح المشار اليه وتدميره بواسطة حروب افانمتها معه بعض الدول المتنفقة انتجت هذه النتيجة الحسنة واوجبت كذلك ظهور الاصول المذكورة مرة اخرى في ساحة البوليتيكة متغيرة الصورة لكنها متحدة المعنى تطبيقاً الى احوال اوربا الحالية ومن ثم جرى التعويل عليها والعمل المدقق بمنتضاها الى يومنا هذا

المادة الرابعة في بيان اصول المعاقدة

نطلق هذه التسمية اي اصول المعاقدة بحسب اصطلاح علم البوليتيكة على تلك الاصول الملكية التي تُبنى على معاهدات تنعقد بين الدول حاوية شروط المحافظة على حدود بعضها بعضاً ووقاية ما لها من الحقوق المتنوعة باطرافها وترك الحروب والمنااتلات التي يمكن حدوثها فيما بينها بفصل ما كان موجبا لذلك من الاختلافات التي تطرأ وتسويتها بطريق المشاورات الحكيمة . لكن لما كانت هذه الاصول من المعاني التي لاحتقيقة لوجودها فلم يبق في وقتنا هذا من يعرف لها اسماً ايضاً ما لم يتأسس لها محكمة عدلية عامة تتركب كما ينبغي ويتخصص لها كذلك مقدار من العساكر يترتب عند الاقتضاء لإخراج مقاصد الدول المتخالفة وتدايرها المفروضة عهداً على الصورة التي ذكرت من القوة الى الفعل على وجه وجيه حتى اذا تردد احد من تلك الاجزاء المتنفقة على الوجه المذكور ونصدى لمعارضة ما ترتبه باقي الدول وتريده فترده حده وتجريه بحقه ما يلزم من المجازاة السياسية انما حيث كان اجراء هذه العملية في كل الاوقات من الامور المشكلة بل ربما هو في اغلب الاحوال من القضايا المستحيلة نظراً لعدم اعتماد الدول المتنفقة على بعضها بعض فاذا تصورنا ليس الا محض اوهام ونجملات وحقبة اجرائها من القضايا المستحيلة اذ ان وضعها والعمل بها حسب

المراد والحصول بواسطتها على الاسباب المقصودة لعمار البلاد وراحة العباد من الامور المتعلقة على شرطين يتلاقيان يعني المنوطة بكمال اتحاد الدول المتفقة وموافقتها على صورة الادارة والمقاصد البوليتيكية . وبعد زيادة تفاوت تلك الدول واقتراحها من جهة الاقتدار والجسامة الطبيعية وعلى هذا يكون المحظ في تصادف الشرطين المذكورين والتقاءهما نظراً الى احوال البعض من الدول فقط من الامور النادرة وقل ما يتسبب عن ندرتها هو عدم السهولة في الحصول على الاصول المذكورة واجرائها كما ينبغي بحسب فهم ارباب البوليتيكية ودرايتهم

المادة الخامسة في بيان اصول الرياسة

تُطلق هذه التسمية اي اصول الرياسة حسب اصطلاح علم البوليتيكية على اصول ملكية تجري فيما بين الدول المشار اليها عند ما تكون احدى الدول العظى ممتازة على اقربائها بالاتساع والجسامة والثروة والاقتدار ومن ثم تجري رياستها اما قانونياً او جبراً على باقي الدول كأنها بمثابة ايلات لها وتدير امور الاحكام بالاستقلال في اقاليم تلك الدول كما تدبرها في اقليمها الخصوصي . وقد حصلت المبالغة في مدح هذه الاصول وترفع قدرها حيثما قيل ان بواسطة اجرائها والعمل كما ينبغي بمقتضاها يستحكم بناء الصلح بين الامم وتندوم احوال الرفعة والراحة في العالم وانما النظر اليها بدون غرض يظهر شناعة هذه الراحة باجمعها وعدم لياقتها بل تُرى يجهلونها عن غير اصل . وليس لها سبب كما يظهر ذلك من قضية واحدة وهي كما انه لا يمكن لفرد من الافراد ان يقبل ربة تسلط شخص آخر عليه عن رضى منه بارادة صادقة كذلك هي كل دولة من الدول ايضاً ترغب في ان تكون مستقلة بذاتها وعلى حذر من مداخلة دولة اجنبية في امورها الداخلية فاذن لا يتأتى الحصول على اصول التراس المذكورة الا بطريق الافتيات وفضلاً عن ذلك اذا بالفرض رغب في التزامها عن رضى من الدول عام واتفاق بينها تام لايسنين بانها تنج خيراً او اثر بركة حيث

كان من مقتضيات احوالها بحسب وجود السلطة في احدى الجهات والعبودية في ما عداها ان تزداد القوى العسكرية باكثر مما يلزم في تلك الجهة ايضاً ويتسلط الفقر والفاقة في باقي الدول المحكومة بها ومن ثم يقتضي لانفاذها واجرائها في كل وقت ثوران الحروب الدائمة التي يتبعها زوال اسس الراحة وتاخير العمران ويعقب ذلك تفوق المصاريف الحربية على ما يمكن تحصيله من الارباح والمنافع بواسطتها وحينئذ لا يبقى مناص للدولة الغالبة الا باختيار طرق المصالحة غير ان في مثل ذلك الوقت يكون اختيار هذه الطريق كعلامة اقرار بالوهن والضعف وبذلك تصبح القضية سبباً اعنيادياً للطغيان عام من الدول المحكومة يعقبه الزوال التام لتلك الاصول كما هو في غنى عن التذكاري اقلها هنا لك يجب ان تؤخذ قضية زوال دولة الرومانيين الناهرة. وملاشاة كثيرين من سواها التزموا اصول الرياسة المذكورة من الدول الفاخرة في اقل زمنٍ دليلاً لمن يتخذ الوقائع السالفة عبرةً للاحوال الحاضرة على عدم نجاح الاصول المذكورة في الامور البوليتيكية

المادة السادسة في بيان انواع الدول واول ذلك الدول المستقلة وغير المستقلة

الدولة المستقلة تطلق بحسب اصطلاح علم البوليتيكة على الدولة التي يكون عنان ادارة امورها الداخلية مربوطاً بيد اختيارها الذاتي معتوقة من كل انواع الانقياد والخضوع بالنظر الى الدول الاجنبية من هذه الجهة وبعكس ذلك الدول التي لم تكن كذلك ويقال لها حينئذ غير مستقلة وبناء على هذا التعريف لا يمكن لقضايا مذهبية او خارجية او قائمة بعلاقات موقته ربما كانت لاحدى الدول مع الدول الاجنبية لبعض مناسبات شخصية تختص بحاكمها او ناشئة عن رفض باقي الدول حقوق الاطلاق والاستقلال التي تستند

عليها تلك الدولة فعلاً لعدم استحسانها اياها ان تدفع امر اطلاق واستقلال الدولة المشار اليها ولا ان تمنعها عن اجراء تلك الحقوق وانفاذها فعلاً طالما هي مستقلة في ادارة امورها الداخلية وعلى هذا لا يوجد دخل مطلقاً لكنية تحصيل احدى الدول حقوق الاطلاق والاستقلال سواء كان تحصيلها قانونياً او جبرياً في قضية قبول تلك الحقوق من سائر الدول او عدم قبولها لان المداخلة في امور داخلية الدول الاجنبية والمباحثة في امر مشروعية ما يقع من التقلبات المحكية داخل اقاليم تلك الدول وعدم مشروعيتها جميعاً يعد من التضياع بالمنوعة الخارجة عن وسع واقتدار اية دولة كانت وهكذا اها الى بعض الايالات والنقصات التي لم تكن مستقلة باجراء مقتضيات الحكومة والاحكام وانما متمتزة بامتيازات خصوصية تفرزها عن امثالها وما ذونة بعقد بعض امور جزئية وحلها حسبها ترتيبه ليس لها حد بان تدعي الاطلاق والصلاحيه للاستقلال اسناداً على مثل تلك الامتيازات واما الدول التي تكون حقوق استقلالها مقبولة ومُعترف بها من بعض الدول ومردودة او مُنكر عليها من البعض الآخر فقد كانت توجد قبل الان في قسم اوربا واما الان فليس لها وجود بل مفقودة منها بالكلية كما هو معلوم جيداً عند ارباب علم البوليتيكة

المادة السابعة في بيان الدول المركبة وغير المركبة

نصرف النظر عن ذكر الدول غير المركبة وعن بيان كيفية احوالها المعروفة عند الخاص والعام واما الدول المركبة فتارة تكون اجزاؤها المختلفة لمركبة لها خاضعة باجمعها لامر حاكم واحد وتارة تكون مراعية فقط لنوع ما من اصول الاحكام بطريق الاشتراك ونظراً لذلك قد يُحكم عليها بانها تكون مركبة في وقت ما ذاتاً وفي آخر فعلاً وعلى هذا البناء لا تكون صورة تركيب لدول التي يقال عنها بانها مركبة ذاتاً مستقرة على ذلك قراراً مؤبداً بل بما بها تكون تحت حكومة مخصصة بوقت معين او بمدة قيام عائله معروفة فعند

حلول ذلك الاجل او انقراض تلك العائلة المتأمرة او نكولها عن سبيل التملك
 يكون غيب ذلك كل من تلك الاجزاء المركبة مطلقاً ومستقلاً واما الدول التي
 يقال عنها بانها مركبة فعلاً فتارة تكون اجزاؤها المختلفة المركبة لها متساوية
 جميعها في قضية الحدود والاستحقاقات وتارة يتصدى احدها لدعوى التراس
 ويجمع سائرهما تحت نير احكامه ولذلك تكون حقوق اطلاق واستقلال كل
 منها تارة باقية وموكنة واخرى زائلة ومضحلة فمن ثم نتحصل صورة تركيب مثل
 هذه الدولة المركبة فعلاً من وجهين وهما اما ان تكون تلك الدول قد عقدت
 اتفاقاً بان كل واحدة منها تحفظ حقوقها الملكية والحكومية وتوفيقها وتندرفيقتها في
 اوقات الحروب وتعاونها بشرط ان يكون كل من تلك الاجزاء المركبة المذكورة
 مطلقاً في ادارة اموره الداخلية ومستقلاً بها ومن ثم يُطلق على صورة تركيبها
 بحسب اصطلاح علم البوليتيكة جمعية دولية^(١) واما ان تكون بعكس ذلك
 وكل من اجزائها المركبة متجنباً مركز حقوق استقلاله وجميعها خاضعة لما نجر به
 من الاحكام دولة واحدة من بينها وتمتخذ صورة ملك واحد وحينئذ يُطلق على
 صورة تركيبها لفظ دولة متجمعة^(٢)

المادة الثامنة في بيان السلطنة او الجمهورية

يوجد تفاوت كلي فيما بين الدول المختلفة بالنظر الى قضية النظام الدولي
 واصول الاحكام اذ تارة يكون عنان الحكم والحكومة مفوضاً وعند حل امور
 الدولة محولاً ليد اقتدار فرد من الافراد وتارة ليد اختيار جماعة من اصحاب
 الآراء والاعتبار يكونون اما من الاعيان الكبار واما من العوام الصغار وبحسب

(١) لعل ما اراده صاحب الاصل باجتماع الدول هو ما يُعبر عنه اللغة
 العربية بالانحداد الدولي وما اراده بدولة متجمعة هو ما يُعبر عنه بالمالك المتحدة
 ايضاً اه مترجم

ذلك تكون اصول الحكومات متنوعة الاشكال فيُطلق عليها اما سلطنة او جمهورية او ارستوقراطية او ديموقراطية وعلا عن ذلك قد تكون الدول السلطانية مختلفة الاجناس ايضا نظراً لدرجاتها في المقدرة والقوة ونظام قضية الخلف والتتابع وصورتها فيها ولحوزة قدرة حكامها ونفوذهم ايضا اذ انما تكون اما غير محدودة واما مقيدة ومحدودة باحكام وضعية وهكذا ايضا قضية الخلف قد تكون تارة عن اب وجد يعني حسب اصول الارث والنظام واخرى فوضى بطريق ارادة الشعب والاتفاق العام ولذلك كان يُطلق عليها اما سلطنة غير مقيدة او سلطنة مقيدة او سلطنة وراثية او سلطنة انتخابية واما جواب السؤال والاستنباط عما هو اكثر قبولاً واعتباراً من اصول احكام الدول المذكورة فيكون هكذا وهوان الدول الكائنة تحت اصول السلطنة المقيدة هي المتفوقة على غيرها من جهة العدد والكثرة واما الجمهوريات فقد اوشك اعتبارها ان يزول وخاصة الاصول الديموقراطية فانها قد تلاشت وفقدت من اقليم اوربا بالكلية

المادة التاسعة في بيان قضية الفرق والاختلاف بين الدول في المذاهب الدينية

قد كان للاديان والمذاهب فيما سلف دخل كبير ونفوذ تام في الامور البولينيكية لكن فيما بعد اتصل هذا الامر الى درجة يُظنُّ به معها بانه لم يبقَ له اثر قط اما في ايماننا هذه فقد حصل بالتالي على قوة كلية . ثم حيث كان وثنيو اللابون الذين يسكنون جهة القطب الشمالي قليلي العدد فلا يُعتدُّ بحسبانهم اما الدول والشعوب الناطقة في اقليم اوربا عدا عن الشعوب الاسلامية المركبة من اقوام من الترك والتتر والروم فمن المعلوم بانهم تابعون للديانة المسيحية بدون استثناء وبما ان اصول هذا المذهب وقواعده ذات انواع وفروع كانت

مجرد طرق الكاثوليك والبروتستانت والروم مقبولة ومعتبرة في أكثر ممالكها وما عدا ذلك من الاصول الدينية ليس إلا جائزاً وماذوناً به فقط وقضية تحديد الرخصة به قانونياً وحصرها باجرائه علناً هي من الامور المستحقة للاعتناء اذ يوجد تفاوت كلي بين الدول في وجوه قضية الترخيص بهذه المذاهب غير المقبولة وصورة اجرائها الظاهرة حيث انه يوجد بينها من يرى وجوب الانقياد الى قانون واحد فقط ومن عنده ميلٌ زائد الى اعتبار الاصول التي من نوع واحد ولذلك توجد عند البعض منها رعاية دائمة الى سائر الاديان وعند بعض آخر رخصة كلية وماذونية تامة متتابعة كل انواع الاصول المذهبية وايضاها حسب المرام على ابي صورة تكون حتى ان الرهبان اليسوعيين الذين طردوا قبل الآن من أكثر ممالك هذا الاقليم قد قبلوا ثانية في بعض محلات منها فدخلوها ومنذ عقدت المعاهدات المتبادلة المسماة بالمباركة بين أكثر الدول البروتستانتية فضلاً عن الدول الكاثوليكية وبين بابا رومية صار للمعتقدات والمذاهب دخل في الامور البوليتيكية ونفذ في ارقى ما يكون من درجات الكمال ايضاً غير انه لا يبعد بان لا يتجاوز حدودها بعد الآن بل تبقى بحالة الاعتدال

المادة العاشرة في بيان انواع درجات الدول بالنظر الى

حوزتها واتساع مقدراتها

الدول المختلفة سواء كانت دولاً برية او بحرية ومن الرتبة الاولى او الثانية او الثالثة تُقسم على وجهين بالنظر الى ما في حوزتها من القدر والاعتبار فالدول المحدودة من الرتبة الاولى عدا عن الدولة العلية هي دول اوستريا وانكلتره وفرنسا وبروسيا وروسيا واما الدول البحرية فمن كانت بلادها منها محدودة بالبحار وليس له الأكمية من السفائن الحربية لمجرد محافظة التجارة فهو قليل الاعتبار في هذا الباب ولكن الدول الكبرى المالكة للبوراج الحسبية والعمارات

المركبة من قبقات بقدر الكفاية كاملة القدرة قابلة المقاومة في ما يحدث من المحاربات البحرية فهي التي تستحق الاعتبار وتليق تسميتها دولاً بحرية . وقد تخصص اطلاق هذا الاسم الآن على دولتي فرانسوا وإنكلتره فهما والحالة هذه نصفان به

المادة الحادية عشرة في بيان انواع درجات الحكم بالنظر لما يستحقونه من التشریفات الرسمية

يظهر جلياً من الملاحظة لمجرد حقوق الاستقلال التي تستند عليها الدول بصرف النظر عما هو بينها من الفرق والاختلاف في الانساع والمقدرة على الوجه الذي اشرنا اليه بان درجة شأنها واعتبارها مع ما هي عليه من التفاوت ليست في نفس الامر الواحدة بالتام وإمس لاحداها حتى بان يدعي الباقي ويطلب منه اظهار التفاتات تشريعية بهذه المناسبة غير ان الدول الصغرى قد رأت من المعقول الموافق بان تجري في كل الاوقات بعض تشریفات رسمية وتظهر شيئاً من الحركات التعظيمية للدول الكبرى علامة للاعتراف وفودجاً للافتخار دائماً ومن ثم اتصل هذا الامر مع تقلبات الادوار وتعاقب الليل بالنهار الى اتخاذ قاعدة خصوصية تجري بين الدول وعليها يكون المعول في هذا الخصوص كدستور وتشریفات بوضع مادة فادة الالتاب الفاخرة المخصصة بالذوات اصحاب الحكومات وما يجب ان يؤدے لهم من الاكرام والتعظيمات سواء كان ذلك بحضورهم او في اثناء مرورهم بطريق السياحة من البلاد الاجنبية وكذلك ما تقتضيه اللباقة من جميع التوجهات التي تستحقها سفراؤهم وقد دام اعتبار ذلك الى ان وصل به الى مرتبة القوانين وقوتها وصارت الالتاب الفاخرة المنسوبة الى اصحاب الحكومات المشار اليهم تشتمل عدا عن سلطان على امبراطور وملك وگران دوق ودوق والكنور وبرنس ولاند غروق ويرجع لكل منها

عنوان رسمي بقدر رتبته يُستعمل في اثناء الخطاب مع صاحب ذلك اللقب بصرف النظر عما يخاطب به سلاطين آل عثمان العظام فيخاطب الامبراطور والملك بماجسته^(١) يعني صاحب الشوكة والقران دوق والاكتور والدوق واكثر البرنسات المستقلين بامر الحكومة بالنس يعني صاحب السمو^(٢). اما درجة شان هذه الالقب الفاخرة واعتبارها بين الشعوب المسيحية فهي ان عنواني الامبراطور والملك هما اعلاها واشهرها والملقبون بذلك ومعنونون بعنوانه من الذوات السامية هم الاكثر نفوقاً واعتباراً بين اقربائهم ويُقضى لهم بارسال كبار السفراء وليس الناج والجلوس على الثخوت المغشاة بالذهب ومخاطبة اندادهم من اصحاب الحكومات بالاخ وامثال ذلك من الحقوق العظيمة والامتيازات الوسيمة التي هي من خصوصيات اصحاب الحكومات الملقين بهذين اللقبين الشريفين المذكورين وقد كان للقب الامبراطور في ما سلف من الازمنة رعاية كلية في اوربا وخاصة لامبراطرة رومية فانه كان يتقدم لهم الاحترام والخضوع التام كما انهم اصحاب الارض وروساء الشعوب المسيحية وقوادها ثم بعد ذلك مال نجم شان هذا العنوان شيئاً فشيئاً الى مغرب الهبوط مع مرور الدهور ولا زال كذلك الى ان حاول الارتفاع الى اوج الشوكة والافتخار ثانية منذ اثنتين واربعين سنة تقريباً بواسطة مساعي نابوليون صاحب الفتوحات الشهيرة واهتماماته لكن بدون فائدة اذ انه متى نظر اليه بعدم الغرض يظهر بانه لم يبق له قدم ولا اعتبار بازود من عنوان ملك كما هو من الامور المسلم بها لدى ارباب علم البوليتيكة . وقد كان كذلك قبل الآن تعيين درجات الدول المختلفة وما يجب لها من الاعتبار وعنونة اصحاب الحكومات المسيحيين وكيفية ما

(١) الجيم في ماجسته محررة في الاصل بالزاي الفارسية ولنفظها يكون بين

الجيم والزاي اه مترجم

(٢) صاحب السمو هنا محرر في الاصل رفعتلو يعني صاحب الرفعة اه مترجم

لهم من الوسعة والمقادير من النضاياء الموقوفة على مجرد ما يرتبه ويستحسنه البابا
 أولاً وبالتالي امبراطرة رومية من بعد وإنما في أيامنا هذه الحاضرة قد صار في
 وسع كل من اصحاب الحكومات ان يلقب ذاته ويعنون ملكه ودولته بما يريد
 من تلقاء ذاته والعكس ايضاً محقق يعني ان سائر اصحاب الحكومات هم مخيرون
 في قبول ذلك اللقب الذي يتخذونه أو رده والانكار عليه بحسب ارادتهم . ثم
 وان كان لم يتعين شان كل دولة من الدول على حدتها ولم تقرر درجة اعتبارها
 بالنسبة لما عداها غير انه بمقتضى العوائد الحسنة الجارية منذ القديم بين الدول
 تعرف الدول ذات الممالك الجسيمة والحكام اصحاب الاصل والسلسلة القديمة
 الذين عنوانهم بالنسبة الى الغير عظيمة بانها هي بغاية ما يكون من الامتياز
 والافتخار بين امثالها ودولة بابارومية كانت عند الكاثوليكين المتفوقة والمشهورة
 اكثر من الجميع اما نفس اصحاب الحكومات فمن كان منهم يُلقب بامبراطور
 او ملك وحاصلاً على التشريفات الرسمية التي يستحقها هذان العنوانان يكون في
 درجة من القدر عظيمة ويُعتبر موقراً اكثر من غيره فيما بين الشعوب المسيحية
 كما هو غير مستتر عن اصحاب علم البوليتيكة

الفصل الثاني

في بيان حقوق التملك الشعبية عموماً

المادة الثانية عشرة في بيان صورة اكتساب الاموال والاملاك
 وتخصيلها بوجه العوم

لا يخفى بانه كما ان كل نوع من الاموال والاشياء على العوم يتحصل نارة

بمجرد طريق الاخذ والتصرف وتارة بالانتقال والتحول من يد الى يد عن
رضى من الطرفين يعني بمقتضى العهود والمواثيق كذلك هو الحصول على كل
امراكتسابي يمكن ان يكون على هذين الوجهين المبنيين تارة على التصرف
وتارة على العهود والمواثيق ايضا وبناء على هذا يكون كل من الدول والام
بمثابة احاد الناس في هذا الباب يعني قادراً على تحصيل كل نوع من الاموال
والاملاك واكتسابه على احد الوجهين المذكورين مثل افراد البشر وله قدرة
ان يمنع الاجانب من الاستيلاء على شيء من الاموال الكائنة في اقاليمه واخراجها
عنه بدون استرخاض سوائه كان ذلك من الاموال الناطقة او الصامتة^(١) وعلى
هذا الموجب تكون كل انواع الاشياء والمواد غير المكسوبة ايضا الكائنة في
حوزة بلاده واقاليمه بصرف النظر عن اموال التبعة واملاكها ملكاً مستقلاً
للدولة المالكة وعده بمجمله اموالها المكتسبة بالنظر الى سائر الدول والشعوب
هو امر غني عن الاشعار وعلى هذا البناء لا تكون قضية نهب الاموال والغارة
عليها في اثناء المحاربات ولا ضبط ما يضبط للاميري من الاشياء بدعوى انه اذا
لم يظهر له صاحب بطرف المدة الفلانية يفقد صاحبه حقه فيه من الامور المبنية
على احد الوجهين المذكورين اللذين يشترط عليهما اكتساب كل انواع الامتعة
والاملاك ولذلك لا يمكن استحقاق هذا العمل ولا استصوابه اصلاً وقطعاً بحسب
قاعدة حقوق الامم ثم ان كل ما يكتسب ببعض حق الاخذ والتصرف يلزم
كذلك ان يكون من المواد التي هي اما ليست بذات صاحب من قدم الازل
واما قد تركت من صاحبها الاول واكتسبت صورة المباح ثانياً ان يكون ما
يمكن تصوره داخل في دائرة التصرف ثالثاً ما يستلزم اخذه والتصرف به رجحاً
ظاهراً ونفعاً بيناً لطالبه ليكون صالحاً للاكتساب ولائقاً بقانونياً على الوجه

(١) المال الصامت الذهب والفضة والمال الناطق الابل ونحوها من

المواشي كما في محيط المحيط اه مترجم

المذكور ومع كل ذلك يلزم أيضاً عداً عما ذكر في ما كان متصفاً بمثل هذه الصفات الثلاث ان يجري امر اخذه والتصرف به فعلاً يعني ان ينوضع ذاته ويدخل بتمامه في قبضة مكتسبه ليصلح ان يدعى مالاً مكتسباً قانوناً اذ انه لا يكفي فيه بحض النية والعزم على الاخذ وغرض التصرف كمجرد الاكتشاف على اراضٍ جديدة وايجادها او قطعها واقرارها عن اراضٍ مجاورة لها بركر بعض علامات تدل على حال اكتسابها فان ذلك لا يمكن ان يكون من الاسباب الكافية لان يقال في تلك الارض بانها مال مكتسب قانوناً نعم ان هذه القضية هي وسيلة لمناظرات طالعت فيما بين ارباب البوليتيكة ولحد الآن لم نتحقق ولا حصل لها تسوية كما ينبغي غير ان مهلاً لا خلاف فيه بين اصحاب الفضل هو ان الاراضي والنواحي التي يصير اقلاماً يكون ادخالها فعلاً حقيقياً في دائرة الاكتساب من الاراضي المكتشوفة يعني التي تنصل في صف المدن العامرة سواء كان بواسطة الحراثة والفلاحة ام باسباب التمدن والتخضر هي التي تصلح لان يقال فيها بانها مال مكتسب عندما يحصل الاكتشاف على ارضٍ ما جديدة ولذلك اذا كانت احدي الطوائف تحصل على اكتشاف ارضٍ كهذه وتوجد لها لكنها لضعفها لم تكن قادرة على تعميمها وتأسيسها كالواجب فلا يؤذن لها باسكان غيرها من الشعوب فيها ولا ان تمنعهم عن زراعة الاراضي التي هم ساكنوها وتعميرها ولا ان تخرجهم منها وكذلك اذا كانت قطعة ارض معدة للدخول بالوقت الحاضر في قبضة وتصرف قبيلتين فلا تكون لاحداهما ما لم يحصل الاتفاق بينهما على امر توزيعها واقتسامها كما ينبغي والافتقار حادثة وحيث ان كل ما كان مكتسباً من ذي قبل عداً عما هو ليس بذوي اصحاب ثم ترك اخيراً ودخل ثانية بحكم المباح يجوز قانوناً تخصيصه واكتسابه بطريق الاخذ والتصرف ايضاً فلا يقتضي فيه الموافقة ممن كان متصرفاً به قبلاً ولا طلب رضائه بل ولا ترقيب ابائه عن تركه اياه وابائهم بذلك علناً اذ ان حالة ترك اي شيء كان من المتاع وغيره تظهر بحض خلوه من العلامات الدالة على اكتسابه ومن ثم نتم

الصلاحية الكافية لاتخاذ واكتسابه عندما يكون على هذه الحالة

المادة الثالثة عشرة في بيان حقوق الضامم والمحقات

لا ينبغي بان الحقوق المطلقة التي تكون على الاموال المكتسبة بما شملت الحد والرخصة باخذ وضبط ما يقع من كل نوع من التكتيرات والالحافات التي تظهر لها عدا عن الفوائد الذاتية والطبيعية التي تحصل من تلك الاموال وقضية اخراج الحقوق الخصوصية التي هي على ما يقع من مثل هذه الضامم والمحقات من القوة الى الفعل هي من اهم القضايا ولا سيما للبلاد المحدودة بالبحار والانهار وغير ذلك من المياه وخاصة لان مثل هذه المياه التي تكون حدوداً وتخوماً فيما بين مملكتين مختلفتين قد تكون موجبة تارة الى توسيع الاراضي الواقعة على الشاطئ وتكثيرها وتارة الى تقليلها وتقصيرها اذ ان المياه تارة تنقبض وتارة تنبض بمنتهى فرط شدةها الطبيعية فتقطع على التوالي قطعاً من ارض احدها وتوصلها بالآخر وتكون تلك القطع المقطوعة من احدى الجهات على ما ذكر ووصلها باخرى معدودة من قبل ما يقع من المحقات العائدة لمن يعود اليه ذلك المحل الذي لحقت به . وربما فاض بغتة نهر يكون حداً فاصلاً بين مملكتين مختلفتين واغرق الشواطى وابدل طريقه وجرى من جهة اخرى فع ابدال خط مجراه ببني خطه السابق في محله ولا يتحول مقدار شعرة انما اذا كان الماء يمتد تارة ويغزر اخرى شيئاً فشيئاً وليس بغتة كما ذكر وتبديل بذلك طرقه ومجاريه فيتبدل حيثئذ خط الحد مع طريق النهر بالسوية ايضاً ويتغير اذ ان هذه القضايا هي من المواد المقررة بحسب منطوق المعاهدات التي حصلت في هذا الخصوص ثم ربما جزرت البحيرة او ماء البحر عن الساحل لحادثة كونية في البلاد المحدودة بمياه احدى البحيرات او البحار وتحصل من ذلك قطعة ارض يابسة فتكون حيثئذ تلك القطعة لمن كان له ذلك الساحل او الشاطى وبالعكس اذا فاض الماء وعلا قطعة من الساحل فغربها اذ ان المضيق او المخلج الذي

ينحصل بمتنضي القضية المذكورة بعد حيثث من الالحاقات التي تحدث لمن كانت له تلك القطعة الفارقة من الساحل اما ما يحدث من الجزائر والكتبان بسبب احدي الحوادث الملكية داخل نهر فاصل بين مملكتين وكان موقعه في نصف النهر بالتام فيكون مناصفة فيما بينهما اي نصفه الى اقليم الواحدة والنصف الثاني الى الاخرى

المادة الرابعة عشرة في بيان ما يكتسب من الاموال والاملاك التي نحصل بطريق العهود والمواثيق

كاحاد الناس كذلك هي الشعوب والدول اذ انهما بمثابة الافراد في هذا الواد ماذونة باكتساب كل نوع من المتاع ومشتراه بطريق العهود والمواثيق وبيع ما نكتسبه من ذلك وبتركه وباهدائه ايضاً بحسب ترتيبه كما ذكر ذلك في ما سبق وعلى هذا البناء اذا وقع القرار بين دولة ودولة امة وامة على مشترى نوع من الاموال والاملاك او استبداله وباشر الفريقان بعهد معاهدة وتنسيقها في هذا الباب مع بعضها بعضاً فليس لباقي الدول والامم حد ولا رخصة ان يتدخلوا قطعاً في مقاولتها هذه ولا ان يتظاهروا في الغرض والمساعدة بلام هو من صالح احدها ثم ان المعاهدات التي تكون من هذا القبيل مستلزمة لاكتساب الاموال والاملاك او استبدالها تحصل على انواع متنوعة مبنية تارة على المبادلة وتارة على غير ذلك من البواعث كالبيع والشراء والجهاز والارث والهدية ولذلك يكون من الواجبات المتقتضية فيها عداً عما ذكر ايضاً تفويض ذلك المتاع او الشيء المكتسب واحالته ليد شخص مكتسبه فعلاً وعلاً اضافة على رضى الطرفين القابلين به واتفاقهما على عقده وبوربطه لتكون بذلك موافقة للعدالة والحقانية من كل الوجوه

المادة الخامسة عشرة في بيان توسيع حقوق الملكية وكيفيتها

ملك كل دولة يتضمن ويشتمل على الاموال المنسوبة الموجودة في ايادي رعاياها وعلى كل نوع من الاشياء والامتنعة المكسوبة وغير المكسوبة الموجودة فوق الارض وتحتها وذلك عدا ما في حوزة بقعتها من الاراضي والمياه وعلى هذا كان البحث في قضية الحدود والتخوم من اهم مواد علم البوليتيكة لكيما نتحقق به حقوق انساع تلك الدول وامتداد ملكيتها وحيث ان كل انواع الحدود تقوم في حد ذاتها نارة بالحجار والجيرات والانهر والجبال والاحراش والصحاري والوديان والبقاغ ونارة بما ينصب علامة لها من الاحجار والاعمدة والمخجات والمحيطان والحفر والخنادق فهي اذا على نوعين يعبر عنها بالحدود الطبيعية والحدود الصناعية. اما الجواب عن نسبة نفس الحدود والتخوم لمن تكون فهو. ان الحدود الصناعية تكون للدولة التي ذكرتها وباشرت نصبها واما الطبيعية فتكون بالمناصفة فيما بين الدولتين اي نصفها للواحدة والثاني للآخرى واذا فرض بان كان حداً احدى المالك نهرًا او كان شاطئه من الجهة الاخرى خاليًا من الاكتساب فيكون ذلك الشاطئ للدولة المالكه لشاطئه الثاني ايضا اما اذا كانت تلك الجهة منسوبة لشخص آخر يحكمها فكأنما يُسحب خط طولي من وسط نصف مائه فيكون نصف النهر لتلك الامة ونصفه الثاني للآخرى وحيث كان من الحقوق المطلقة المركوزة لكل دولة من الدول مباشرة ادارة كل ما يقع من القضايا على اختلاف انواعها داخل اقاليمها الذي تنتهي اليه حدودها واجراء ما لا بد لها من ان تجربه فيها من التحكم والاحكام مع الاستقلال التام فلا حاجة للايضاح بان المداخلة معها في ذلك ومعارضتها في اجراء هذه الحقوق واحقاقها لها من القضايا المنوعة الخارجة عن حقوق باقي الدول

المادة السادسة عشرة في بيان صورة معاملة الدول بالنظر الى ثقلات داخلية الدول الاجنبية

واذ لم يكن لسائر الدول حد ولا رخصة اصلاً في المداخلة والتعرض لما يحدث من الانقلابات الداخلية في احداها او الحركات الفاسدة الموجبة والعياذ بالله الى دفع نظام تلك الدولة وانقلاب حكومتها الا انه قد صار القرار بانة اذا كانت هذه التغييرات المحكية تتصل لافناء خال في احكام البلاد المجاورة ايضاً او كان يوجد هناك معاهدات خصوصية حاوية شروط المحافظة على صورة تلك الحكومة المنقلبة وقيامها مؤبداً او كان قسم من ذلك الشعب الراغب في قلب الحكومة مضاداً لذلك الانقلاب ويطلب المعونة والممدد من خارج تؤذن حينئذ الدول الاجنبية وبُرخص لها بان تنهض متفقة مع بعضها للفحص عن كيفية تلك الحالة ورؤيتها وتباشر دفعها وتسويتها ولو بالقوة الجبرية والا فليس لدولة من الدول حد ولا رخصة اصلاً بان تعطف انظار التدقيق على ثقلات داخلية اجنبية ولا ان تتدخل في احوال غيرها من الدول ومع ذلك لقد تفررت شروط عقدت فيما بين دول اوستريا وبروسيا وروسيا قبل الآن (اي زمن تأليف هذا الكتاب وهو سنة ١٢٦٢ للهجرة سنة ١٨٢٧ م) بثلاث وثلاثين سنة تقريباً على غير اتفاق دولتي فرنسا وانكلترا وتسجلت تحت اسم المعاهدة المقدسة تمنع استصواب وقوع ثقلات في الاحكام تحصل على غير رضى صاحب الحكومة بل بمقتضى محض ما لا يليق من مطامع اوباش الناس ولا تجيز اي نوع كان من التبديلات والتجديدات الفاسدة التي تكون في حاصل امرها مثلاً رد ثقلات لسائر الشعوب او مداراً لاختلال الصلح العام وراحة الانام بل توجب ايجاد ما يلزم من الطريق لمنع مثل هذه التجاوزات المكروهة ودفعها بالجبر والقهر حسبما يقتضيه الحال كما هو المسلّم عند اذكاء ارباب البوليتيكة

المادة السابعة عشرة في بيان صنوف الاهالي

جميع الاهلين الذين يكثرون مقيمين داخل اقليم احدى الدول لابد من ان يكونوا اما من اشخاص مقيمين داخل ذلك الاقليم ومستقرين به منذ زمان طويل واما من اناس تنحصر ايام اقامتهم فيه بمدة قليلة يعني عبارة عن محليين واجانب وكذلك صنف المحليين يكون مركبا ايضا من اشخاص السكان سواء كانوا مولودين في الاقليم نفسه يعني وطنيين او مولودين في الخارج وبعد ذلك اقتنوا بيوتا سكنوها داخل المملكة والاولاد المولودون من شخصين في خلال مدة اقامتها في الخارج وهما في حد ذاتها من المحليين والوطنيين لا يقال عنهم بانهم اجانب بهذا السبب بل يُحسبون من قبيل اهالي البلاد مثل والديهم بل ربما حصل التصميم على ان يكون لهم نصيب في كل نوع من الحقوق والامتيازات المخصصة بها اما اسافل الناس الذين ليسوا من اصحاب البيوت والمآوي بل يترددون من محل الى آخر وليس لهم في نفس الامر مواقع اصلية تُعتبر اوطانا لهم فقد يحكم في اغلب الاحوال بان مساكن ابائهم هي اوطانهم الاصلية كما ان مساقط رؤوسهم تكون لهم كذلك اذا وجدوا من العواطفية

المادة الثامنة عشرة في بيان ادخال الناس الاجانب الى

داخلية البلاد واخراجهم من دائرتها

كما ان انضباط ابي نوع كان من الامور الملكية والحكومية وادارته داخل حوزة المملكة يكونان بمقتضى ما لتلك الدولة من المقدرة والقوة المستقلة بحسبما ذكر في المادة الخامسة عشرة كذلك هو الترخيص في دخول الناس الاجانب الى داخل تلك الحوزة عندما يرغبون في الدخول اليها واستصواب ذلك او عدم استصوابه بل وطردهم الاغراب الساكنين داخل المملكة واجلاؤهم من ديارها

بالقوة الجبرية جميعه من الامور المنوطة بحض راي اية دولة كانت من الدول
 وهمتها غير انه لما كان صد ذوي الاوصاف المحموده من الاجانب عن الدخول
 ومنعهم هذه الطريقة عن الحصول على اقصى المأمول من القضايا التي توجب
 قطع حبال المخادنة وتنافي حقوق المضيفه فقد تجببت والماله هذا اكثر دول
 اوربا لعدم قبول الاجانب وطردهم من ديارها وامثال ذلك من الاطوار
 البارده نجيباً كلياً بل هي تجري في كل الاوقات كمال التدقيق على قواعد مراعاتهم
 في ما يرغبون من اعطاء مناشير الرخصة لهم في الاكتساب والتمول بواسطة
 مكتمهم في اقاليمها ومشتري العقارات والاملاك في اي وقت ارادوا ولذلك وجب
 ان يطلب من امثال هؤلاء الاجانب الذين يكرم عليهم بحسن القبول من
 احدي الدول ويؤذن لهم ان يدخلوا اقاليمها بان يقابلوها هي ايضاً بالاستساره
 حسب قوانين احكامها وسياساتها واصل نظمها والضابطه البلدية التي عليها
 مدار امن عامة الناس وراحتهم وجاري العمل بمقتضاها مع الرعاية النامة في
 البلاد التي يدخلون اليها والمحصل هو ان يجروا ما امكنهم من الدقة والاهتمام
 على تاييد واستيفاء اي نوع كان فيها من التنسيقات الخيرية المتقضية ويراعوا
 في كل الاحوال رسوم آدابها وتربيتها اما تنظيمات الضابطه البلدية المذكورة
 الموجبة لنظام الملكة وعليها مدار الرفاه والامنية لعامة الناس فتشمل طلب
 الاوراق اللازمة كاللبس ابورطات واوراق الطريق وبراوها من يدخلون ويخرجون
 من مداخل ومخارج الملكة وترتيب اصول الكورتبنا لاجل حفظ وحراسة
 حدود اقاليمها من علة مضرة مهولة لشدة سرايتها تظهر في الخارج يلزم عنها
 الخوف ويخشى منها الهلاك كالطاعون والهواء الاصفر واستثناء من كان من
 الناس الموصوفين باوصاف شنيعة ومعروفين باطوار فاسدة من الاذن بالدخول
 الى الديار وطردهم من كان منهم يتصدى للدخول بغير اذن واجلاء منها جبراً
 وامثال ذلك من التدابير الخيرية والاجراءات ذات الفوائد العامة ومن ثم
 تكون رخصة الدخول المذكورة المستصوبة عادة بحق الناس الاجانب مقصورة

على مجرد الأشخاص المجائلين أفراداً كأهل السياحة والتجارة وأما المجائلون
لجواً فمعتقلين الأسلحة من الجماعات فلا يمكن في أغلب الأحوال أن يجوزوا
كما هو غني عن البيان والابضاح لدى أهل الموقف

المادة التاسعة عشرة في بيان جمع الاغراب واسكانهم في داخلية البلاد

وكما ان ادخال الناس الاجانب الى الديار وقبولهم فيها او طردهم منها
من القضايا المنوطة برأي كل من الدول ومحض ارادته كذلك هي قضية جلب
الجماعات منهم على طريق الدعوة الى داخلية المملكة واسكانهم فيها ايضاً ولذلك
كان من الجائز في عرف البوليتيكة ان يتقرر في وقت كان اعلانات من طرف
احدى الدول باستدعاء الدخول الى اقليمها وتشر في البلاد الاجنبية غير ان
قبول اشخاص غير معتوقين من قيود الانقياد رسماً من طرف الدولة التي هم
متفادون بالذات اليها ومحكومون منها وادخالهم الى البلاد بدون ان تكون
مأذونينهم في الجلاء من اوطانهم مندرجة الحاقاً في اوراق بسابورطانهم واغراء
اتباع الدول الاجنبية الاصليين على الابتعاد عن اوطانهم واضلالهم بالانتقال
منها والدخول الى مملكة غيرها بالتخداع والتخيل او بواسطة مباشرين يرسلون
خفية لهذا العمل جميعه يُعد من القضايا المنوعة بحسب قاعدة حقوق الامم
ولذلك قد حصل قرار بين الدول على انه اذا وجد اناس مجببون البلاد
بقصد اخراج مثل هذه النوايا الفاسدة من القوة الى الفعل وقُبض عليهم في اثناء
ارتكابهم هذا فيكونون مستحقين عقب ذلك العمل الحبس والتوقيف واهلاً
لاشد العقوبات

المادة العشرون في بيان حقوق الدولة على عموم الاغراب
قد كانت درجة شأن الأشخاص الاجانب واعتبارهم في الازمنة الماضية

ناقصة بالنسبة الى اهل البلاد والتبعية الاصلية وكانوا يعاملون في اكثر الدول ببعض قواعد لا تؤخذ بمساعدتهم غير انه مع مرور الايام قد نُسخ اكثرها واستنسب ابطالها اما رعاية لرسوم الضيافة واما حذرًا من المجازاة وتجنبًا من اجراء اصول المقابلة بالمثل في هذا الباب من الجهات الأخرى الى ان زالت في هذه الايام بالكلية بل ربما تعرضت بمساعدات جسيمة وامتيازات خصوصية كما هو معلوم لدى اهل الوقوف ثم لا يخفى بانه ولئن كان كل قانون وقاعدة من القواعد لا ينفذ الا في بلاد اقليم الدولة التي وضعتها اما في الخارج فليس له قوة ولا اعتبار فلا يقدر الاجانب ان يراجعوا القوانين التجارية في مواطنهم الاصلية بل يتعهدون بالطاعة لاصول احكام الدولة التي هم داخل البلاد المحكومة بها ومراعاتها في كل الاوقات غير انه ربما توجد هناك تنسيهات مستثناة خصوصية في تلك القضية جارية في احدى الدول او ان انسانًا من الاجانب قد موأ اعتراضات قبل دخولهم الى ذلك الاقليم التمسوا بها الاستثناء في هذا الامر وقد قبلت منهم واستنسب ذلك عند تلك الدولة فيمتدّ تكون ذمة اولئك الاجانب الذين هم من هذا القبيل منقطعة بالكلية عن التعلق بالدولة المتسلطة في محل اقامتهم وكلّ منهم لا يكون محكومًا الا بمجرد الاحكام المرعية في وطنه الاصيل ولا خاضعًا الا لها

المادة الحادية والعشرون في بيان حقوق الدولة على نفس الأغراب ذاتهم

قد سبقت الإشارة في ما تقدم انه بواسطة دخول الاجانب الى اقليم احدى الدول يكونون قد اخذوا على ذواتهم رعاية القوانين التجارية في تلك الدولة والطاعة لها الا اذا كانوا لم يلتزموا بالانقياد والعبودية الى تلك الدولة المذكورة التي يكونون قد دخلوا اقليمها مؤقتًا فحينئذ لا يكونون محكومين اصلاً

من تلك الدولة بالنظر الى نفوسهم وذواتهم لما انهم في حد ذلك اجانب انما
 اذا كانوا يديمون الاقامة في ذلك الاقليم او يباشرون الاكتساب او يشترون
 متاعاً من الامتعة الصامنة الموجودة فيه فيكونون قد تجنبوا حينئذ حقوق
 الاغتراب واكتسبوا الانضمام في تلك الشعبية الاصلية لتلك الدولة التي دخلوها
 بواسطة احد الاسباب الثلاثة المذكورة من تلقاء آرائهم ونواياهم المتعلقة فيها
 وحينئذ تنقطع روابط علاقاتهم مع اوطانهم الاصلية وكل منهم يكون قائماً هو
 نفسه بذاته مع عياله وامواله بمنزلة سائر رعايا تلك الدولة ومتعهداً بالرعاية
 الكلية لكل نوع من احكامها وقواعدها وبهذه المناسبة اذا رغب فيما بعد احد
 من هذا القبيل ان يفارق تلك الديار ويعود ثانية الى اوطانه الاصلية فلا يمكنه
 ان يفعل ذلك من تلقاء ذاته بل يكون اجراء طلبه هذا موقوفاً كما في سائر
 احواله على استئذان وراي الدولة التي هو خاضع لها ومحكوم منها بمقتضى احد
 الاسباب المذكورة كما هو من الامور البديهة لدى ارباب الوقوف وبناء على
 ذلك قد صار الاعتماد بانه عند ما تنقطع احدى الولايات او الايلات وتنقسم
 من حوزة احكام الدولة التي كانت عائدة اليها ولاحقه بها منذ القديم وتلحق
 بحوزة حكومة دولة اخرى وتنضم اليها بمقتضى ما يتحصل من العهود والمواثيق او
 بحالة غير ذلك تعلن القضية بواسطة المناداة ويجري امر الالتحاق والانضمام
 فعلاً ومن ثم تصبح تلك الايالة مع كل رعاياها وجميع موجوداتها وما يتعلق
 بها من الاشياء ملكاً مستقلاً للدولة التي شرعت في ان تقضم اخيراً اليها غير
 ان من العادات المستحسنة عند دول اوربا منذ القديم بان الناس الذين
 يعدلون عن منح الحق الصريح باطرافه في هذا الباب يعني يقصدون المهاجرة
 من ايالة نظير هذه ويرغبون في مفارقتها يستصوب ذلك منهم وتقبل التماساتهم
 التي يقدمونها في هذا الباب اما اذا تفرغت احدى الدول عن حقوق استقلالها
 بتملك احدى الايلات التي هي في حوزة اقليمها منذ القديم لبعض الاسباب
 واعلنت فراغها رسماً لسائر الدول فان جميع الاهلين الساكنين في تلك الايالة

المفروغة يصحون احراراً غير مد يونين بعد ذلك للدولة الفارغة بنوع ما من العلاقات اصلاً والدعاوي الباطلة التي كان يدعيها قبل الآن بعض الدول بعدم زوال وانقراض ذمة العبودية ليست بلائقة لنا موس البشر وشأنهم واجراؤها هو من المعاني المعدودة من التجاوزات المنوعة في كل الاوقات ومن ثم تكون قضية طرد الاجانب لدى الاقتضاء وتغريبهم عن الديار وعكس ذلك يعني تجويز عودتهم من تلك الجهات واستصواب ادخالهم الى اوطانهم الاصلية من حقوق الدول وتعداتها

المادة الثانية والعشرون في بيان حقوق الدولة على اموال الاغراب

ولئن لم تُجر العادة بان تطلب من الاجانب دراهم تؤخذ منهم ربما للدخول عندما يدخلون الى داخلية احدى الدول لكن لكونهم سوف يستظلون هم هم ايضاً بظل الدولة التي دخلوا دائرة حكومتها ويتمتعون نظير سائر اهلها بما هو موضوع من قوانينها الخاصة بها فهم يتعهدون كذلك بايفاء ما لها عليهم من الحقوق كما ينبغي يعني يعطون كل نوع معهود اعطائه فيها من الرسوم ولئن كان البعض ابي الذين تحصر ايام سكنائهم في تلك المملكة بمدة قليلة جرت العادة بانهم يستثنون من العهد باعطاء اناوة ترجع على مجرد نفوسهم بالذات كالباچ والخراج غير انه قد وُجد من ايجابات الاحوال بين الدول اجبارهم على اعطاء ما يفرض عليهم من التكاليف المفروضة على التنسيقات العمومية الاستعمال كاللبوسة وبعض الاموال المعدودة من الاموال الصامنة وقد كان من المعاهدات الدولية في الازمنة السابقة بان تؤخذ منهم رسومات بازود ما يؤخذ من التبعة الاصلية غير انه مع توالي الايام وظهور محسنات الادب والنظام عُرِف بان قضية الفرق والتفاوت في هذه الامور ما بين الرعايا والاغراب

هي وضع من قبيل التعدي غير مرغوب فيه ولذلك قد صارت هذه المادة في
اباننا هذه مذمومة ومردودة بل ربما فقدت بالكليّة من أكثر الحالات . هذا
ويلزم أيضاً عند ما يتوفى قضاء رجل من الاجانب في مدة اقامته بالخارج بان
تكون ورقة وصايتيه محررة بصورة توافق الاصول المحلية التي تحرر دائماً في مثل
هذه الحالة ونجري بصورة مطابقة للقواعد المخصوصة في تلك المملكة التي توجد
بها متروكاته دائماً لكيما تُقسم وتوزع على ورثائه كما ينبغي بطريق العدالة بحسب ما
هو مدرج في وصايتيه . اما الرسم المكروه الذي كان جارياً قبل الآن عند
اكثر دول اوربا وخاصة دولة فرانساهو القبض على متروكات المتوفين من
الاجانب ومصادرتها لجاناب الميري فلم يبق له والحالة هذه قوة ولا اعتبار اصلاً

المادة الثالثة والعشرون في بيان ما للدولة من الحقوق على
الاغراب بالنظر الى الاحكام البلدية المتعلقة في حقوق العباد

لا ينبغي بان القوانين العدلية الحكومية المتعلقة في حقوق العباد خاصة هي
ايضاً مثل كل انواع الاحكام الوضعية التي عليها مدار الراحة والامنية ويلزم
عنها نظام الملك والامة ولذلك كان من اللازم ان تُراعى وتُعتبر بكل دقة وفي
كل وقت من كل الاهالي والسكان الفاطنين في حوزة احكام الدولة التي
وُضعت بها وجار فيها العمل بموجبها من اي صنف كانوا حتي ومن الناس
الاغراب والاجانب الذين هم داخل حوزة احكام تلك الدولة ايضاً اللهم ما
عدا اصحاب المحكومات الاجنبية وجامعاتهم والسفراء وغيرهم من الذات المستثناة
في هذا الباب لانه ولئن كان كل نوع من القوانين والقواعد لا ينفذ الا في
مجرد حوزة احكام الدولة التي وضعت اما في الخارج فليس له شيء من القوة
والاقتدار كما سبق الايضاح عن ذلك الا ان الوصايا الحكومية والتدابير القانونية
الصادرة بحق الاجانب في ما يخص بحقوق العباد مع مراعاة اصول العدالة

ففيها من الأحكام المأمورين والمرخصين دوليًا في أي دولة كانت هي معروفة في أكثر أحوالها بالاعتبار وجديرة بان تمثل في سائر البلاد ويأدر للعل وإجراء الحركة بنتضاها في مواطن الاجانب المذكورين الاصلية اذ قد يتعد احياناً اناس لم يذهبوا الى خارج مواطنهم الاصلية بل هم مقيمون فيها بكل راحة بانهم يتفادون ويخضعون الى ما يجري من احكام غير دولتهم ما يختص بحقوق العباد حيث قد تقرر بين الدول بانة اذا كان احد من الاشخاص المذكورين يتصدى لدعوى على احد الاجانب ويسند اليه نوعاً من التهم بغير حق فيجلب هو ذاته الى محكمة ذلك الاجنبي البلدية بحسب منطوق هذه القاعدة المحكية وهي ان المدعي يتفاد الى محكمة المدعى عليه وهناك يرافعان وتُرى دعواها وتُفصل تطبيقاً الى الاحكام المرعية في تلك الجهة ومن بعد فصلها على تلك الصورة واعطاء الطرفين حجة تشعر بخلاصة الحكم فيها لا يمكن ان يؤذن لاحدهما ان ينكر بطريق الاعتراض على مشروعية الحكم الصادر لكيما يحدد دعواه ثانية بنقلها واحالتها الى محكمة اخرى . انما اذا وُجد في مسألة الدعوى معنى يتعلق بقاعدة حقوق الامم او ظهر من طرف تلك المحكمة التي اُمرت بروية الدعوى تاخيراً او مساعمة في احقاق الحق او ربما وقع منها تعرض او مساعدة واظهر الطرفان بالانفاق عدم ممنونيتها من الحكم المفظوظ فيقدران حينئذ ان يلجئاً الى دولة اخرى وبرخص لها ان يستدعي روية تلك المصلحة ومحاكمتها مرة اخرى بمعرفة محكمتها

المادة الرابعة والعشرون في بيان حقوق الدولة على الاغراب
بالنظر الى احكام السياسة البلدية المتعلقة
في الذنوب والجنايات

ولئن كان من اهم مهام كل دولة من الدول ان تفي ما يلزم من الاحكام

ونجري ما لا بدّ عنه من الجزاء والسياسة عند الاقتضاء بحق السكان في خطّة
 اقلها سواء كانوا من رعاياها او من الاغراب غير انه لا يمكن ان يطلب منها
 كلياً بان تعهد بالاتيان من حق الذين يرتكبون قبائح خارجاً عن خطتها او
 ان تجبر القبض بواسطة ضباط دولة اجنبية على اصحاب جرائم من هذا القبيل
 قد دخلوا اقلها هاريين او ان يسوقهم متقيدين ومحاطين بالعساكر ويمرّوا
 بهم داخل مملكتها او ان تعاون وتسعف فعلاً في تسهيل امر حبسهم ومع ذلك
 لا بدّ من اعتبار بعض شروط في من قبيل ما يستثنى ايضاً في هذا الخصوص
 كالذين يرتكبون ذنوباً تعدّ من كبائر التبايح كالطغيان او خيانة الاوطان ثم
 يفرّون من محلات ارتكاباتهم وان كانت قبائحهم لا تضرّ بباقي الدول فاذا
 تيسر حبس جماعة منهم وترقبوا في اي ديار كانت فاما ان يجازى المتوقفون بعدا
 ذلك هناك او انهم يرّدون بحسب الطلب متقيدين الى مواطنهم الاصلية وانما
 يجوز من خطر التعقيب المتهمون بارتكاب القبائح الخفيفة كهرّب الاموال والفارين
 من العسكرية عند دخولهم الى اقليم احدى الدول الاجنبية مهزومين من محل
 الارتكاب فقط ويكونون في اكثر احوالهم سالمين من الحبس ومصونين من
 الجزاء بحسب القرار المعطى بين الدول على هذه النضية

المادة الخامسة والعشرون في بيان استرداد المجرمين واستبدالهم وقضية الامان والشفاعة

حيث ان الاجانب قد يكونون من بعض الوجوه تحت افضية واحكام
 الدولة التي هم داخل اقليمها حسبما يستين ذلك من الافادات المتنوعة التي
 اوردها في ما سبق تقريره كان اذا تجاسر احد منهم على ارتكاب جريمة او
 قباحة في ذلك الاقليم فيكون حبسه وتعين ما يستحقه من الجزاء بحسب
 القانون واجرائه بخلافه من اقتضاء قدرة واستقلالية كل من الدول ولذلك

كان لا يمكن ان يطلب في وقت ما من احدها اعادة اهل نهات وقباحات
 نظير هذه من الاجانب الى اوطانهم الاصلية وتسليمهم لما لاجل التاديب بل كان
 انفاذ الرجاء في هذا الباب ايضاً من القضايا المنوطة بمحض استعسان تلك
 الدولة وارادتها فاذا بالفرض وجد اناس من الاجانب سبق لهم ارتكاب جرائم
 لكن ليس في اقليمها بل في ديار اخرى ثم بعد ذلك هربوا الى ذلك الاقليم
 وتقدم رجاء بردهم وارجاعهم من الدولة التي اجروا ما ارتكبوه داخل اقليمها
 كان يتم ذلك على انواع مختلفة بحسب الاصول الخاصة بكل دولة على حدتها
 دستوراً للعمل مرعياً اجراءه بين الدول في هذا الامر اذ ان قضية استبدال
 المجرمين المذكورين وتسليمهم قد كانت عند بعض الدول ممنوعة او منكراً
 بالكلية وعند بعضها معتبرة لكن تحت شروط معلومة فقط ومنها من يسرع
 في اجراء ذلك في اي وقت كان بدون شروط ولا عهود ومن ثم قد صار
 انصميم على ما قرره بين الدول في هذا الباب وهو مثلاً عندما يتفق
 لدولتين ان تطلبوا في وقت واحد رجلاً اجنبياً ذا ارتكاب على هذه الصورة بناء
 على كونه من رعايا الواحدة او متطوعاً في خدمتها وقد تجاسر على ارتكاب تلك
 الجريمة في اقليم الثانية فيجب ان يرُد راجعاً الى الدولة التي هو مستمر في رعايتها
 او متطوعاً في خدمتها اما اذا كانت قضية تبعيته او خدمته لها لا تثبت كما ينبغي
 فانه يرُد حينئذ ويعاد الى الدولة التي يكون قد تجاسر على ارتكاب تلك
 الجريمة في اقليمها . وكما هو من شأن كل دولة من الدول ترك الجزاء الذي
 يستحقه الاجنبي الذي يكون قد ارتكب قباحة داخل حوزة اقليمها والعفو عن
 قباحته وتاميمه كذلك من شأنها ومقتضيات اقتدارها تقديم الرجاء والشفاعة
 بحق مرتكب ما ربما كان مجري تاديبه في ديار اخرى وعكس ذلك ايضاً اعني
 قبول هذه الشفاعة وعدم قبولها والعدول عن جادة الحق احتراماً لها وعدم
 العدول جميع ذلك هو من القضايا المرتبطة بما تستحقه وتخاره الدولة التي
 لها الحق بالحكم على ذلك المجاني وتاديبه ولذلك لا يكون عدم رعاية شفاعة

نظير هذه من طرف احدى الدول او عدم التدقيق كالواجب في احقاق حقوق الاجانب المقيمين في اقليهما من الاسباب الكافية للتعرض من طرف سائر الدول ولا لحدوث المحروب والمفاتنات كما هو معلوم لدى حسن دراية ارباب البولنيكة ذوي الوقوف على مناسبات احوال الدول مع بعضها والاطلاع على ما لكلٍ منها من حقوق الاطلاق والاستقلال التي تستند عليها

المادة السادسة والعشرون في بيان حقوق الدولة على الاغراب بالنظر الى نظامات الضابطة البلدية

لا يخفى بانه حيث كان المقصود بتنظيمات الضابطة البلدية هو استحصاا اسباب الراحة والامنية لعامة الناس كان امر المحافظة على هذه التنظيمات المذكورة ووقايتها هو من اهم المواد لدى كل الدول وبناء على ذلك لزم كل الاجانب والاغراب ايضاً مع الذوات المعافاة والمتوقفة من قيد الطاعة بالنسبة الى باقي القوانين البلدية كاصحاب الحكومات والسفراء الاجانب ان يراعوا بكمال التدقيق ما هو جارٍ في الدولة التي هم ساكنون بلادها من مثل هذه التنظيمات بجملة الرعايا والبرايا المخصصين بها بدون استثناء ويكونوا متعدين بل ومجبورين على الفعل والحركة بمقتضاها. اما المواد الخصوصية التي يقتضي ان تدخل دائرة ادارة التنظيمات المذكورة فهي ما تضمن واشتمل على كثير من الاجراءات النافعة والتدابير الخيرية كمنع الناس الاجانب المقيمين في الاقليم من الحصول على اي نوع كان من المناصب البلدية ومن اغتنامهم في ذلك الاقليم انواع المساعدات والامتيازات الممنوحة لهم من طرف دولهم الاصلية بدون استرخاص . وجلب الرعايا من الخارج واعادتهم الى اوطانهم الاصلية عند وقوع الحرب والجدال وحجز طباعة الكتب التي لا تناسب ومنع انتشارها في الاقليم . واعطاء الرخصة باذخاا الكتب والمجرائد وكل انواع الاوراق المطبوعة

في الخارج الى داخل المصلحة وعدم اعطائها او ربط ادخال ذلك ببعض الشروط . وعمل نظام الى اصول الدين والمذهب . وغض النظر عن اجراء الاديان المختلفة والطرق المتنوعة او عدم غصه والتدقيق على النقود وضرب انواع المسكوكات واستحضارها وتشكيل اوراق اميرية بطريقة الاسهام بدلاً عن ذلك ونشرها واعتبار النقود الرائجة والاسهام المتبولة في الخارج وعدمه وبالتسوية تغيير اشكال وتوالب كل انواع المسكوكات وتعيين اسعارها وتحويل قيماتها الاصلية وترتيب البوستة وتنظيمها وربط امر ضبطها وادارتها اما بحسب الارادة واما التزاماً دولياً او بتسليمها لشخص من فرادى الناس او الى شركة ما واذا غاب او فقد شيء منها خطأ او لتقصير وقع فيتضمن ذلك بالمرئبة الواجبة الى الاشخاص المتبئين للتقص اعتناء براحة ابناء السبيل وامنيهم وحفظاً للاموال والاشياء التي ترسل من محل الى آخر وصيانة لها من الاضرار وصرف ما تحصل عليه المقدرة على ازدياد كل نوع ربح حلال وترقية روابط العلاقات والخالطات مع التجار والاجانب لاجل استيفاء وسائل الغنى والثروة وتمصيل محاسن التجارة ورواجها كما هو من الامور المسلمة عند اهل الوقوف

المادة السابعة والعشرون في بيان حقوق الدول على انواع المياه

يُطلق على انواع البحار بحسب منطوق علم الجغرافيا اما اوقيانوس يعني بحار محيطية واما محدودة بالنظر لما هي عليه في حد ذاتها اذ انها تارة تكون ممتدة كأنها ليست بذات شواطئ وتارة تكون منحصرة ومحدودة بالسواحل من كل جهاتها ومن ثم اذا كانت هذه البحار المحدودة بعيدة بحسب مواقعها عن الاوقيانوس ومحاطة من جميع جهاتها بالسواحل المعمورة ومحصورة ضمنها فتكون مياهها داخلة ايضاً في دائرة حكومة اية دولة كانت تلك السواحل المعمورة في قبضة نصرها لكن اذا كان احد تلك البحار محدوداً بالبراري من ثلاث جهاته وممتداً من جهة واحدة فقط على طريقة بوغاز لحد ساحل الاوقيانوس فيكون

ضبطه من طرف دولة واحدة تنصرف به لذاتها من الامور المستعملة ومتى علم بموجب ذلك انه من الاشياء المشاعة فيكون محروماً بالكلية من قيد الاكتساب ولكن اذا امكن قطع طريق البوغاز المذكور عن الاوقيانوس بواسطة حصون واستحكامات تمنع تقرب السفائن الاجنبية ودخولها الى البحر من تلك الجهة فحينئذ يعود ذلك البحر الى اية دولة كانت ينسب اليها طريق البوغاز ويكون محكوماً بها ايضاً وكذلك الخجنان والمعابر طالما هي غير مضبوطة ولا محافظ عليها بواسطة البلاغات فتكون معدودة من المشاعات ولا يمكن ادخالها تحت حكومة ما في وقت من الاوقات ما لم تحصل محافظتها ووقايتها على الوجه المذكور. والبحر الشمالي الذي كان قبل الآن موضوعاً للمناظرات الدائمة فيما بين دولة انكلترا وبين دولتي الفلنك والدانماركة بخصوص الاستيلاء عليه والتصرف الذاتي به وبوغاز جبل طارق الذي كانت دولة فرانس تدعي قدماً بالحكومة المطلقة عليه مع البواغيز المسماة بالبحر الابيض وبحر بيسفايا ولوستيانا والبحر المنجد الواقع في ناحية القطب الشمالي هم والحالة هذه معدودون من المياه الحرة كمناع مشاع لجميع العالم والناس كلهم مشتركون بالاذن والرخصة على ان يشغلوا في تلك المياه فيصطادون منها الاسماك ويقبضون بها الحروب والمقاتلات حسبما تقتضيه احوالهم وكذلك ما كان يقع من طرف دولة انكلترا على المياه ذات الامواج المتلاطمة على اطراف اقليمها وبوغاز لامانس البحري في خلال اقليم فرانس والاقليم المذكور وما كان يتقدم قبل الآن من طرف دولة الدانماركة من دعوى التراس والحكومة على بحر بالطق جميع ذلك لم يصادف محلاً للقبول والاجابة قطعاً عند سائر الدول البحرية فاطبة ولذلك تعدّ هذه المياه المذكورة جميعها والحالة هذه في عرف ذوي الوقوف على الاحوال البحرية من قبيل المياه غير الحكومة مثل البحار المذكورة ايضاً. اما المياه المتنوعة التي حصل القرار والتصميم على عدم شيوعها وان لا اشتراك بها بل تكون مخصصة بالانتساب الى دولة واحدة ومحكومة بها فهي البوغازان اللذان يصبان في بحر مرمرة والبحر

الاسود للدولة العلية وبحر ابرلاندة والبوغاز الواقع فيما بين هذا الاقليم واقليم اسفوجيا لدولة انكلترة وخليج البحر الشمالي المعروف ببجيرة زوبدر لدولة هولاندا وبوغاز معيننا الواقع فيما بين اياالة قالايرية وبين جزيرة سيجيليا لدولة سيجليانين والباغيز الثلاثة المعروفين بالسوند وهم بين اقليم اسوج وبين بلاد دانياركة لدولة دانياركة واخيراً خليج فينلاندة لدولة اسوج بحسب التخصيص الذي جزم به هذه البحار جميعها والقرار الرسمي على انتسابها والحكم عليها بواسطة المعاهدات البحرية المرعية بين الدول ثم ولدى البحث عن البحيرات المستنقعة لالتفات ارباب علم البوليتيكة ودقة انظارهم لجهة امتدادها واتساعها قد صارت البحيرة المعروفة ببجيرة فوزنانز الواقعة في اقليم اسوجير ذريعة لفرض المنازعات بين الدول حيث ان دولة اوستريا والحالة هذه تطلب الاستيلاء عليها واستئلال التصرف بها بدعوى نسبتها المطلقة الى حكومتها وانحكامها بها فلم تنفق آراء الدول في ذلك وانما حصل التصميم والقرار النهائي على ان تكون مضائق هذه البحيرة ومعايرها الى الدولة التي تمتلك شطوطها اما وسطها فتكون مباحة لاشتغال المراكب وصيد الاسماك من طرف كل من رغب في ذلك وطلبة كائن من كان

المادة الثامنة والعشرون في بيان حقوق الدول على السواحل البحرية

اذا نظر هذه القضية نظراً مدققاً ترى المحافظة على الجهات المكشوفة والمتوسطة من عامة البحار ووقايتها من دخول الاجانب هما من الامور ذات المشاكل الصعبة في كل الاوقات وعلى هذه يكون ضبطها والتصرف بها كاصول الاحتكار من المستغيات في اغلب الاحوال الا انه حيث كان المقدار الذي يطعم من المياه في خلال مد البحار بصرف النظر عن السواحل والشواطئ وبعلو على

تراب من الارض يغرقة بُعد من الرزق المحل للدولة التي تمتلك الساحل في كل الاوقات فقد نهضت بعض قواعد تُراعى في هذا الباب سواء كانت من مقتضيات الرسوم والعوائد او من الحقوق العاملة للدولة والامة ويُعبر عن مجموع هذه القواعد المتنوعة في علم البوليتيكة بالحقوق الساحلية وهي من التضايح التي تستدعي الاعتبار ويبقى بها كمال التدقيقات الدولية وبناء على ذلك اذا وقع سؤال هكذا باي صورة تقع حيازة الحكم البحري بالنظر الى الدول المختلفة وما هو مقدار الماء الذي يجب ان تكون جامعة له حالة كونها عبارة عن ساحل وشاطئ بحري وكيفية المياه النافضة على الساحل في خلال مد البحر على الوجه المذكور . فيكون الجواب ان هذه القضية لم تُتطع بعد ولا حصل عليها نصيب كما يجب في كل المحلات بل قد حكم على حوزة الحكم البحري المذكور وتعينت بان تكون منحصرة نارة بالحد الذي تصل اليه كرة مدفع يُطلق او يسمع فيه النداء بصوت عال يُنادى به وذلك من الساحل ثلثة ابحر ونارة بسافة عشرة اميال تبعد عن الساحل ونارة تمتد الى اربع جهات الفلك التي يشاهدها الواقفون على الشاطئ من البحر ثم ان الدعاوي ذات الافراط التي تقدمت خلافاً للعادة قبل الآن من طرف دولة دانماركة بقصد ان تصرف والحكم المطلق على المياه التي تنذف امواجها مسافة اربعة اميال عن جزيرة ايزلاندة وخمسة عشر ميلاً عن ناحية غرونلاندة قد صارت سبباً للاختلاف فيما بين الدولة المذكورة وبين دولتي انكلترة وهولاندة ومن المعلوم عند ذوي الاطلاع بان هذه القضية لا زالت حتى الآن عملاً للمعارضات ولم يقر القرار على تسويتها بصورة حسنة واذا نظرنا الى ذلك بالاجمال نرى بان الحقوق المتنوعة التي للدول في هذا الباب تشمل فوائد كلية من كل وجوها اللهم متى خرج من القوة الى الفعل ما كان منها بحق السواحل والشواطئ ومقدار المياه المعبر عنها بحوزة الحكم البحري على الوجه المذكور وما تضمنته بالجملة والتمصيل هو طلب بعض حركات تعظيمة تجريها السفائن التجارية والبوارج الحربية التي تسير في

حوزة الحكم البحري المذكور وهي اطلاق المدافع علامة للاعتبار . ومنع المراكب الاجنبية من الوصول الى تلك الجهات ومن الدخول الى المين الكائنة فيها . وضبط ما يُجمع من كل انواع المحاصيل البحرية التي تقذفها شدة الامواج وتلقيها على السواحل كاللؤلؤ والمرجان . ثم ولئن كان في اغلب الاحوال قد صرف النظر في ايامنا هذه عن اجراء احد الحقوق الساحلية المذكورة وتنفيذها حقيقة اعني بذلك عن منع المراكب الاجنبية من السير في حوزة الحكم البحري المذكور وعن المكث والاقامة في المين الواقعة فيها غير انه من المسلم بان الامر لا يخلو لحد الآن عن رسم ما لوف يؤخذ في بعض المحلات من السفائف التي تدخل الى المين او كية معلومة تستخرج من الامتعة المشحونة فيها لتؤخذ بدلاً عن الرسم وما يجري في هذا الباب من الاصول القانونية المرعية يكون نافذاً بنوع . يطابق سائر احوال الدول المختلفة . اما الاشتغال بالمراكب في الانهار الصالحة لسير السفن حيث كان حدةً والحق فيه على غالب الاحوال ينحصران في التبعة الاصلية لتلك الملكة التي فيها تجري امثال تلك الانهار فقد تقرر لهذه القضية نظام على حدته بحسب انواع اصول الدول ايضاً كما ان تجويز اشتغال الاغراب بالسفن في المياه المذكورة وعدمه ما من القضايا الموقوفة على مجرد راي كل دولة من الدول بحسبها هو غني عن البيان عند ارباب علم البوليتيكة

المادة التاسعة والعشرون في بيان حقوق الدول على السواحل والشطوط البحرية

اذا تكلنا كلاماً مدققاً فيكون اسم الساحل او الشاطئ يُطلق في علم البوليتيكة على قطعة ارض يابسة تكون قبل الساحل البحري تُستر في خلال مد البحر بالماء ثم تعود ثانية وتظهر خارج الماء وقت جزره وانفصال المياه عنها وتُطلق حقوق الشواطئ في اصطلاح العلم المذكور على جميع انواع الحقوق الماثلة

لما ابدىنا الابانة عن كيفيتو الذاتية تلميحاً على هذا الوجه من السواحل والشطوط
 البحرية كما تخصص اطلاق حقوق الفرق والانكسار مجمع ما نقذفه شدة الامواج
 الى الشاطي من الاموال والاشياء المتنوعة والتصرف به عند ما ينكسر بعض
 السفن لكونها تتضمن اخص هذه الحقوق ومن ثم قد زال مع مرور الايام وبطل
 ما كان يجري في بعض السواحل قبل الآن من العوائد الكريمة والحقوق
 الشنيعة عند ما تنكسر احدى السفن قريباً من الساحل كقتل الاشخاص
 المنكودي الحظ الذين تمكنهم العناية بالنجاة من الفرق والخروج سالمين الى
 الساحل ونهب ما في ايديهم من الملابس وغيرها من الاشياء ذات القيمة فلا
 يُجرى الآن شيء من ذلك ولا يُستعمل الايجي جماعة اهل فسق وفساد من
 قبيل لصوص البحر ومهرتي الاموال لجرّد مفاسدتهم ومقابلتهم بمثل اعمالهم ولذلك
 تحصل المراعاة الآن لما ينكسر من السفائن وتعتبر حقوقه الخاصة على هذا
 المنوال وهو اخراج ما نقذفه شدة الامواج الى الشاطي من اخشاب والواحد وكل
 نوع من الاموال والامتنعة من الماء ووقايتة من التلف بمباشرة اهالي الساحل
 والقبض على الامتنعة المذكورة وابقاؤها اذا لم تظهر اصحابها بظرف مدة موقته
 واذا سئل هكذا . لمن يكون الحد والرخصة باخراج الحقوق الخاصة المذكورة
 من القوة الى الفعل . فالجواب . لسكان السواحل الاعيادية في بعض المحلات
 ولجرّد النوتية ودليلي المركب في البعض الآخر

المادة الثلاثون في بيان حقوق الدول على الاوقيانوس

البحار التي يُعبّر عنها بالاوقيانوس هي عبارة عن البحر المتحد والبحر الهندي
 والبحر المحيط الغربي والبحر المحيط الجنوبي والبحر المعتدل يعني البحار الكبيرة التي
 ليس لها حدود نهائية وبشكل امر ضبطها وتعسر وقايتها بيد واحدة في جميع
 احوالها بل وعدا عن ذلك فان ما في هذه المياه من كمال الكفاءة لكل بني آدم

بل وعامة العالم نظراً لاتساعها وجسامتها هو من الامور المقررة حتماً وان
 البدييات كونها في كل الاحوال معنوقة من قيود الاسترقاق والانحكام ولذلك
 كان الاشتغال بالمراكب وصيد الحيتان واجراء الحروب والمقاتلات فيها من
 الامور التي لا تختص بامم معينة بل جميع ذلك موقوف على راي اية امة كانت
 من عامة الامم ومرتبطة بارادتها المطلقة وبناء على ما ذكر لم نجس لدى سائر
 الدول في وقت من الاوقات المطالبات التي لا موقع لها التي قدمتها قبل الآن
 بل ربما والآن ايضاً دولتا اسبانيا والپورتوكيز بقصد التحكم على البحر المحيط
 الغربي استقلالاً ولا قررت لها هذا الادعاء ولئن كان بعضها التفت الى ذلك
 ونظر اليه صورياً هذا فضلاً عن كونه لا يمكن بوجه من الوجوه تصور انفاذ
 مثل هذا الطلب المفرط واجراؤه فعلاً وعيلاً بل واذا امكن تصوره ايضاً فلا
 يكون الا منحصراً بالحصول على شيء من التشريفات البحرية التي تجربها السفن
 الاجنبية علامة للاعتراف فقط ولا بد من ان يبقى البحر المحيط المذكور معنوقاً من
 قيد التحكم كبافي الاوقيانوسات والصدى للترأس عايه ليس الا معنى من قبيل
 المبالغات التي لا طائل تحنها

المادة الحادية والثلاثون في بيان التشريفات البحرية عموماً

فضية التشريفات البحرية المعدودة في كل الاوقات من اهم الامور عند
 الدول البحرية لكونها نظير دلالة على نوع من التراس والتحكم هي عبارة عن
 بعض حركات تعظيمة ومعاملات احترامية تجربها السفن اما لسفينة اخرى
 تصادفها واما الى ميناء او قلعة واقعة في اثناء طريقها وكما ان تلك الحركات
 التعظيمة تكون نارة علامة على العبودية والخضوع ونارة نموذجاً للالتفات
 والرعاية كذلك هي صورة تقديها واجراؤها اذا انها تكون مختلفة بحسب كيفيتها
 فنارة تكون نارية بعني باطلاق المدافع عدداً معيناً من مسافات معلومة ونارة

بتتريـل القلوع يعني اما ازالـتها بالكلية او تنزـيلها الى وسط الصواري وناـرة بالـنداء
يعني الـهتاف سبع مرـات . فـلتعش . وناـرة بالـمثول يعني بارسال البعض من
الضباط الى السفينة التي تكون مظهراً للتشريفات ليعرضوا عليها السلام
والخلوص شفاهاً وبذلك يتم تقديم تلك التشريفات وإيقاؤها تماماً في عرف
العارفين بالامور البحرية

المادة الثانية والثلاثون في بيان التشريفات البحرية المعتاد اجراؤها في البحار المحكومة وغير المحكومة

كل مركب من اي نوع كان سواءً هو بارجة حربية او سفينة تجارية متى
كان مشغولاً في البحار المحكومة بدول اجنبية وافترق بان ظهرت له سفينة رافعة علم
تلك الدولة او مرّ هو ذاته في خط ميناء او قلعة او مدافع موجودة في تلك النواحي
فيكون مجبوراً عند ذلك ان يتتدي بعرض السلام فيطلق المدافع ويتزل رايته
وقلوعه ولا يستثنى من ذلك الا السفينة التي تكون مركوبة من ارباب المراتب
السامية كاصحاب الحكومات والسفراء الاجنبيين فقط وتكون حينئذ هي التي
يجب ان يتتدا بملاطفتها وكرامها بالسلام من كل انواع السفائن التي تصادفها
ومن المين والقلاع الواقعة في اثناء طريقها وعلى ذلك قد حصل القرار المحتج
بمعاهدات خصوصية عُنـدت بين الدول . اما السفائن التي تشتغل في الاوقيانوس
وغيره من البحار غير المحكومة قد كانت في الاصل غير ملتزمة بوجه من الوجوه
ان تعرض عند التصادف سلامات ولا ان تقدم الى بعضها شيئاً من التشريفات
لكن بما انه الآن حاصل الاعناء بازالة اسباب ما يمكن حدوثه من المنازعات
راساً قد رُوِي بانه من مقتضيات الاحوال وضع بعض اصول يلزم اصدارها
في هذا الباب ولدى التروي بين الدول قد قطعت لذلك شروط محققة

قانوناً من جملتها ان يحصل الشروع كل وقت بعرض التشريفات على الصورة الآتية وهي عندما تصادف السفينة التجارية بارجة حربية فمن السفينة التجارية . وعندما تقابل البارجة الحربية بارجة اخرى فممن كانت ادناها رتبة واذا كانتا متساويتين في الرتبة فممن هي تحت الريح وعند تلاقي السفينة المفردة بعارة فمن المفردة لكن حيث ان المطالب الزائدة المتقدمة قبل الآن من دول انكلترة وفرنسا واسبانيا بقصد ان تكون السفائن الرافعة لعلامتها وبيارقها هي التي تنال التشريفات البحرية بمباداتها بالسلام من سفائن باقي الدول على ابي المحالات وفي كل المحالات صارت علة لظهور المنازعات والشقاق المتتالية بين الدول فضلاً عن كون تقديم المقتضي من مثل هذه التشريفات واجرائها كواجب في كل الاوقات من الامور الخارجة عن القيد والنظارة طبعاً فقد تبين من ذلك قلة نفع تلك القوانين التي وضعت لهذا الامر وعدم فائدها وبناءً على ذلك جميعه قد افرغت قاعدة التشريفات البحرية المذكورة مع كروار الايام في قالب اجمالي من كل الوجهه ينحصر في وقتنا هذا ببعض حركات اديبة لا لزوم لها فقط كما لا يخفى ذلك عن من لهم وقوف عليه

المادة الثالثة والثلاثون في بيان قضية عبودية الامم

القضية التي يُعبّر عنها بقيد عبودية الامم نظراً لاصطلاح علم البوليتيكة هي تلك المعاهدات الحكيمة التي تُعقد بين الامم ومن مقتضياتها بان يكون لاحد الطرفين المتعاهدين رخصة محدودة لطلب شيء معين وعلى الطرف الآخر ان يجري ذلك الشيء او ان يتعهد بائثال وتكاليف معروفة يُجبر عليها او ان يتفرغ عن حقوق وامتيازات منصوصة ويتجنبها مثال ذلك كما لو حصل الشروع بعقد معاهدة بين الدولة العلية ودولة اخرى يؤذن بها للجنود المنصورة السلطانية ان تمر عند مسيرها الى الحرب من اقليم تلك الدولة او بالعكس اي ان الدولة

المشار إليها تتعهد باحتمال قضية مرور الجنود المذكورة وتجهيزها بل ربما أكرهت على تعبير ما يلزم لها من الطرق والمعايير وتجهيزها فيكون قد استبان عندما يُجزم بهذه الشروط ويقرّ القرار عليها حدّ الترخيص لتقدم الطلب من الطرف الواحد والتعهد والجمهورية على اجراء المطلوب من الطرف الآخر . وقد حصل التصميم بان يُطلق في اصطلاح علم البوليتيكة على مثل هذه المعاهدة اسم معاهدة عبودية الامم . ثم ولئن كان ما يدرج في المعاهدات من امثال قيود هذه العبودية يكون تماماً مؤذناً على نوع ما بزوال ما للدولة التي تكون قد تقيدت به من حقوق الاطلاق والاستقلال الاّ أنه ليس من التضاييا التي توجب دفع الحقوق المذكورة وكسرها بالكلية ولا زوال شان واقتدار الامة المقيّدة به من كل الوجوه فمن ثم يُطلق على هكذا عهد عبودية يلتزم به عهداً على ما ذكر اما عهد عامل واما عهد غير عامل بحسب البراءة منه من طرف الامة المتعده به سواء كان ذلك بواسطة مبادرتها لذلك الوضع وتلك الحركة او بالفراغ منها وعدا عن ذلك كما ان التعهد المذكور يظهر الى الوجود في اي وقت ينفذ فيه احد الحقوق العظيمة المذكورة المخصصة بالدول كذلك مهما كان مقدار تلك الحقوق العظيمة الموجودة بمقدار ذلك تكون تعهدات العبودية ايضاً ويُعبّر عنها باسماء تختلف بحسب كينمايتها ولكي لا تتجاوز هذه القيود حدود الاعتدال وتجر الى دفع قدرة من يرتبط بها من الدول اما بالكلية واما بفرط التحكم عليه وانلاكه كان من المواد الضرورية امكان حصر دائرة وسعها ونفوذها بمجرد عدة قضايا جزئية ونصوّر انكشاف قيد التعهد فيما عداها بل ورفعها بالكلية بناء على حالة من الحالات كافتراض مواد القيد وزوالها او انتضاء مدة الوعد واضمحلالها

الفصل الثالث

في بيان انواع التنسيقات الموجبة الى تأييد وتأكيـد حبال التعلق
والامتلاف المرتبطة فيما بين الدول

المادة الرابعة والثلاثون في بيان عموم السفارات

الذات التي يُعبر عنها بالسفير في علم البوليتيكة هي ذلك الشخص المرخص
المبعوث من طرف دولة الى اخرى لا ليكون مأموراً بضبط مصلحة ما معينة
وادارتها بل مُرسلاً رسماً ليكون نائباً لمجرد الدولة التي ارسلته ووكيلاً عنها وحيث
ان من كان من امثال هذه الذات المرخصة يكون متصفاً بصفة الوكالة
الشريفة لاحدى الدول المستقلة دائماً بناءً على ما ذكر كان من مقتضيات
الاحوال ان ينال كمال الالتفات لدى الدولة التي تكون مركزاً للموريتو
ولذلك يُطلق على مجموع انواع الحقوق والامتيازات التي تستجتها السفراء على
هذا الوجه بحسب اصطلاح علم البوليتيكة حقوق السفارات. ثم كما انه لم تكن في
سالف الازمنة روابط تعلق واختلاط قوية محكمة الارتباط والانقياد فيما بين
الدول بمقدار ما في ايامنا هذه كذلك لم يكن وقتئذٍ تدقيق على قضية ارسال
السفراء بل ولا كان لما اعتبر كالموجب في دولة من الدول ما عدا دولة بابا
رومية وانما وقوع المحاربات الشديدة بعد ذلك بين الكاثوليكين والشعوب
البروتستانتية قد اوجب تمكين بناء ائتلاف الدول وارتباطها مع بعضها ومن ثم
اجرت دولة فرانساً وبالترعية باقي الدول ايضاً التدقيق على قضية السفارات
وباشرت بعث السفراء وارسالهم ليقبوا دائماً في مواقع مأمورياتهم. ومع ان نصب
هذه السفارات المقيمة وارسالها قد صار من بعض الوجوه محلاً للطعن والافتراء
بدعوى انه قد صار يقتضي عما يلزم من الابهة والطنطنة في مواقع مأموريات
مثل هكذا سفارات مستقرة على الدوام زيادة بذل في النفود الاميرية على

الاطلاق بل والدعاوي الذاتية والاختلافات الخصوصية التي تحدث فيما بين السفراء قد تجاوزت حدودها مراراً حتى انها صارت وسيلة لتشويش الاتفاق وعلة لتكدير صفاة اتحاد الدول التي ارسلتهم الا انه من وجه آخر قد جرى ما هو عكس ذلك اذ ان هذه السفارات قد صارت مداراً لحسن تأكيد روابط الائتلاف والتحاب بين الدول بل لحظ بانها ذريعة قوية لاستيفاء اسباب الصلح والامنية اللذين بهما يتحصل فيض تربية البلاد المختلفة وإعمارها ولذلك تكون نتيجة الكلام عليها بان الارباح والمنافع الحاصلة منها تفوق على ما يترب عليها من الخسائر والاضرار وتوضح للعيان بان نصب هكذا سفارات مقيمة جدير بان يقال عنه بانه في الواقع ونفس الامر ما يرغب فيه من النظمات النافعة والتنسيقات الخيرية ومن ثم قد تقسم الحقوق الخاصة بالدول بالنظر الى قضية السفارة الى قسمين لاشتمالها على نوعين من الرخصة الكائنة لها وهما ارسال السفراء وقبول المبعوثين ولذلك يُعبر عنهما بالالفاظ العلمية حق نصب السفارات . وحق قبول السفارات . وكما ان خاصة مأمورية كل من السفراء هي عبارة عن صفة وكالة شريفة للدولة المستقلة المرسل من طرفها على ما قد سبقت اليه الاشارة كذلك الحد والرخصة في ارسال السفير لا يكونان لاحاد الناس بل هما من الحقوق العظيمة المخصصة بمجرد الدول المستقلة ولو كانت حقوق استقلال احدى الدول غير مبنية على العدالة والانصاف بل تحصلت بطريق الظفيان والفساد والاغصاب والاستبداد اذ ان ذلك لا يكون مانعاً لتلك الدولة من اجراء حق نصب السفارة وقبولها لكون المداخلة في احوال الدول الاجنبية والبحث عن مشروعية صورة حكوماتها وعدم المشروعية هما من القضايا المنوعة الخارجة عن وسع واقتدارية دولة كانت من الدول ومخالفان لما يستفاد من قاعدة حقوق الامم على ما تكرر في ما سلف . ثم ولئن كان يؤذن للذين ليسوا بسلاطين حقيقة واكنهم متصدرون للدعاء في الحكومة فقط ولاولاد الملوك والسلاطين الذين لم يمسوا بعد على التحوت واولياء العهد الذين

لم يبلغوا الحلم ولا صحاب الحكومات المرتبطين بنقد الوصاية او الهوسين في ديار
 اخرى ولكائن من كان من الذوات الذين هم في خلاصة الامر ليسوا بتصرفون
 في عنان الحكم المستقل فعلاً وكذلك للبعض من الاصناف والشركات الذين
 يتباهون بالامتيازات الخصوصية كارباب الزعامات^(١) والتمارات^(٢) وفراى
 الناس اصحاب الجاه والاعتبار ان ينصبوا احياناً مبعوثين يرسلونهم لبعض
 اسباب الا انه ليس في وسعهم بل ولا يؤذن لهم قطعاً بان يرسلوا سفراء مستخدمين
 رسمًا بحسب ما قد تبين من اصل كيفية السفارة انما يجوز لاصحاب الحكومات المأذونين
 باجراء ذلك ان يتناولوا حق السفارة ويحملوه لهم في احد وكلائهم وولائهم ومتسلي
 ايا لانهم وسائر مأمورهم فيجرونه بواسطة احد المأمورين المشار اليهم كسائر
 الحقوق العظيمة الملكية المختصة بالدول المستقلة وكذلك قضية ارسال السفراء
 وقبول الاشخاص المبعوثين بذلك ولئن كانت هي في نفس الامر من المتطلبات
 بمحض حسن ارادة كل من الدول غير ان عدم اتيان التجوز بوجه ما على
 وقوع حركات باردة مغائرة للآداب كعدم قبول السفراء الذين جرت العادة
 بارسالهم او التنبير في ما يجب من الاعزاز والاکرام والرعاية والاحترام للذين
 قد قبلوا رسمًا منهم هو ما لا يخفى عن حسن دراية ارباب البولنيكة

(١) الزعامة قطعة ملك تفرز من اراض مضبوطة من الاعداء وتخصص
 لشخص من الاشخاص تعود اعشارها الشرعية اليه ويقال لمن يمتلكها زعيم على ما
 في اللغات العثمانية وفي محيط المحيط الزعامة مصدر ومن جلة معانيها حظ السيد
 من المغنم اه مترجم

(٢) التيمار ملك يعطى من طرف الدولة لشخص مريض او مصاب
 بمصيبة لينتقد بخدمته ويلاحظ اموره وينظر على ما فيه من الحيوانات والكروم
 والبساتين اما تحت شرط ذهابه الى الحرب عندما يقتضي الامر لذلك او مكافاة
 لخدمة سبقت له كما في اللغات العثمانية اه مترجم

المادة الخامسة والثلاثون في بيان صنوف السفراء ودرجاتهم

قد يُقسم السفراء جميعاً الى عدة صنوف وطبقات بصرف النظر عن كون قضية ارسالهم تكون نارةً بحسب العادة ونارةً فوق العادة وكون القصد من مأمورياتهم هو نارةً عبارة عن ادارة ما يقع من الامور ونارةً عن القيام ببعض ما يلزم من التشريفات. والالتفات الى مجرد حيثية التشريفات الرسمية التي ينالونها في مراكز خدماتهم وكيفية العنوانات والمساند التي يستندون اليها وقد ترتبت قاعدة مراتبهم وتنظمت درجاتهم بالنسبة الى بعضهم بعض على الوجه الآتي. ان في الاوقات التي لم تُجرَ بها العادة بارسال السفارات المقررة دائماً في مراكز مأمورياتها وكانت هذه القضية غير مقبولة عند دول اوربا كان يوجد صنف واحد فقط من السفراء وهو سفراء فوق العادة لكن عندما اخذ بنين حسن مخالطة الدول مع مرور بعضها في التشييد مع الدهور واس السفارة في الاستحكام ايضاً مع توالي العصور قد شرع في ارسال صغار السفراء الذين يقال لهم رسيدينت عدا عن سفراء فوق العادة المذكورين ثم المصلحتكذارية^(١) وبعد ذلك اي قبل مئة سنة تقريباً بُعثت السفراء المتوسطون تحت هذا العنوان وهو وكيل مرخص وحيث عُرِف من مقتضيات الاحوال لزوم التحقيق على افراد جميع هؤلاء السفراء اصولياً وتعيين درجات شان واعبار كل منهم بالنسبة الى سائرهم فتمحرر بذلك دفتر ترتب على هذا الموجب وافرغت هذه القضية في قالب حسن اشترط فيه بان تقسم جميع السفراء الى ثلاثة صنوف الصنف الاول منها كبار السفراء والصنف الثاني الوكلاء المرخصون والسفراء المتوسطون والصنف الثالث صغار السفراء (رسيدينت) والمصلحتكذارية ثم بعد ذلك استنصب نخ

(١) المصلحتكذار هو الرجل الخبير في الامور والمصالح والمأمور الذي يكون

بقيام وكيل عن سفير كما في اللغات العثمانية اه مترجم

هذا الدفتر والغائز بتعليقات خصوصية وضعت لهذه القضية في مجلس مشاورة حصلت بين الدول في مدينة فيينا سنة ١٢٢٠ للهجرة سنة ١٨١٤ مسيحية فرفيه القرار على شروط تشمل جميع السفراء وتجعلهم ثلاثة صنوف اخرى الاول منها كبار سفراء ببارومية وسائر الدول والثاني السفراء الذين توجد معهم اوراق اعتماد والثالث المصلح كذارية ومن ثم عقدت دول اوستريا وفرنسا وانكلترا وبروسيا وروسيا معاهدة سجلوها وجد بها صنف جديد فيما بين الصنف الثاني والصنف الثالث الاصغار السفراء المسمين رسيديت الذين مر ذكرهم بمنقضاها صارت والحالة هذه الرعاية لاربعة صنوف من السفراء تعتبر طبقاتها

المادة السادسة والثلاثون في بيان السفراء من الصنف الاول

يتميز السفراء من هذا الصنف عن سواهم من سائر السفراء بصفتين فآخرتين احدهما ما لهم من علو مرتبة شرف وكالة الدول التي بعثتهم والثانية ما بنالونه من بعض تشريفات جليلة رسمية من طرف الدول التي هي مراكز مامورياتهم اما السؤال عن اتي هم الذوات الذين يشتمل عليهم الصنف الاول المذكور فجوابه بانه قد حُتم بانه يكون مشتملاً على سفراء ببارومية الاعبياديين وغير الاعبياديين وكبار سفراء الدول الملقب كل منهم بسفير كبير وان الذوات المشار اليها هي على سائر ارباب السفارات وتفوقهم في ارتفاع المرتبة من كل الوجوه واهلاً لما تستحقه من اعلی مراتب التشريفات الرسمية مع قطع النظر عن سائر مراتبهم الخاصة وعن قدرة الدول التي ارسلتها وما لها من جسامه الملك

المادة السابعة والثلاثون في بيان سائر صنوف السفراء

ما يتشخص لسائر صنوف السفراء من الخاصة بالنسبة الى الذين هم من الصنف الاول هو اما عبارة عن صفة وكان لهم بمرتبة دونهم من طرف الدول

التي ارسلتهم واما عن حيثية مامورياتهم المنحصرة بمجرد ضبط ما يجري من امور السفارة وادارته ثم اذا نظر الى ذلك بدون غرض يرى ما يظهر من قضية الفرق والتفاوت فيما بين سفراء الصنف الثاني والصنف الثالث والصنف الرابع ليس بمبني على اسباب مامورياتهم وكيفياتها وانما هو مبني على ما يختص بصنفهم ونوباتهم ومظهرتهم في الاوقات الاحتفالية ببعض تشريفات رسمية ذات رتبة اما رفيعة واما دنية فقط انما حيث كان هناك شيء يجب مراعاته من التنبيهات العمومية في هذا الباب ايضاً رُوي من اللازم ذكر صورة نظام السفراء من الصنف المذكورة ومراتبهم على وجه التفصيل وهي ان تُعد سفراء بابا رومية المتوسطون مع سفير دولة اوستريا المرخص وبالنسبة السفراء المتوسطين لالة دولة كانت من الدول الملقبين بغير اعنيادية او وكلاء مرخصين من الصنف الثاني والرسيدنتات (الصغار) المذكورون اعلاه وسائر السفراء المحاملون مكاتيب اعتماد يقدمونها الى نفس اصحاب حكومات الدول التي تكون مراكز مامورياتهم من الصنف الثالث والسفراء المامورون بتقديم مكتوب الاعتماد ليس لنفس اصحاب حكومات مراكز مامورياتهم بل الى نظار امورها الخارجية فقط والمصلحة كذارية الذين لا يوجد بايادهم مكاتيب اعتماد وانما هم مستخدمون في غياب السفراء وسبق اعلان قضية ترخيصهم والانباء عنها شفاهاً بانها لمدة قليلة فقط من الصنف الرابع وقد قرر القرار بان يتعين شأن كل واحد من السفراء المذكورين وترتيب منزلته تطبيقاً الى صف صنفه ومرتبته

المادة الثامنة والثلاثون في بيان سائر مبعوثي الدول

لا يخفى بانه ما لا يحتاج الامر الى الابانة عنه هو قضية بعث سفراء يعتمد عليهم يرسلون احياناً في ما عدا ما يتعلق بالسفراء من احد الصنف الاربعة التي ذكرت بحيث لا يكون القصد من مامورياتهم بل ربما نفس ارسالهم ايضاً معروفاً لعامة الناس وانما هو معروف عند الدول التي يرسلون اليها ومحقق

لديها فقط وكونها من الضروريات التي جرت عادة الدول بها منذ القدم
ولذلك كان لا يمكن لمثل هؤلاء السفراء الذين يرسلون خفية بأن يحصلوا على
تشریفات رسمية علنية ما قضت العادة باجرائه لسائر السفراء انما قد نقرر لم
بموجب المعاهدات ان يتمتعوا هم ايضاً مثل سائر السفراء بأنواع الامتيازات
المخصصة بعامة السفارات كعدم الانحكام بالاحكام البلدية والمعافية من بعض
الرسوم والتكاليف لكن المدبرون والمأمورون المقيمون في غير ديار بدون ان
تعلن كيفية ما مورياتهم رسماً بل هم مجرد رؤية مصالح مخصصة بذات صاحب
حكومة اجنبي وصيانتها وضبط ماله من العقارات والاملاك في الخارج وادارتها.
وكذلك المأمورون الذين يرسلون احياناً من دولة الى اخرى لاجل تسوية
مواد جزئية مثل قطع الحدود وتخصيص التخوم او ربط بعض شروط عهدة
والتصديق عليها ولم توجد بايديهم مكاتب اعتماد فلا يمكن ان يؤذن لهم بطلب
الامتيازات المذكورة التي يستحقها السفراء وعكس ذلك المباشرون الذين جرت
العادة بان يرسلوا عند وقوع المشورات العمومية ليحضروا في مجالسها بمنزلة
الكفلاء اذ انهم في اي وقت كان يعدون من زمرة السفراء ويحصل لهم التعزيز
والتكريم بمظمرية التشریفات الرسمية بحسب ما يجوزونه من الصنوف والمراتب
ثم حيث كان المستحقون لزيادة الدقة وجدبرون بالذكر من الذوات المأمورة
المقيمة في الخارج بدون ان يتعلق ذلك في السفارات هم القناصل فقد حصلت
المبادرة لبيان احوالهم وافادتها تفصيلاً على الوجه الآتي

المادة التاسعة والثلاثون في بيان القناصل

نصب القناصل واستخدامهم هو احدى تنسيقات الدول القديمة المنتهية الى
اوائل الازمنة حيثما كان في الاوقات التي وقعت فيها الحروب الدائمة ما بين
السلطين السلجوقية والروساء الافرنج لاجل افتتاح القدس الشريف ودخلت
تلك الاراضي المقدسة في قبضة المسيحيين ونصرفهم قد علم بانه من الواجبات

المحالية نصب حكام تجارية تحت اسم قناسل يستخدمون في تلك الولايات من
 طرف دول فرانس واسبانيا وابطاليا لاجل وقاية حقوق جماعة التجار وسائر
 ارباب السياحة من زمرة المسيحيين المقيمين في تلك النواحي وفصل ما ربما حدث
 لهم هناك من الدعاوي وتسوية ومن ثم امتثلت باقي الدول بالتبعية لان يحسنوا
 الاعتبار بالدول المشار اليها فسرت التسيقات الخيرية المذكورة واستعملت في
 جميع جهات الدنيا ومن ثم صارت جماعة القناسل بالنظر الى وسعهم ومقدرتهم
 اصنافاً تقتصر دوائر مامورياتها اما في احدى المدن والاساكن فقط واما في
 عدة من الامصار والبلدان ونارة تقتصر على مجرد وكالة احد رؤساء القناسل
 ايضاً وبحسب ذلك يطلق عليهم قناسل . ورؤساء قناسل . ووكلاء قناسل .
 ثم اذا كان يراد نصب قونسولوس وتعيينه لاقليم احدى الدول يجب ان تعلن
 القضية قبل ذلك لتلك الدولة ويرجى منها ان تاذن وترخص في هذا الباب
 والا فان استخدام القناسل في اقليم اية دولة كانت على غير رضاها هو من
 المنوعات وفضلاً عن ذلك ايضاً لا يكفي صدور الاذن في استخدامها ما لم يرض
 على مكاتب التوصية التي تعطي لايادى القناسل وتسجل من طرف الدول
 التي هي مراكز مامورياتهم اذ ان ذلك من المواد الواجبة ايضاً ثم ان المقصود
 من نصب القناسل واستخدامهم هو عبارة عن الالتزام بعدة مهام واجراؤها كحماية
 من كان من تبعة الدول التي نصبته من التجار وقبايدن السفائن وسائر
 ارباب السياحة الذين يمرّون من محلات مامورياتهم وصيانتهم وتجريب انواع
 السندات التي جرت العادة باعطائها حسب الحال كاللبسا بورطات واوراق
 الشهادات وتذاكر الطريق واعطائهم اياها وتجهيزهم بذلك اسباب رفاهية
 الاشخاص المذكورين وامنيتهم والدقة على اجراء ما هو مشروط في المعاهدات المنعقدة
 بين الدول ما يخص بامور التجارة كما ينبغي والمبادرة اخيراً الى تخيير دولهم
 وافادتها بوجه السرعة عما يجري في محلات مامورياتهم من الوقائع التي تلوح لهم
 في ما يتعلق بامر التجارة وتلزم معرفتها اما الحقوق الفاخرة والامتيازات الذاتية

التي تخص بها القناسل حسب مامورياتهم فانها منظمة في كل محل على حدتها
 بحسب اختلاف قوانين الدول وعاداتها القديمة. اذ ان حيثما كان القناسل المقيمون
 في الممالك المحروسة وغيرها من البلاد الواقعة في الجهة الشرقية من اوربا عدا
 عما يتمتعون به من المظهرية بعدة تشريفات رسمية بمثابة السفراء المرخصين
 حاصلين على امتيازات جسيمة استغفوها كالحكم في الدعاوي والمنازعات التي
 تقع للتجار وسائر ارباب السياحة المقيمين في محلات مامورياتهم من تبعة الدول
 التي ارسلتهم سواء كانت فيما بين بعضهم وبين اهل البلاد وتسويتها
 برايمهم واقتدارهم^(١) ومحكمة المجرمين ومواخذتهم وايناء اصول ديانتهم ومذاهبهم
 وتاديبها بحرية داخل منازلهم كان المستخدمون منهم في سائر الممالك عدا عن
 كونهم مستثنين من الحصول على هذا المقدار من الامتيازات هم بنوعه اخص
 غير مؤهلين لشيء من التشريفات الرسمية ودائرة احكامهم واقضيهم ايضا
 منقصرة على تسوية بعض المواد الجزئية ومنقصرة في اعادة مرتكبي الجرائم وتسليمهم
 الى مواطنهم الاصلية واذا نظرنا الى ذلك نظراً عموماً نرى بانه حيث ان كلاً
 من القناسل مها كان له من العتوانات والمراتب هو تحت حماية الدولة التي هي
 مركز ماموريتهم خاصة فاذا ولئن كان يتمتع ببعض الامتيازات نظراً لتلك
 الدولة كالصيانة من قيود اثبات ادارة الامور الموكولة لهدته والمسئولية فيها
 وتعليق علم الدولة التي هو منصوب من طرفها وعلامتها على باب بيته وحماية
 مكتبه ومحل دفاتره من فحص ماموري الضبطية فهو مع ذلك غير ماذون بل
 ولا يرخص له بان يطلب الحقوق والامتيازات الفاخرة المخصصة بمجرد السفراء

(١) كلام المؤلف هنا في ما يخص بالممالك المحروسة هو على منقضى ما
 كان جارياً وقتئذ فيها وليس الامر كذلك الآن فان الدعاوي التي تكون
 بين الاجانب واهالي البلاد ترى والحالة هذه في المجالس المحلية بحضور تراجي
 قنسلارياتهم فقط اه مترجم

كالسلامة من الاحكام البلدية والمعافية مما هو جاري من التكاليف المعينة المحلية

المادة الاربعون في بيان كمية السفراء وكيفيتهم

وان تكن قضية ارسال السفراء والتحقيق عن صنوف الاشخاص المبعوثين ورتبتهم موقوفة على محض كل راي واحدة من الدول وارادتها بحسبما يتبين ذلك من كنية المصلحة الا انه توجد هناك قاعدة مرعية بين الدول من مقتضيات بعض العوائد القديمة وكانما قد ميتها واصلتها الى درجة اقتدار القوانين الوضعية وقوتها وهي ان ارسال سفراء من الصنف الاول ليس الا من الحقوق المخصوصة بمجرد اعازم اصحاب الحكومات كالسلاطين والامبراطرة والملوك المزيين بتيجان الاحكام الذهبية والمستحقين لاعلى مراتب الاحترامات السلطانية اما سائر صنوف السفراء فقد صار القرار بان تعتبر صورة ارسالهم مقابلة بالمثل فالسفير الذي يرسل من احدى الجهات من اي صنف ورتبة كان كذلك يكون السفير الذي يرسل تاليا له من صنفه وفي رتبته عينها. اما عدد السفراء وكيفيتهم فنظرا لعدم وجود قوانين موضوعة بهذا الخصوص قد يستبان بان قضية ارسال السفير الواحد لدولتين او اكثر بطريق الاشتراك وقضية تعيين صنف كل واحد من السفراء وتحقيق مرتبتهما من الكيفيات المتعلقة بمحض راي كل دولة من الدول واختيارها اما اذا نظر الى السفراء من جهة كيفيتهم يعني الى الاخلاق الذاتية والصفات الطبيعية التي هم مطبوعون عليها فيرى بانه حيث ان قضية التشخيص والانتخاب في هذا الباب هي متعلقة بمجرد حسن رضى الدولة المباشرة في ارسال السفير فلا يكون لامور الدين والمذهب والذرية والنسب مدخل بنوع ما في قابلية ذلك السفير للسفارة او عدم قابليته وانما الذوات المعروفة والنوابا المذمومة والاغراض الملوثة التي ينتج عنها الفسق والاختلال او متصفون باحدى الصفات الردية التي لا تليق بالسفراء كجهولية الاصل بحسب مقتضيات عوائد بعض الدول المرعية في هذا الباب فليس من المناسب كما يجب نصهم

سفراء وقبول من كان منهم بهذه الكيفية وعلم قبوله ها في اى وقت كان عند الدولة التي يرسل اليها ثم انه احترازاً من ظهور ما يمكن حدوثه من الاختلاف بسبب ذلك واعتناء على الخصوص بدفع ما كانت تقدمه بعض الدول من الدعاوي على اشخاص لا يقبلونهم بقولهم انهم كانوا من ذات رعايانا الاصليين ثم دخلوا في خدمة احده الدول الاجنبية ونصبوا سفراء بعد ذلك من طرفها قد جرت المذاكرة في هذه القضية بين الدول وقر القرار على اشتراط بسط خصال السفراء واحوالهم والاشعار عن ذلك في اى وقت يراد ارسالهم للدول التي ستكون مراكز لمامورياتهم والسؤال منها استعلاماً عن حسن موافقتها في هذا الباب وبذلك اوجدوا طريقة لحل عقدة الخلاف وقطعها كما هو من المسلمات لدى حسن دراية اصحاب الوقوف

المادة الحادية والاربعون في بيان طواقم السفارات ولواحقها

طواقم السفارات ولحقها هي عبارة عن لفيف من الاشخاص يكون موافقاً في كل الاحوال الى درجة السفراء ويطلق مراتهم سواء كان متعلقاً بنفس السفارة او لاحقاً بخدمة ذات السفير . والدوات المتعلقة في نفس السفارة خلا المستشارين فهم اثنان او ثلاثة لكتابة السري يكونون من ذوي الاستعداد والدرابة والوقوف على ادارة المصالح في خلال السفير موقتاً وثلاثة او اربعة معاونين ينتسبون اليهم مامورين بتسوية بعض الامور الجزئية وعدة من التراجمين في المحلات التي يقتضي لها ذلك مع قسوس السفارة ومدير القونسلات وعدة من كتبة الاقلام اما الاشخاص اللاحقون بخدمة ذات السفير فهم حكماء السفارة ووكلاؤها وسائر اتباعها وحيث ان المامورين وغيرهم من هذه الدوات فضلاً عن عيال السفير واولاده يعدون من طاقم السفارة فيعرفون بالاستحقاق لانواع الحقوق والامتيازات المخصصة بالسفارة ويجوز ان يجرى لهم عدا عن ذلك الالتفات الكلي بحسب ما للدول من العوائد القديمة المحسنة وانما الذين

يتصدرون لطلب المحاصة من هذه الامتيازات المذكورة لمجرد وجود براءات في ابادهم بدون ان يكون لهم علاقة مع السفارة فلن المعلوم بان قبول دعاوهم في هذا الباب وعدمه هما منوطان بمحض همة كل دولة من الدول لكن هذه القضية هي الآن من المنوعات في اكثر المحلات

المادة الثانية والاربعون في بيان السندات الرسمية اللازمة

للسفراء بحسب مامورياتهم

السند الذي تليق به زيادة التدقيق والاعناء من السندات الرسمية المتضمنة الى السفراء بحسب مامورياتهم هو مكتوب الاعتماد يعني شقة رسمية تحرر خطاباً الى صاحب حكومة الدولة التي يبعث اليها السفير اشعاراً ببعض الدقائق المتضمنة اجمالاً كالافادة عن اسم السفير وعنوانه وبيان الكيفية المقصودة بارساله اما درجة لزوم السند المذكور الى السفراء فستبين مما ياتي وهو عدا عن كون السفراء الذين لا توجد بايادهم مكاتيب الاعتماد لا يمكنهم ان يجوزوا حسن القبول في دولة من الدول بل ان الحاملين منهم لمثل هذه المكاتيب لا يمكنهم ايضاً ان يحصلوا على نوع من التشريرات الرسمية عند ما يمثلون بمحضرة صاحب الحكومة ولا يؤذن لهم بضبط الامور الموكولة لهم وتمثيلها ما لم يبرزوا المكتوب المذكور الموجود بايادهم ويقدموه رسماً غير ان اعطاء مكتوب اعتماد واحد فقط الى سفيرين او ثلاثة يرسلون الى احد المحلات سوية او اعطاء السفير الواحد عدة مكاتيب اعتماد بحسب تنوع المواد التي هو مامور بها جميعه يتوقف على راي كل من الدول وارادته وعدا عن ذلك ايضاً قد تكون افادة المقصود من السفارة المقيد ضمن مكتوب الاعتماد ومندرج بها عادة على الوجه المذكور المحررة احياناً في شقة خصوصية على شكل مكتوب مفتوح ايضاً تضم احياناً الى ومن الامور المعنى بها عند انعقاد مجالس المكالمات العمومية بين الدول بان لا تعطى مكاتيب الاعتماد تفصيلاً الى السفراء المرسلين للحضور في جمعية السفراء

السند المذكور والإطلاع على ما يجري فيها من الأمور والمخاطبة به بل تقدم وثائق تحت اسم مكاتب اعتماد عمومية فقط تشتمل على إفادة خلاصة مأمورياتهم والترخيص لهم بأن يتشاوروا بكل استقلال تام مع سفير أية دولة كانت من الدول بوجه العموم وبروا الأمور الواقعة من أي نوع كان ويدبرونها ثم واحد سائر السندات الرسمية اللازمة للسفراء عدا عن مكاتب الاعتماد المذكورة هو ورقة التعليمات يعني وثيقة تحوي جملة تعليمات خصوصية ووصايا مقتضية براد إخراجها مباشرة السفير من القوة إلى الفعل نارة علناً ونارة خفية ومنها أيضاً ورقة البسابورت وهي غمقة رسمية تتضمن اسم السفير والرتبة المعطاة له من طرف الدولتين يعني المرسلة والمرسل إليها ومن الأمور المسلم بها هو أن كل سفير حامل بسابورت نظير هذا من طرف الدولة المرسل إليها ينال بعد ذلك عندما يدخل إقليم الدولة التي هي مركز مأموريته بعض التشريفات الاحترامية بحسب صنفه ورتبته

المادة الثالثة والأربعون في بيان التشريفات الرسمية التي تستحقها السفراء

حينما حصل التعويل على نوال السفراء كافة تحت أي عنوان كانوا وفي أية رتبة وجدوا ما يستحقونه من بعض التشريفات الرسمية والتوجهات الاحترامية عند الدول التي تكون مراكز مأمورياتهم لم تحتق هذه القضية بترتيب هذه التشريفات باباً باباً إلا للسفراء من الصنف الأول والصنف الثاني فقط ولكن نظراً إلى أحوال ما تبقى من سائر صنف السفراء فحتى الآن ما أمكن وضعها وإدخالها تحت أصول مقرر كما هو معلوم لدى العارفين في هذا الأمر إذ أنه قد قرّر القرار بحسب منطوق معاهدات خصوصية عقدت في هذا الباب بعرفة سفراء الدول المختلفة ومبعوثيها الذين اجتمعوا في مجلس المكالمة العمومية بمدينة فيينا في سنة ١٢٢٠ هجرية (سنة ١٨١٤ م) على شرط تخصيص المخاطبة بلقب

أكرلانز يعني الافندي صاحب الفضيلة والتوجه الى قصر صاحب الحكومة مع
مع الاحتيال والابهة عندما تحدث بعض وقوعات رسمية وجرّ المركبات بسنة
خيول وتعليق الشراريب على رؤوس الخيول وإيقاف العساكر للسلام في مواقع
المروور وربط الأسلحة ووضع مسند على شكل التخت داخل دار السفارة والتصدر
في جميعات المآدب الرسمية بمجرد السفراء من الصنف الاول وانحصارها بهم
وبالنصف الثاني استثناء غير انه مع ذلك قد سلكت صفار الدول في أكثر
احوالها مسلكاً استثنائياً في هذا الباب اذ استصوبت ان تنعم بتجويز اجراء
الامتيازات المذكورة بحق سفراء كبار الدول المتوسطين وربما مصلحتكذارينهم
ايضاً وبهذا الداعي قد صار بعض السفراء يحصلون على التشريفات الرسمية
في محل برتبة دنية وفي آخر بدرجة عليّة فطرا على هذه المادة طبعاً خلل كلي لم
يبق معه محل لان يقال عنها بانها منتظمة

المادة الرابعة والأربعون في بيان ماذونية السفراء في اجراء الرسوم الموكبية وملافاة اصحاب الحكومات والمثول بهم

حيث كان مشي السفراء في كل الاوقات بالمواكب الحسبية والاحفالات
العظيمة التي جرت بها العادة في الازمنة السالفة من الامور الثقيلة فقد استنسب
الآن نسخ هذه القضية والغاؤها في أكثر المحلات وانما لم تنزل الرعاية الكلية حتى
يومنا هذا لما جرت به العادة المذكورة حين دخول السفراء الى قصور اصحاب
الحكومات من الاحتيال والططنة عندما يصلون الى مواقع مامورياتهم ويمثلون
رسماً بذات اصحاب الحكومات لاجل تقديم مكاتيب الاعتماد التي معهم ووجه
ذلك هو انه عندما يصل السفير الى مركز ماموريته يستأذن بان يتشرف
بالملافاة مع صاحب الحكومة لينهي رسماً قضية وصوله ويعلمها له وبسلة مكتوب
الاعتماد ومتى حصل التكرم من طرف صاحب الحكومة باستنساب التماس

وقبول ما ترجاهُ في هذا الباب ينهض السفير في الوقت والساعة المعينة لذلك ومعه التشریفاني وما موررو السفارة ويدخل القصر رويداً رويداً راكباً مركبات مزینات یجرّ کلاً منها ستة خیول ترسل الیه من طرف الدولة وبعد ان یصل الی المایین الحکمداری یجلب عنقید لحضرة صاحب الحکومة فیقدم له مکتوب الاعتماد ویسرد جملة من الکلمات فی مناسبة ما بین الدولتین من حسن المودة والحبّة وکمال الاتناق والالفة فیجاوبه صاحب الحکومة بما یقابل ذلك من بسط الکلام المعتاد اما بذاتہ واما بلسان احد وکلائه ثم بعد ذلك یتلاقى ایضاً مع عیال صاحب الحکومة واقربائهم ویقدم من الطرفین التلطیفات والتکلیفات وعندھا ینهض السفير تکراراً ویخرج من داخل القصر ویعود راجعاً الی دار سفارتہ علی منوال ما جاء بالتمام وبما ان اجراء رسم المثل علی هذه الصورة لازال هو احد الامتیازات الخاصة الفاخرة الّتی تلبق وتخص بجمرد السفراء من الصنف الاول فباقي صنف السفراء عند ما نحصل الافادة والاعلان رسماً عن رغبة احدھم فی المثل لدى ذات صاحب الحکومة یكون توجهه الی ما ین القصر بسیطاً بدون احتفال ویقف علی رجلیه فی مخدع من سائر مخداع القصر ولیس فی قاعة الاستقبال^(١) وحوالیه عدّة من الوكلاء ثم یجلب لحضرة صاحب الحکومة فیعطیه مکتیب الاعتماد یدیه وبعد ان یسرد شیئاً ما یلیق من الکلام ینهض تکراراً ویرجع الی دار سفارتہ وقد بعرض احیاناً ایضاً سفراء الصنف الاول عن اجراء رسم المثل بالمواکب والاحتفالات ویکتفون بالملاقاة البسیطة او یطلبون اجراء رسم المثل او انهم یتفرغون عنه بالکلیة وكذلك قد یفنع السفراء من الصنف الثاني والصنف الثالث بتقدیم مکتیب اعتمادھم لید ناظر الامور الخارجیة بدون ان یتقابلوا مع ذات صاحب الحکومة كما هو من الجریات الحالیة

(١) اصله دیوانخانہ ومعناه المجلس الکبیر للسلطین والوزراء وکبار الرجال

کما فی اللغات العثمانیة اه مترجم

وبالفرض حصل الاستئذان من طرف احد السفراء بان يتشرف بملاقة ذات صاحب الحكومة وحصل التكرم باصتنساب الناس وحسن قبول ذلك منه فهو ماذون ومرخص كما لا يحتاج الامر الى الابانة عنه بان يفي رسم ذلك المثل ويجزئه سواء كان بموكب حسب استحقاقه او بغير موكب .

المادة الخامسة والاربعون في بيان قضية الزيارات التي يجب على السفراء ان يقدموها

حيث كان من محسنات الآداب ان تجري بعض زيارات رسمية من السفراء الذين يصلون لمراكز مامورياتهم الى سفراء سائر الدول المقيمين في ذلك المحل هذا بصرف النظر عن الزيارات التي تجري بين الاحباب فقد اعطي قرار على حديثه بحسب قاعدة تشريعات الدول المختلفة المرعية في هذا الباب لكيفية اجراء قضية هذه الزيارات تبادر لابانتها والافادة عن نوع نظاماتها ووجوه اجرائها في اغلب المحلات على المتوال الآتي وهو . بعد ان يصل السفراء من الصنف الاول الى مراكز مامورياتهم ويجروا رسم المثل بمحضرة اصحاب الحكومات لاجل تقديم مكاتيب الاعتماد بنهون الكيفية لسائر السفراء بواسطة احد كتاب السفارة ليفيدهم عن اليوم المعين والساعة التي فيها يقبلون الزيارات ويكلفهم لذلك كما ينبغي ومن ثم يجلسون في دور سفاراتهم في اليوم المعين منتظرين قدوم سائر السفراء وبعد حضورهم بعدة ايام ينهضون بذاتهم ويتوجهون الى دور سفارات اولئك السفراء باباً فباباً مبادرين الى رد الزيارات لكبار السفراء الذات تشريفاً^(١) ونعظيماً ولسائر صنوف السفراء بالمرور عن دورهم وابرار :

(١) لم يكن القصد من هذه اللفظة هنا ما يتبادر الى الذهن عند سماعها اي ان المزور يكسب شرفاً يحدث له من زيارة الزائر عرضاً وإنما القصد حصوله منه على ماله من الحق فيه كصفة لازمة له اه مترجم

التذاكر وتسليمها اما سائر صنوف السفراء فمن بعد ان يصلوا الى مراكز
 مامورياتهم ويقدموا مكاتيب الاعتماد للبحر يخبرون سائر السفراء ويستفسرون
 عن الوقت الذي يقبلونهم به ومن ثم ينهضون في اليوم المعين ويباشرون ابتداء
 باجراء رسم الزيارة وايضا للسفراء من الصنف الاول بالذات تشريفاً واحتراماً
 ولسائر صنوف السفراء بالمرور عن دورهم وابرار التذاكر وتقديمها على الوجه
 المذكور

المادة السادسة والاربعون في بيان نظام مراتب السفراء في رسم التقدم والتأخر

اذا اجرينا البحث في قضية متزلة شان عموم السفراء ومراتبهم ينبغي ان
 نلاحظ وجه القرار المعطى لنظام درجاتهم سواء كان بالنسبة الى بعضهم بعضاً
 ام الى سائر ارباب الجاه والمناصب اما الاول وهو نظام درجاتهم بالنسبة الى
 بعضهم بعضاً فهو حيثما كان يتعين محل كل من السفراء وتخصص متزلة بمجرد
 الصفة الرسمية التي يكون متصفاً بها او بحسب ما للدولة التي يقيم عندها من
 القواعد الخصوصية في هذا الباب مع صرف النظر بالكلية عن القوى الملكية
 التي للدول المرسله قد تقررت شروط متنوعة جزم بها من طرف دول اوربا
 الثمان الكبرى التي باشرت قبل الآن بامضاء معاهدة باريس ونسجملها بان
 يترتب نظام درجات السفراء الذين يرسلونهم متساوين في الصنف والطبقة
 بحسب الوقت والزمان الذي ابرزوا فيه مكاتيب الاعتماد وقد موها ولا يكون
 للسفراء فوق العادة نوع من الامتياز عن جرت العادة بارسالهم وان سفير بابا
 رومية يكون معروفاً عند الدول الكاثوليكية بزيادة التفوق والامتياز في كل
 حال على سائر السفراء انما لدى البحث في قضية التقدم والتأخر خاصة نجد بانه
 مع صرف النظر عن كون محل كل واحد من السفراء ومقامه يتعينان في المواكب

بحسب صفته ورتبته وكون وقما يشرف احدهم الآخر ربما اعقب السفير المتشرف
السفير المشرف خلفه بالزيارة مراعاة لاجراء قاعدة الاكرام المرغوبة بحجته يطلب
السفراء من الصنف الاول حق التقدم والتصدر في كل حال ومحل اينما كانوا
ليكونوا ممتازين ومستثنين فيما بين الامثال حتى وفي دور سفاراتهم انفسهم يجلسون
فوق سائر صنوف السفراء ويتصدرون عليهم اما الثاني وهو نظام درجات
السفراء بالنسبة الى سائر ارباب الجاه والمناصب فانه حتى الآن ما امكن وضعه
وادخاله تحت اصول مفررة في كل المحلات ولذلك قد صار سبباً اعنيادياً
لاستمرار الاختلافات وبالمجمل والتفصيل ان السفراء من الصنف الاول يطلبون
التصدر^(١) على كائن من كان ما عدا ذوات اصحاب الحكومات وسفراء الدول
الكبرى المقيمون عند صغار الدول يجتهدون في بعض المحلات على اخراج هذه
الطلبة الى حقيقة الفعل كما هو معلوم عند اصحاب الدراية في كفيات هذه القضايا

المادة السابعة والاربعون في بيان الامور التي تؤثر بها السفراء وحروفهم الاصطلاحية وبرد السفارة

كما ان المقصود من عامة السفارات يكون تارة لجرد ابقاء بعض رسومات
ادبية وتارة لضبط كل نوع من المهام البوليتيكية وتسويته حسب اصوله كذلك
من المعلوم بان الامور الموكولة بالسفراء لا بد من ان تكون مركبة ومرتبعة على
حدثها ايضاً ومتى صرفنا النظر عن ايضاح الامور الجزئية التي تنحصر بابقاء
بعض الرسوم الادبية فلا يبقينا من الامور الموكولة بالسفراء على ما اشرنا الى

(١) في الاصل يشروان ومعناه الدلالة ورياسة العساكر والتأمر
والترأس كما في اللغات العثمانية ولعلّ التصدر هنا يقوم بقصد المؤلف وانسب
ما ذكره مترجم

ما كان مداراً لضبط المهام البوليتيكية وتسويتها فقط وهو عبارة عن ثلاث
 نهجات اولها ادارة ما يجري من مصالح قلم السفارة وثانيها الاستشارة مع وكلاء
 الدول التي هي مراكز مامورياتهم في ما يقع من المواد المتفضية وثالثها مراسلة
 الدول التي هم مامورون بخدانتها واخبارها بما يلزم اعلانه لها من الحوادث
 وافادتها به اما ما يجري من مصالح قلم السفارة فهو يشمل كل انواع الاشغال
 اللازمة التي هي ثبت كل انواع الحررات والسندات الرسمية وكتابته وامضاء
 وختمه وضبط ثورنال (جريد) السفارة وترقيمه كما ينبغي بترتيب محل دفاتر
 السفارة وتنظيمه جيداً والاعتناء بحفظ ما هو حق السفارة من انواع الامتيازات
 الفاخرة ووقياته واجراء مقتضيات الحكم والقضاء على الاشخاص الذين هم داخل
 حكومة السفير والامضاء مع التعليم^(١) على اوراق البسابورطات المبرزة من
 الاشخاص سواء كانوا محليين ام اجانب وتحرير ما ربما يلتمسونه من تذكرة طريق
 او اوراق شهادات واعطائهم اياه هذا ما كان من القسم الاول من الامور الموكولة
 بالسفراء واما القسم الثاني منها يعني الاستشارة مع وكلاء الدول التي هي مراكز
 مامورياتهم في ما يقع من المواد المتفضية فان البحث فيها يكون تارة مع ذات
 صاحب الحكومة او مع ناظر الامور الخارجية او بحضور سفراء جميع الدول في
 مجلس مكاملة عمومي يعني يكون بمبادلة تقريرات تحتوي على افادة الحال يعني بالواسطة
 الكتائية وحيث ان تعيين وجه ذلك وطرز اجرائه امر منوط بمحض راي كل
 دولة من الدول وارادتها فقد حصل التصميم على ان السفراء براعون الطريقة
 المألوفة في هذا الخصوص عند الدولة التي تقيم فيها السفارة ويتقادون اليها

(١) الاصل الحرر بالتركي يقول فيه مع الوزرو وهذه اللفظة اي ويزرو
 تطلق في اللغات الافرنجية على كل ما يقتضي ان يجره السفير او القنصل على
 البسابورطات بعد معاينتها

ايتها كانت اذ ان اجراء قضية الاستشارة المذكورة وتسويتها بطريقة التفريرات
المسطرة والمخنومة قد حكمت به العادة عند بعض الدول اما عند البعض
الآخر فتحصل المراعاة لمجرد طريقة المذاكرات اللسانية بشرط ان كل كلمة ينطق
بها في اثناء المذاكرة تحرر بعد ايضاحها في دفتر على نمط سجل معد لذلك
وانواع النضابا التي تتوقف على مثل هكذا تفريرات او مذاكرات رسمية هي
عبارة عن جملة مسائل ودقائق تقع اما في ما يخص بتسوية اختلافات تحدث
في مناسبات الدول مع بعضها او في ما يتعلق باحتقاق حقوق احد الاشخاص
الداخلين في دائرة قضا احد السفراء وتسويتها. اما السؤال عن السعي بتجليل
الامور الواقعة وتسهيلها واستمالة الضباط البلدية المامورين بتسوية تلك المادة
للغرض والمحاماة باستعمال وسائل غير مرغوب فيها كالافساد والاطاع بالرشوة
هل هو مخالف لعلو شان السفراء ومراتبهم ام لا. فجوابه. ان حصول الذوات
المماورة المعروفة بالاقتدار والنفوذ في الاحوال البوليتيكية على ميل الانظار
اليها بل والانتفاع بتمشية المصالح الحاضرة وتسهيلها من افادات سرية تستفاد
من بعض الخونة بواسطة هدايا تعطى لهم امر لا يوجب هتك عرض السفير
وناموسه. وانما الحركات غير المرضية كاضلال المامورين البلديين واغوائهم
على نقض العهود والمواثيق بطريق الكذب والفساد والعنف والرشوة تعد من
المواد المنوعة بحسب قاعدة حقوق الامم ثم متى وقع بالفرض فسخ شيء من
الحقوق والامتيازات الفاخرة المخصصة بعموم السفارات او حصرة من طرف الدولة
واوجب ذلك اجتماع السفراء ومثولهم بحضرة ذات صاحب الحكومة لاجل حفظ
الحقوق المذكورة ووقايتها او دفع وازالة احوال ربما كانت مانعا لانفاذها
واجرائها وحسن لدى الدولة ان تكرم بقبول التماسهم في هذا الباب فيجتمع
حينئذ السفراء كافة في احد المحلات ويتوجهوا الى قصر صاحب الحكومة
ويفتح الكلام معه من كان بينهم اختيارا متقدما في السن ومستحقا لاعلى درجة
من التشريعات الرسمية ويبادر الباقون للكلمة ويبان ذلك الامر المهم المحاصل

والإفادة عنه بوجه الاتفاق ثم إن القسم الثالث من الأمور الموكولة بالسفراء
الذي هو مراسلة الدول التي هم مأمورون بمخاطبتها وإخبارها بما يلزم إعلانها
من المحادثات والإحداثيات فإما هو ما يمكن الدول المشار إليها أن تحصل عليه
بواسطة أنواع المحررات والتقارير وغيرها من التبليغات الرسمية التي ترسل إما
إلى أصحاب الحكومات وإما إلى نظار الأمور الخارجية وحيث كان من العوائد
للمندبة المستحقة الدولية أن يحرر ما يلزم ستره وإخفاؤه من تلك الأخبار
الرسمية التي يبعث بها إليهم على هذه الصورة بحروف اصطلاحية فمن الواجب
أن يعلل تلك الحروف والأرقام التي تتعين بالمذاكرة السابقة بين
المطرفين صورتان توجد الواحدة منها عند الدولة والثانية في يد السفير الذي
يحرر على منوالها ليكونا متماثلين ككشف مثل هذه المعاني الخفية وإخراجها للبياض
وكذلك حيث كان كل نوع من الأوراق الرسمية التي يحررها السفراء لجانب
دولهم يرسلونه ليبلغ إلى الحل المقصود تارة بمعرفة خيالة اعنيادية وتارة بواسطة
سعاة مختصين بالسفارة أيضاً وقد تتعب سعاة السفارة المذكورين ويقع عليهم
الأخطار تارة من طائفة العساكر وتارة من زمرة أرباب القلم فقد يسمون كذلك
تارة بسعاة بسابورط وتارة ببرد العلامة ويلقبون بذلك حسب قيد كيفية
مأمورياتهم والأشعار عنها بأوراق بسابورط أو الأبناء بها وإعلامها بعلامات
خصوصية تغلق على المركبات التي يركبونها ويكونون معافين في أكثر الحالات
من الرسوم والأكاريكوما هو موجود معهم من المحررات الرسمية وغيرها من
الأشياء مصاناً من اثنال الفحص والتحرير من طرف مأموري الأكارك ويعطون
في المنازل التي يعبرونها إلى وقت كان حيوانات بقدر ما يطلبون ويمتازون
عن سائر أرباب السياحة بأنواع المساعدات كتسهيل مسيرهم وإيلائهم من
منزل إلى آخر بكل سرعة حتى وفي أثناء الحروب والمقاتلات أيضاً تكون يده
السفارة من هذا القليل مأمونة من كل جور وتعدو وحاصلة على أحسن حماية
وصيانة في أثناء مرورها من أقاليم الدول المتعادية بمقتضى ما علم عن هذه

القضايا التي كانت ذرائع كافية للعقد معاهدات خصوصية لتصفيتها مراراً وتكراراً
بين الدول وهي من الأمور ذات الاختصاص عند ارباب البوليتيكة

المادة الثامنة والاربعون في بيان حقوق السفارات واول ذلك حق الأمن والصيانة

نظراً لكون انواع الحقوق الفاخرة المخصصة بالسفارات حسب مأمورياتها
ترجع الى احدى القضايا الآتية وهي اما حصة وكالة السفراء للدولة التي هم
مأموروها واما ترخيصهم بعقد وحل المعاهدات مع الدول التي يقيمون بها واما
نوالهم بعض نشرقات احترامية بقدر ما لهم من المراتب حسبما ذكرنا ذلك
مراراً فقد يُعبر عنها في اصطلاح علم البوليتيكة بالحقوق المنقضية والحقوق الطبيعية
والحقوق المحددة بفرد واحد من الحقوق المذكورة هو حق الأمن والصيانة اعني بذلك
الحق القوي الذي يشترط له ما يوجب أن تكون السفراء والموظفين مأمورين من
كل انواع الانتقال والتعديلات وسالمين مصونين من قيود الاستبراء والمسئولية في
ادارة الامور الموكولة بهم لدى الدولة التي هم مقيمون عندها وبما ان حق الصيانة
هذا المعروف على الوجه المذكور هو الحق الانحص الذي يشمل السفراء وجميع الذوات
المصلحة في دائرة السفارة فلن الامور البديهة بانه فرض عين على كل دولة من
الدول ان تدقق على اجرائهم كل وقت وانفاذه كما يجب وثقاص بأشد العقوبات
الذين يتجاسرون على حركات تخالف ما يقتضيه ولا يحتاج الامر الى نياتهم
انه ولئن كان من الامور العارية عن الاشتباه بان السفراء الذين تشكروا عن اطرافهم
بشيء من انواع الجور والمخافة ما ذنوبون بالاعتراض عن تقديم الدعاوي
والشكايات وان يتفقوا من تلقاء ذواتهم ممن ارتكب ذلك التكرير الا ان
السفراء اجنبياً في اغلب الاحوال من ان يتفقوا بذاتهم على هذه الصورة قد
وجدوا اطرافاً متسوية ذلك بواسطة قانونية وهي ان ينهل القضية اطراف الدولة

بتقرير يطلبون به مجازاة المرتكب بما يستحقه ثم ان حق الامن والصيانة يكون للسفراء منذ وصولهم الى مواقع ماموريانهم ومشولم لدى اصحاب الحكومات ونقدتهم مكاتيب الاعتماد التي بايدهم اما اذا كان حصل التخيير عن امر قدومهم سلفاً فيكون منذ دخولهم الى اقليم الدولة التي يقيمون بها ويستمر لهم الى ان تنتهي ماموريانهم ويعودون الى اوطانهم وقد كان من عادة بعض الدول وخاصة الدولة العلية قديماً تهديد سفراء الدول المتعادية وتخوينهم في اوقات الحروب والمقاتلات وربما حبسوا جبراً الى نهاية الحرب انما الامر بخلاف ذلك الآن اذ ان حق صيانة السفراء برأى ويُعتبر حتى في ايام الوغى وشدة الهجاء احترازاً من مثل هذه المحركات الباردة كما هو مسلم لدى دراية ارباب البوليتيكة

المادة التاسعة والاربعون في بيان الحق الثاني وهو حق المعافيات

واحد الحقوق النافذة المختصة بالسفارات على ما سبقت الاشارة اليه هو حق الاستثناء والمعاوية ايضاً اعني به ذلك الحق الذي يشترطه ما يوجب كون السفراء غير داخلين تحت احكام الدول التي يقيمون لديها ولا محكومين بها قطعاً وبما ان هذا الحق محدود حقاً مخصوصاً من اعظم حقوق السفارات فمن المعلوم بان يكون عند كل دولة من الدول من الدقة على تمكين السفراء المقيمين في بابها من اجراء هذا الحق العظيم وانفاذه في كل وقت ما يؤذن بكونه من الامور الملتزمة فوق الغاية الا ان الامر في تجويز اجراء هذا الحق وعدم تجويزه للسفراء الذين ليسوا بمقيمين في بابها وانما دخلوا اقليمها اما بقصد السياحة او للاقامة فيه مدةً هو من الامور المنوطة بمحض ما يحسن براياها وتقضيه همها وكان يجري هذا الحق دائماً قبل الآن من طرف بعض السفراء مع المبالغة الفاسدة الى ان صار عدة مرارعة للجرائم والجنبايات وذريعة اعنيادية بسبب ذلك لتفرض حقوق العباد وخلل احوال البلاد ومن ثم جرت المذاكرات بهذه القضية ورويتها باطرافها الى ان حصلت مع مرور الايام على تعديلات متنوعة

وصارت دائرة اتساع ونفوذ حتى الاستثناء والمعافاة المذكور محدودة في ايامنا
هذه ومختصرة للغاية كما هو غير خافٍ عن بصيرة اهل الوقوف

المادة الخمسون في بيان صورة احوال السفراء بالنسبة الى الاحكام البلدية المتعلقة بحقوق العباد

ولئن كان السفراء معتوقين من قبود الانحكام بالاحكام والقوانين البلدية
المجارية في ما يخص بحقوق العباد في المالك التي يقيمون بها بمقتضى حقوق
الاستثناء والمعافيات الفاخرة المخصصة بالسفارات حسبما قد ذكرناه تفصيلاً في
ما مرّ غير انه قد تقرر عادة بين الدول بانه اذا كان احد السفراء بحسب
مولده من التبعة الاصلية للدولة التي هو مقيم بها او قبل من جهةها نوعاً من
المناصب والخدمات ارتضاه او تفرغ عن الامتيازات التي له في هذا الباب عن
رضى منه فحيثما يجرم بالكلية من حق المعافاة ويكون خاضعاً الى الاحكام البلدية
ومحكوماً بها كسائر التبعة والا فان للسفراء حق المحرمة والملاطفة بانواع
التلطيفات والالتفاتات كما لو كان احد السفراء اركبته الديون في محل ما مورته
مثلاً بحيث لم تنب له استطاعة على ايفائها كالواجب واضطره الامر ان يرحل
من تلك الديار فراراً للتخلص منها فلا يمكن اذ ذاك جلبه الى المحكمة البلدية
بهذا السبب ولا منعه عما قصده من الهرب بل لا طريقة لذلك الا بمراجعة اصحاب
الديون محكمة المملكة التي يكون ذلك السفير متوطناً بها ونقل دعاويهم
واحالتها اليها . اما السؤال عن املاك السفراء وما ينسب اليهم من الاموال
ومرجع ذلك الى حكومة ابي الدول . فجوابه . بانه قد تقرر بمقتضى الشروط
بان الاموال غير المتحركة كالاملاك والعقارات تكون تحت حكم اية دولة وجدت
هذه الاشياء في اقليمها اما الاموال المتحركة اذا كانت عائدة للسفراء ومنسوبة
اليهم بالذات فتكون معتوقة في كل الاحوال من قيد الانحكام وبعبكس ذلك

أفلا كانت ليست بمنسوبة إلى السفراء بالذات وإنما هي من قبيل رهائن ومتروكات فقط يعني إذا كانت من الأشياء التي تقدمت إليهم وتفوض إليها بمحض نية المحافظة عليها ووفائها من ضرر يترتب عليها فإنها تكون محكمة بقضاء إقليم الدولة التي توجد بها كأموال سائر التبعة الاعيادية وحيث أن قضية الانحكام وعدمه المذكورة أوجبت وقوع المنازعات مراراً بين الدول فقد أوجدوا طريقة لدفع خميرة الشقاق ورفعها بالتمام وذلك بحجز السفراء ومنعهم من طرف دولهم بالكلية عن اقتناء الأملاك ومشتري عقارات من هذا القبيل في أقاليم الدول التي تكون مراكز مآموير بانهم ثم ولئن كان اجراء ما يلزم من الحكم والحكومة بحق دائرة السفارة ولو احتفظوا وإنفاذ الجزاء المتقضي في الدعاوي التي تحدث بين بعضهم بعض يتفوضان في أغلب الأحوال لهذه مآمويرة السفراء لكن حيث لم يكن هناك قوانين قطعية توجد في هذا الباب كان أمر احالة القضاء والحكومة المذكورين للسفراء او ادارة ذلك بمعرفة الضابطین البلدین خاصة هو في نفس الأمر منوط برأي كل دولة من التسول واختيارها كما أنه في غنى عن البيان عند ارياب البولنيكية

المادة الحادية والخمسون في بيان صورة احوال السفراء بالنسبة الى الاحكام الجزائية والسياسية البلدية

لئن المعلوم بأنه ما من السفراء من يمكن خضوعه قطعاً الى قوانين الدولة التي هي مركز مآمويرهم ولا انحكامه بها مطلقاً سياسية كانت او جزائية بناء على ما اخصوا به من حقوق الاستثناء والمعافيات جميعاً قد بيناه وأفدنا عنه تفصيلاً في المادة التاسعة والأربعين وكذلك من الثمين بان الاجاث والدعاوي المقدمة قبل الآن من طرف البعض من المبحرين في علم الحقوق على ان ارتكاب التبايح يكون موجباً لمحو صفة الوكالة الشريفة التي يستند اليها السفراء وبطلانها وعلى

هنا يكون السفير ذاته مستوجهاً للمحرومية من كل انواع الامتيازات الفاخرة في عين المخطئ بل كلام ليس له معنى اذ ان صفة الوكالة الشريفة المذكورة ليست براجعة والحالة هذه لذات السفير نفسه وانما هي عائدة لجرد مامورية السفارة الجلية الموكولة به ومتعلقة بها الا انه مع ذلك قد وجد من مقتضيات الاحوال بين الدول بان تنوضع بعض اصول متوسطة في هذا الباب تناسب عدم الخلل في حقوق المعافيات المذكورة وتسد ما يمكن ان يرتكبه السفراء وتمنع بل ربما اوجبت معاقبة المرتكبين منهم ومجازاتهم كيلا يظنوا بانه حاشائهم حاشائهم لم ارتكاب الجرائم والقباحات او انهم في امان من خطر المسؤولية عنها بناء على المعافيات المذكورة وتلك الاصول هي انه اذا ارتكب احد السفراء جريمة او قباحة في اقليم الدولة التي هي مركز ماموريته فيعرض عن ذلك حالاً اعلماً للدولة التي ارسلته ويلتمس منها تاديبه ومواخذته حسب القانون ثم عندما يكرم باجابة الرجاء المعروف وان يعمل بمقتضاه يومر ذلك السفير بان يرحل من المملكة بظرف مدة موقته مناسبة واذا حصل منه تعرض في هذا الامر ايضاً يُطرد حيث من داخل الديار ويجري ما تقتضيه الكيفية باخراجه جبراً عنها اما اذا اجرينا البحث في صورة احوال سائر ماموري السفارات ولو احتجوا بالنسبة الى الاحكام السياسية البلدية مع قطع النظر عن السفراء نجد بانه ما يطلبه السفارة في هذا الباب وهوان يكون للجميع الذين لم علاقة مع السفارة من الذوات اياً كانوا بدون استثناء نصيب في المعافاة لم تقبله اكثر الدول ولا اجازة عليه بوجه من الوجوه ولذلك قد تقرر دستور للعمل برأى في هذا الباب على وجه واحد وهوان ارباب السفارة الذين يجاسرون على ارتكاب قبائح داخل دار السفارة او تتعلق بمجاعتها ويلقى عليهم القبض عنب ذلك في محل الارتكاب يكونون معتوقين عادة من حكم المحكمة البلدية عليهم وامر مجازاتهم يتوقف اجراؤه على رأي وارادة نفس سفرائهم اما ارباب السفارة الذين لم تكن ارتكاباتهم على هذه الصورة بل ارتكبوا القبائح في محلات اخرى غير دار السفارة عموماً والتي

عليهم القبض فيكونون خاضعين بكل الاحوال الى احكام المحكمة البلدية الجزائية بدون استثناء وحيث كان السفراء فيما عدا ذلك مرخصين بان يرسلوا اصحاب الجرائم ويعيدوهم مقيدين الى اوطانهم الاصلية الا انه مع اقتدارهم على ذلك لا بد لهم من ان يعتبروا شرط عدم المادونية والاقتدار قطعاً على ان يعاقبهم بالشدة كالخبس والجلد والقتل والاعدام فحذراً من مناظرات ومنازعات تحدث من جراء القضايا المذكورة قد اوجدوا طريقة لحل المناظرات وقطعها قبل ان تقع وهي ان يطردوا ارباب السفارة المتجاسرين على ارتكاب قبائح على هذه الصورة ويعيدوهم عن خداماتهم حالاً ويجلبوهم الى المحكمة البلدية ويسلموها اليهم بالطوع والرضى كما هو معروف في دراية ارباب البوليتيكة

المادة الثانية والخمسون في بيان قضايا حق المأمن والمجبا وحق اعطاء البراءات

ولئن كان لا يمكن الدخول الى مساكن السفراء ودور السفارات وتفتيشها من طرف العسس وامناء الكمارك واذا دخل احد من هذه الذوات اليها بدون استئذان فيرخص للسفراء ان يطردوه ويخرجوه جبراً من دور سفاراتهم بناء على حق الامن والصيانة المخصص بعموم السفارات حسبما ذكرنا ذلك وافدنا عنه في المادة الثامنة والاربعين غير انه لم يكن لهم حد اصلاً ولا برخصون قطعاً بان يجرؤوا تلك الحقوق الجسسية التي كانت تجري قبل الآن في بعض الحالات تحت اسم حق المأمن والمجبا اعني به ستر الذين هم من اهل النهم واخفاء اصحاب الجرائم والقبائح الفارين داخل دار السفارة ليخلصوهم بهذه الطريقة من الجزاء الذي يستحقونه وبناء على ذلك اذا هرب مجرم في زماننا هذا الى احدى دور السفارات ليعتري فيها فيرخص لضباط البلدة المأمورين بالبحث عنه والقاء القبض عليه ان يجلبوا عساكر يحافظون بها على دار السفارة ويحرسونها وبعد

ان يطلبوا ذلك المحرم ولم يُعطَ لهم يدخلوا الى دار السفارة ويقبضوا عليه ويخرجوه منها جبراً ثم ولئن كان احياناً وعلى الخصوص اذا كان المجرم المتجني من اصحاب الحج الخفيفة تحصل الرعاية الى حق المجا بالنفـرغ عن قضية استرداد جبراً الا ان اجراء الحق المذكور يعد في اغلب الاحوال من المنوعات وقد كان من حقوق السفراء قبل الآن ان يعطوا عدا عن ذلك براءات الى بعض ذوات من احاد الناس الساكنين في محل مقبلة به السفارة ويجعلوا له بذلك نصيباً في انواع الحقوق والامتيازات المختصة في السفارة اما الآن فقد منع هذا العمل والتي في اكثر الدول وانما الدولة العلية لم تنزل تكريم بالاجازة عليه نارة ونارة كما هو من المسلمات عند ارباب البوليتيكة

المادة الثالثة والخمسون في بيان معافية السفراء من الرسوم والتكاليف

في الاوقات التي كانت فيها قضية نصب السفارات الدائمة وارسالها للاستمرار في مراكزها مورياً لانتها لا زالت لم تجر بها العادة عند دول اوربا وكان يكفي فيها بارسال بعض سفراء فوق العادة احياناً لاسباب خصوصية فقط كان من العوائد المستحقة المألوفة بين الدول ان يعطى معاش من جانب الاميري للسفراء المذكورين المبعوثين على هذه الصورة وينظر في احياناً جاتهم من كل الوجوه لكن عندما حدث الائتلاف الكلي في المهادنة الكاملة بين الدول وتمكنت مع مرور الايام بهذه المناسبات استحكامات مباني السفارات عُرِف حينئذ بان رفع قضية اعطاء المعاش للسفراء والفناء لها اعراضاً عن كثرة المصاريف مما امر معقول موافق اما معافيتهم من كل انواع التكاليف والرسوم وسلامتهم من اعطائهم ملافاة للتقصير فلا ريب بانها عمل لائق مطابق ثم صارت قضية

المعاقبة المذكورة موضوعاً لأنواع التعمد يلازم أيضاً إلى أن انحصرت والحالة هذه تحت شرط أن يعطى الرسم المعين على أية حالة عما يوجد لهم من الاملاك كالعقارات والأراضي لكائن من كانت انما ما هو من المواد المتحركة التي هي من قبيل الأموال الناطقة وما يجلب من الخارج ويدخل إلى الديار من أنواع الأسماء التي يستعملها مجرد ذوات السفارة فلا يطلبون عنها بشيء من الرسوم المعتادة ثم لما صارت قضية الترخيص المذكورة التي حصل التكرم بتجوزها للسفراء في ما يخص جلب بعض الأموال من الخارج وإدخالها إلى الديار مجانياً على ما ذكرنا نستعمل قبل الآن عيناً من طرف بعض السفراء حيث اتخذوها عدة مرات على لجة تجاوزات فاسدة وتجارات متنوعة فقد حصلت في أيامنا هذه المباشرة بنسخها والغائها رأساً في أكثر الدول وعند البعض منها لازالت تراعى انما يعنى أيضاً بتخصيص مقدار ما يدخلونه مجاناً من المتاع وتعريضه سلفاً أو تقييد قضية ادخاله بمدة موقفة مناسبة تخصرها

المادة الرابعة والخمسون في بيان صورة احوال السفراء عندما يقيمون في اقاليم دول اخرى

كما ان انواع حقوق السفارات وامتيازاتها التي قد بينها وافدنا عن تفاصيلها في ما مر منوطه على كل حال بصفة الوكالة الشريفة التي تنصف بها السفراء وبلي ذلك ارتباط الصفة الشريفة المذكورة بمجرد مكاتب الاعتماد الموجودة في ايادي السفراء كذلك هي هذه الحقوق الخصوصية ايضاً لان تكون مؤثرة وناقة الآتي اقليم الدولة التي هي مركز مأمورية السفارة اما اذا اقام السفير في اقليم آخر غيره فمن البين الجلي بان لاصلاحية له ان يطلب امتيازات نظير هذه غير انه رعاية لشرف مأمورية السفارات وعلو شان وشوكة الدول المستقلة قد وجد من العادات القديمة الدولية اكرام السفراء على كل حال واحترامهم

مع الاتفاقات الكاملة عندما يمررون في الممالك الاجنبية ايضاً اذ يقبل لم ببعض حقوق وامتيازات مخصصة في السفارات يجاز على افعالهم بحكمهم في تلك الجهات ايضاً ولذلك وجب وضع بعض اصول عامة تخصص لم في هذا الباب ومن ثم حصل القرار اجلاً على انه اذا كان احد السفراء تتراكم عليه الديون في اثناء مدة اقامته في ديار اخرى او ارتكب نوعاً من الجرائم والقبائح فمن الممكن القاء الضبط عليه واجراء محاكمته بل ومواخذته اذا اقتضى الامر وتاديبه حسب القانون بمعرفة المحكمة البلدية الكائنة في تلك المحلات واذا دخل باليد سفير دولة ما معادية في اوقات الحرب فيجبى للوقت كالاسير ويعامل عين المعاملة التي يعامل بها باقي الاسرى واما السفير الذي يرسل لكي يحضر المجلس عند انعقاد مجلس المكاملة ولين كان مستحقاً للشرقيات الرسمية في الحل الذي فيه يجتمع المجلس فانه يعد في سائر المحلات من قبيل احاد الناس واخيراً يكون للسفراء المستقدين للإقامة عند دولة ما مركبة تحتوي على عدة ايات كدولة اوستراليا نصيب ينالون به كل انواع حقوق السفارة في كل من تلك الايات فضلاً عن افعالها لم في مقر الحكومة ايضاً كما هو الحق لدى ذكوة العارفين بقاعدة حقوق الامم

المادة الخامسة والخمسون في بيان قضية ابطال السفارات وعزل السفراء واسترجاعهم

لا يخفى باننا كما ان نصب السفارات وإبقاها هو من مقتضيات حقوق الدول المستقلة كذلك هو امر نصفيها والتعاقبها تكراراً لبعض الاسباب ايضاً ولذلك كانت نسخ مکتوب الاعتماد للوزير والسفير وإزالته احد الاسباب التي التي يلزم عنها حل رباط السفارة وقطعه اذ انه اذا توفي احد الاثنين من اصحاب الحكومات اعني مرسل السفير او المرسل اليه او نزل عن كرسي الحكومة بصورة اخرى او انتهت المدة التي تكون قد تعينت قبلاً وتخصصت لسفارة موقفة او

اكمل السفير الامور الموكولة به او حصل تغيير في صفه ورتبه فان جميع ذلك
 من القضايا التي توجب نقض صلاحية مכתوب الاعتماد الموجود بيد السفير
 الموما اليه فاذا لم يتجدد بعدها السند المذكور هُدمت مباني السفارة المستقرة
 بين الدولتين واندرست وكذلك عزل السفير واسترجاعه هو احد الاسباب
 المذكورة ايضاً كما لو اقتصى الامر لعزل احد السفراء من مركز مامور به
 واسترجاعه لسبب من الاسباب وهي اما عدم قابلية السفير للامور الموكولة به
 او استغناؤه وحصوله على خدمة اخرى في وطنه الاصلي او احسانه تحسين المصلحة
 المقصودة من سفارته او حلول بعض حالات مانعة لذلك او صدور امر مخصوص
 له او حدوث نوع من الفتور بين الدولتين وبناء على شي من ذلك تحرر من
 طرف الدولة التي هو مامورها مכתوب بين به السبب وبامر برجعته فحينئذ
 يتلاقى السفير الموما اليه مع صاحب حكومة الدولة التي هو مقيم لديها وبعد ان
 يسلمه مכתوب الاسترجاع ينهي له عن سبب توجهه ويطلب منه الرخصة ثم
 يقوم بابناء رسم الوداع وينهض للحين ويرحل من مركز مامور به عائداً الى
 وطنه الاصلي فاذا لم ينصب مصلح كذار عوضه تنقطع حينئذ رباط السفارة
 المرغوبة التي كانت منعقدة فيما بين الدولتين كما لو بالقرض كانت اقامة احد
 السفراء مقتصرة سلفاً بمدة موقته او حصل له نوع تكدير من تعدي جرى عليه من
 طرف الدولة التي هو مقيم لديها مغاير لقاعدة حقوق الامم فمن المعلوم بانه يكون
 ماذوناً بترك تلك الولاية ومرخصاً بان يقطع حبل السفارة من تلقاء ذاته حالاً
 بدون ان ينتظر مכתوب استرجاع يرسل له وكذلك وفاة السفير تكون ايضاً
 احد الاسباب المستلزمة لانحلال رباط السفارة وقطعه ولذلك عندما تقع
 حادثة محزنة نظير هذه يلزم بان تنقيد اوراق السفير المتوفى الرسمية وباقي الاشياء
 التي تخصه في دفتر مخصوص تحرر بمعرفة شخص من دائرة السفارة او سفير
 دولة متحابة مقيم في ذلك المحل او مامور يعتمد عليه تنصبة الدولة وبعد ذلك
 يقفل ويختم عليها اما متروكات السفير فيلزم تفريق ما كان منها من الاموال

غير المتحركة عما هو من الاموال المتحركة وتميزها عن بعضها بعض اذ يقسم ذلك على كل حال ويتوزع على الورثة ما كان من الاموال والاراضي تطبيقاً الى قانون الدولة التي هو موجود فيها وما كان من الاموال المتحركة تطبيقاً الى قانون الدولة التي ارسلت ذلك السفير اما حرم السفير الموما اليه وعائلته ولئن كان ليس لها حد ولا قابلية في نفس الامر لطلب شيء من الامتيازات الا انه قد تقرر لها ما ختمت به العادة بين الدول وهوان يظفر بحقوق السفارة في ظرف مدّة موقته بعد وفاة السفير وكذلك يكون لخادم السفارة وتوابعها شيء من الامتيازات ايضاً

المادة السادسة والخمسون في بيان العهود الدولية والاممية

المعاهدات الدولية او الاممية لفظ يطلق في علم البوليتيكة على تلك العهود والمواثيق التي تعقد احياناً سرّاً او علناً اما لساناً واما قلماً وتسجل بين الدول مشتملة على جملة شروط مقتضية لتكون مداراً لتنظيم بعض مناسبات ملكية وحكومية جارية فيما بين بعضها بعضاً وتسويتها ولا يخفى بانه من الامور المقتضية في هذا الباب هوان تكون الدول التي تباشر عقد مثل هذه المعاهدات واستبدالها معتوقة من قبود الانحكام ومتظمة في سلك اصحاب الاطلاق والاستقلال في ادارة امورها الداخلية والاربابا عقدت معاهدات خصوصية ارتبطت فيما بين رجل من احاد الناس ذي ثروة واقتدار بين احدي الدول او فيما بين صاحب حكومة وبين حاكمه على بعض مواد خصوصية ومصالح ذاتية يستبين بانها ذات نفوذ مفرط على احوال البلاد والعباد ومع ذلك لا يمكن احصاؤها بجملة العهود الاممية

المادة المسابعة والخمسون في بيان الوجوه التي يشترط عليها صلاحية كل نوع من المعاهدات للاعتبار

وما لا يخفى علوم العارفين بعلم الحقوق هو ان قضية صلاحية اي عهد كان
من اليهود والمواثيق للاعتبار في مرتبطة ببعض شروط ضرورية الاجراء. منها.
رضي الطرفين يعني ان يكون الطرفان المتعاقدان متحدين ومتفقين على مواد
العهد كل الاتفاق والآن لم يصادق رسمًا على المحابر والمذاكرات التي يجرى بها
فيها وكانت تكاليف يرغب فيها الطرف الواحد فقط فمن المعلوم بانها لا تدعى
اذ ذاك عهدًا ولا مواثيق اذ انها ليست بذات قوة ولا تعتبر قانونية اصلاً ومنها
ايضاً حرية التراضي يعني ان تكون حرية التراضي المذكورة اللازمة الى صلاحية
المعاهدة على ما اشرنا مبنية على حسن رضى وإرادة تامة من الطرفين اذ يشترط
فيها بان لا يكون تراضيهما هذا مبنياً على اسباب مكرهة بجزرية او مهددة تخوفية
ومنها ايضاً حقانية التراضي يعني ان تكون قضية التراضي غير مبنية على وسائل
كاذبة كالتلون والتزوير والسهو والتقصير بل يشترط فيها ان تكون قائمة
عن وقوف تام وإطلاع كامل على حقيقة الحال من الطرفين ولذلك اذا كان
عرض هناك سهو او خطأ في امر تخصيص القضية المتصودة بذلك العهد او في
الدقيقة المهمة من تلك المصلحة فلا يكون لتلك المعاهدات المتعقده بر وابط على
هذه الصورة صلاحية لان تراعى او تمثل مضامينها وهذا الشرط الاخير ايضاً
وهو ان تكون مواد المعاهدة قابلة للاجراء لانه بصرف النظر عن علم ادراك
المواد التي لا يمكن اجراؤها بواسطة عهود ومواثيق فان اجراء شروط ايضاً من
شأنها زوال احد الطرفين المتعاهدين او تكذب شخص آخر غير معاهد بعد
ايضاً من المستحالات وعلى هذا الموجب تكون روابط المعاهدات المبنية على
شروط مثل هذه قد تنسقت على ما يغاير قاعدة حقوق العباد من المنوعات

المادة الثامنة والخمسون في بيان اصحاب الحد والرخصة بعقد العهود وبيان الزمان الذي تلزم به المصادقة على المعاهدات وتسجيلها

كما انه ليس لاحد من افراد الناس حد ولا رخصة ان يعقد معاهدات
تعد من قبيل المعاهدات الاممية ويربطها على الوجه الذي ذكرناه قبلاً كذلك
ليس له ان يصادق على مثل هذه المعاهدات ولا ان يسجلها ايضاً اذ من المعلوم
بان ذلك هو احد الحقوق العظيمة الخاصة بمجرد الدول المطلقة المستقلة في
امر الحكم والحكومة الا انه لما كانت حقوق الدول المستقلة المشار اليها على
اختلاف انواعها تنفوز في أكثر الاحوال لهذه اقسام المرخصين من وكلائهم
وسائر مأموريهم حسبما افدنا عن ذلك مراراً وكان من الممكن اجراء انفاذها
بواسطة فعلهم هذا الموجب قد جرت العادة بنقل الحق المذكور الراجع الى
عقد العهود واحالته الى عهدة السفراء ايضاً ومن ثم صارت المعاهدات المعقودة
ربما بمعرفة هؤلاء السفراء المرخصين اهلاً للرعاية ومستغنى في كل وقت لكمال الاعتبار
انما اذا تجاوز السفير الذي يكون قد باشر عقد العهد حدود قدره ومأموريه في
امر من الامور فحينئذ يكون ذلك الامر محتاجاً الى المصادقة عليه بالامضاء
من ذات اصحاب الحكومات ثم حيث كان من الامور المستحيلة اعطاء الترخيصات
للسفراء بصورة يدق فيها عما يلزم من الدق في السلام عليك ^(١) لتكون
دستوراً لاعمالهم نظراً لبعده المسافات بين الدول المتعاهدة عن بعضها بعض
وصعوبة تسوية ما يمكن وقوعه من المشاكل المعضلة التي تظهر في امر تخصيص

(١) هذا المثل من كلام المولدين بر يدون بقص الحكاية منذ طرق

الباب الى الوداع وفي الاصل من الغير الى القطير اه مترجم

بعض الشروط الهدية وكان من الأمور المخطرة احالة قضايا مهمة معدودة من اهم المهام نظير عقد المعاهدات الى انسان مفرد يربطها على ما يحسن براهه ويقع عليه اختياره في كل الاحوال فقد صار القرار في ايامنا هذه بان كل عهد وميثاق يعد من العهود الاممية عدا عن المعاهدات العسكرية التي تعقد في اثناء الحروب والمفانلات يحتاج في اي حال كان بدون استثناء الى التاكيد بالمصادقة عليه من طرف ذات صاحبي حكومتي الدولتين اللتين باشرنا عقده وربطه . اما جواب السؤال عن التاريخ الذي فيه تجرى قوة نفوذ هذه المعاهدات المضية تصديقاً عليها على ما ذكر فهو ان صلاحية العهد للاعتبار قد تنبدي في اكثر الاحوال منذ امضاء المعاهدة وقد تكون منذ الوقت الذي به يجرى امر استبدال صكوك المصادقات رسماً ايضاً

المادة التاسعة والخمسون في بيان انواع العهود المختلفة الاممية وانواع ما يتوقف عليها من المواد

قد استبان طبعاً بان كل الاوضاع والمواد الداخلة في حوزة حكم الدولة ونظارتها يتوقف على مظهر مناسب اعني به انعقاد العهود الاممية ثم اذا نظرنا الى صورة مآل عموم المعاهدات ومضامينها نرى بانها مقسومة الى ما يقال له عهود مشروطة وغير مشروطة . وعهود خاصة وعهود عامة ومتى صرفنا النظر عن ابضاج العهود غير المشروطة يكون ما تشتمل المشروطة وتحتويه من القيود والشروط المختلفة اما موضوعاً معيناً على وجه الصراحة واما بفهم من كيفية المصلحة ويُقبل النسخ والابطال ولا يقبل وقد يكون ملازماً لزمة الطرفين المتعاهدين او ذمة الطرف الواحد منها فقط ثم بالنظر الى صورة معاملة الطرفين اللذين يكونان اما متساويين فيه او يوجد بينهما فرق واما متخالفين كل الخلاف يكون معدوداً من قبيل الشروط الصريحة او الضمنية او الشروط القابلة للنسخ ان

المتنعة النسخ والشروط المتعاضدة او غير المتعاضدة والشروط المساوية او غير المساوية وكذلك تكون هي ايضاً (اي المعاهدات الاممية التي نحن بصدد الكلام عليها) ذات انواع وفروع يعبر عنها باسماء مختلفة ومنها اليهود الاممية التي يقال لها خصوصية حسبما ذكرنا لكونها متعلقة ببعض مصالح خاصة موجبة لمجرد فائدة ذات اصحاب الحكومات او فائدة عيالم واقاربهم اما المعاهدات التي يعبر عنها بالعمومية فتكون على كل حال متعلقة بالمهام الملكية والاممية وموجبة لمنافع عامة لكل هيئة الملك والامة الاجتماعية ومع ان الخصوصية تزول وتضمحل بمجالة من الاحوال نظير وفاة صاحب الحكومة او انقراض اقاربه لكن اذا تناو لها اصحاب الحكومات الذين يعقبونه واحداً بعد واحد ولم تنسخ او تلغ رسماً فمن المعلوم ان امرها ينبغي نافذاً وتظل مرعية الاجراء دائماً ثم انه يوجد تفاوت كلي فيما بين لفظي المعاهدات واليهود بمقتضى لسان علم البوليتيكة اذ ان ما يقال له معاهدات هو المواثيق الرسمية التي عدا عن كونها تشتمل شروطاً جزئية يعقبها الاجراء سريعاً قد يكون دوام صلاحيتها منحصراً بامدة قليلة فقط اما المعاهدات التي يطلق عليها عهود فهي بعكس ذلك حيث ان اجراءها يكون متضمناً لعدة مواد مهمة تحتاج الى كم وكم من الاوضاع المتواترة والحركات المتوالية وصلاحيتها للاعتبار تمتد الى سنين وعصور وربما استمرت الى نهاية الدهور

المادة الستون في بيان اليهود التجارية

من المعلوم لدى الخاص والعام بانه منذ اخذت روابط الالفة بين دول اوربا في الكمال وتمكنت المخالطات بين بعضها بعض قبل الآن بما ينيف على ثلثة سنة تقريباً حصل الالتفات ايضاً الى تنظيم مواد التجارة وتنسيقها كسائر المهام الملكية والاممية ومن ذلك الزمان الى ايامنا هذه الحالية لازالت الدول تحسن المساعي والاهتمامات رويداً رويداً بعقد اليهود الخصوصية وتنسيقها في ما يخص بامور البيع والشراء وقد كان يقصد بمثل هذه اليهود التجارية قبل الآن

الحصول على عدة امتيازات لطائفة تجار من مملكة واحدة وتسهيل بعض مصالح ذاتية تسهل بواسطتها فقط اما في هذه الايام فقد فهم جيداً بأنه في الواقع يجب ان تكون عبارة عن تأكيد اركان المعمورية وتحصيل وسائل رواج سوق الغني والثروة الخيرية بمناسبة توسيع معاملات التجارة العمومية وكما كان امر التجارة يتقوى بنفسه تارة في ايام الصلح وتارة في اوقات الحرب كذلك كان بتنوع ايضاً ما لى من الشروط الى المعاهدات المختصة به ويطلق على الشروط المرسومة شروط عمومية وشروط خصوصية بالنظر الى كونها اما مفيدة على طريق عمومية واما محققة ومضافة تفصيلاً مادة فائدة . ثم ان احد الشروط العمومية التي جرت العادة بادراجها في المعاهدات التجارية و اضافتها اليها هي ان تعامل تجار الدولة المتعاهدة بعين ما تعامل به تجار البلدة ومنها ايضاً ان تتمتع تجار الدولة المتعاهدة بكل انواع الامتيازات والمعافيات التي يكرم بتجوزها واعطائها الى تجارية دولة كانت متمتعة بزيادة المساعدة ايضاً اما الشروط الخاصة التي كانت تُضمّ المحاقا الى العهود التجارية ايضاً فهي متعددة الانواع اذ انها عبارة عن جملة قيود وتعيينات مناسبة لما يختص بانواع المواد المتقضية لها وكيف يكون اجراء الاصول الدينية التي ينفاد اليها التجار وكيف يؤدون ما تلزمهم نأديته من انواع الرسوم وكيف يخرجون الاموال والامتعة من المملكة ويدخلون ذلك اليها وكيف يتزلون الاشياء المنقولة بحراً من السفائن او يشحنونها بها وكيف يحافظ على الحقوق والامتيازات التجارية ويتسوى ما يحدث بين التجار من الدعاوي والمنازعات وما يتركونه التجار الذين ربما يتوفون في الخارج من الاموال وخاصة ما يتمتع به القناصل من انواع المساعدات والمعافيات . وحيث كان من العوائد المستحقة القديمة الدولية التندقين سلفاً على ما يمكن وقوعه كل وقت من الكساد في سوق الاتحاد والوفاق وما ربما راج بين الدولتين من بضائع النفور والشقاق فقد اقتضت ملاحظة ذلك ادراج احد الشرطين اضافة في العهود التجارية دفعاً لشرئحتل ورفعاً لضرر يستقبل وهما اما ان لا يكون

لدواعي الحروب التي تقع داخل في الامور التجارية قطعاً بالكلية واما ان يحصل التكرّم في اثناء الحروب بجواز خروج التجار الاجانب المقيمين في اقاليم كلتا الدولتين المتعاهدين وعودتهم الى اوطانهم الاصلية بظرف مدة موقنة كما هو معلوم جيداً لدى اهل الوقوف

المادة الحادية والستون في بيان انواع الاسباب الموجبة لتأييد العهود الاممية وتأكيدھا

من المعلوم بان الموائيق العرفية المعدودة من العهود الاممية هي ايضاً مثل سائر العهود والموائيق العادية يمكن تأييدها وتأكيدھا سواء كان ذلك بواسطة تجديد استبدال المصادقات واستلامها او بواسطة الحاق المعاهدات باوراق كفالات خصوصية تعطى بالمقابلة من الطرفين وتضم اليها. انما تأكيد معاهدات المصالحة فلا يحصل غالباً بطريقة تكرار المصادقات وتجديدها الا على وجه واحد وهو متى توفي صاحب حكومة احدى الدولتين اللتين باشرنا قبل ذلك بعقد العهد المختص بنضية المصالحة وجلس على تخت الحكومة آخر عوذة وروى من المناسب بان تعاد المذاكرة ثانية في ما سبق من العهود التي كانت جارية بينهما وتجدد قطعة فقطعة بضم حيثئذ الحاقاً الى سند المعاهدة مصادقة تعطى من الطرفين ما لها اعتبار شروط العهود الفلانية والامتنال اليها بعدئذ لفظة بلفظة واما صورة تأكيد المعاهدات بطريق الكفالة فقد كان يعتبر فيها لاصول الكفالة قبل الآن مثل القسم وشرب الكاس^(١) وتسليم جماعة من الكبراء بطريق الرهن . اما في زماننا الحاضر فهي تحصل من مجرد احدى هذين

(١) في الاصل يسمان ويرمك وآند اينتك ولم اجد لافي اللغات العثمانية ولا في غيرها ما بين يدي من كتب اللغتين تفسيراً لهاتين اللفظتين غير ان قرائن الحال تدل على ما في الترجمة اه مترجم

النوعين وهما اما ان يتبادل الدول المتعاهدة سندات الكفالة مع بعضها بدون ان تجزئ مداخلة دولة اخرى واما ان يستقر رأيا حتماً على تنسيق عهد الكفالة مع دولة اخرى يشترط فيه بانه اذا وقع من احدها اوضاع او حركات ما يغاثر شروط سند المعاهدة فتحصل المبادرة الى الزامه حدة وتبذل المقدرة على اي وجه كان بدفع تعديبه واما صورة رسم هكذا سندات كفالة واملاها فقد كانت احياناً تضاف المحاقاً في سند المعاهدة على شكل شرط من الشروط العديدة المعتادة وحياناً تبين بنوع خصوصي في ورقة رسمية تدرج بها لاستفاد على حدتها وحيث ان قضية الكفالة نفسها تكون تارة على جميع مواد المعاهدة وتارة على مادة مخصوصة منها كان من اهم واجبات الدولة المفروضة كفالتها ان تجري الدقة على امر اجراء كامل المعاهدة او المادة المخصوصة المذكورة كما ينبغي غير انه لا يكون لها مع ذلك حد ولا رخصة بان تتداخل جبراً في احوال الطرفين المتعاهدين ما لم يطلب منها العون والامداد رسماً كما هو معلوم ارباب البوليتيكة ومن ثم اذا سئل هل لقضية استبدال كفالات مثل هذه فوائد باهرة ومنافع ظاهرة. فيكون الجواب هكذا. وهو. بما ان امراً فائدها وعدم فائدها يتوقف على كيفية بوليتيكة الوقت المرعية والحالة الجارية اذ ذاك فقد علم بالتجربة بانها لا توجب في اكثر الاحوال الا نفعاً قليلاً وانما تستوجب الفيوضات العظيمة في الاوقات التي تعتبر فيها اصول الموازنة البوليتيكة المرغوبة فقط

المادة الثانية والستون في بيان انحلال العهود وانكشافها

كما ان عقد العهود والمواثيق وربطها من الامور التي يمكن تصورها كذلك هو حل عقد العهود وكشفها ايضاً ومن المعلوم بان قضية حلها وكشفها لا تكون الا باتفاق نوايا الطرفين المتعاهدين او بمقتضى جراءة احدها على نقض تلك الشروط المعهودة ونسخها من تلقاء ذاتها ثم انه عند ما يجب ان تحل عقدة العهد والميثاق وتنسخ عن رضى الطرفين بمقتضى احدى الوسائل الممكنة كاتضاء المدة

الموقنة التي تكون انحصرت بها سلفاً صلاحية دوام العهد او اتمام المصلحة المنصودة من عند الميثاق واجرائها على ما حسن او زوال القضية المعهودة وازالتها فليس للدول الاجنبية حد ولا رخصة ان تتداخل في ذلك ولا ان تتعرض له اما السبب في الغاء العهود التي تنقض لاعتناق من الطرفين بل بمجرد معارضة الطرف الواحد فقط فانما يكون اما مبنياً على النسخ والخيانة واما ناشئاً عن امر منع اكمال تلك الشروط من كل الوجوه مع وجود التصميم على القيام بها وفيما عدا ذلك لا يكون التعرض لمادة جزئية من مواد العهد موجباً الى نسخ المعاهدات والغائها تماماً وانما تنقض الشروط المقيدة بها بمجانها او فسخ دقيقة من دقائق المصلحة المهمة فيها بوجبان انحلال عقدة العهدة وانكشافها بالتمام والاكمال بحسبها قررته قاعدة حقوق الامم

المادة الثالثة والستون في بيان حسن تسوية ما يمكن ظهوره من الدعاوي بين الامم واجراء اصول المقابلة بالمثل

قد ذكرنا في الفصل الاول من هذا الكتاب كيف ان كل دولة مستقلة لا بد من ان تكون مطلقة التصرف في احوالها الداخلية والخارجية ومستقلة بذلك وانه لسبب عدم استغناء الامم بحكمة عدلية عمومية يشتركون جميعاً في الانقياد اليها فليس لسائر الدول حد ولا رخصة بان تتخلط او تتداخل من تلقاء ذواتها في الاختلافات والمنازعات التي تحدث لاسباب فيما بين البعض منها وانما حيث كان ممكناً رفع هذه الاختلافات وتسويتها على هذا الموجب بواسطة حكم ملفوظ من دولة اخرى منصوبة للتوسط بمجرد طريقة المذاكرات الحبية او باتفاق الآراء فقد وجد من مقتضيات الاحوال تبين الكيفية التي هي علة الاختلاف قبل مباشرة حل ما يقع من مثل هذه الاختلافات وتسويته على تلك الصورة والانهاء عنها رسماً مع الاثبات بادلة واضحة انها في الواقع وضع ممنوع مغاير لقاعدة حقوق الامم اما هذا الاثبات فهو من المواد المعنى باخراجها الى الظاهر من

مراجعة التجهيزات والتبليغات المناسبة لذلك كالمعاهدات السابقة المحفوظة في قاطر الدفاتر والإعلانات العمومية التي أصدرتها الدول والتفادير الرسمية المحررة من اصحاب الحكومات الى بعضها ومن سفارة الى سفارة واستنباطه من مآلاتها ومضامينها حتى متى تبين بان الكيفية المرقومة التي هي مدار الاختلاف قد نشأت في واقع الامر عن حركة شاذة غير مرضية وانضح تاخر الدولة ذات الارتكاب وتعللها في ما يلزم من التضمين او الترضية فمن الجلي بانه يكون حيثئذ للدولة التي حصل لها التكدير اذن بان تجبر ما لها من الحق بها من التضيعة وتقدر ايضا ان تقابل اساءتها بالاساءة انتقاما لذاتها فتد على الدولة المرتكبة حركات جبرية توصلها اليها بمقدار ما تحملت منها وفي مرتبة غيرائه لما كان من مجريات الاحوال بان اجراء اصول المتقابلة بالمثل على ما ذكر قد ادنى مرارا الى نقض المصالحة بل ربما اوجب الحرب والمجدال فلاحظة لذلك قد روي من اللازم افرار هذه الاصول في قالب حسن الانتظام ومن ثم حصل الحتم بما نقرر لذلك من الشروط وهي ان يكون ما يجب اجراؤه في الجملة من المحركات والاضرار المتقابلة منحصرا في الدولة ذات الارتكاب فقط فلا يوجب خسارة ولا ضررا بوجه من الوجوه لباقي الدول ويكون اخراجه الى الفعل مرتبطا بعهد ضباط المملكة او ماموري الدولة المنصوبين له خاصة فلا مجال الى ما تخاره عامة الناس وبناء على ذلك قد صار من النادر الآن ان يجري في اوقات ما كان جائزا في الازمنة السالفة من انه وقتما يتضح لزوم الالتزام اصول المتقابلة بالمثل على ما ذكر نعلن القضية للعامة ويستحسن اجراؤها بواسطة اوباش الناس ايا كانوا حيثما تنشر لهم ترخيصات بذلك خصوصية اتخذوها عدة مرار علة لوقوع الارتكابات المكروهة كالنهب والسلب والقتل والحريق وان وقع والحالة هذه ما هو من قبيل تلك الخسارات المتقابلة فيكون منحصرا بجملة مواد معينة يقتصر فيها غالبا على ضبط بعض اموال وامتنعة تُصادر فقط كما هو معلوم العارفين بقاعدة حقوق الامم

تذيل للمؤلف

لا يخفى بانه كما ان الدول تكون مع بعضها اما على صلح وسلام واما في حرب
 وصدام كذلك هي الاصول المناسبة العادلة المرعية فيما بينها فانها منتظمة بحسبها
 بوافق كل حالة على حدتها ولذلك كان هذا الكتاب منقسماً في الاصل الى
 قسمين متخالفين انما حيث ان اسس الرفاه والراحة هي الآن حاصلة على كمال
 الثبات والثبات في قسم اوربا فقد اكتفينا بترجمة القسم الاول منه المنتضي الى
 الحالة الراهنة فقط واذا اراد الله وانعم عليه بامالة نظر الاستحسان لدى
 اهل العلم والعرفان فنعقبه بالقسم الثاني الذي تفصل به
 القواعد الاممية التي تجري في اوقات الحروب
 ونقدمه بعد الطبع الى ارباب
 المطالعة على احسن
 اسلوب

فهرست

صفحة

المقدمة

٢

الفصل الاول

- ٥ في بيان الدول المختلفة والاصول البوليتيكية بوجه العموم
- ٥ المادة الاولى في مناسبات الدول بالنسبة الى بعضها بعض
- ٦ . الثانية في بيان اصول موازنة البوليتيكية
- ٧ . الثالثة في بيان احوال الاصول المذكورة
- ٩ . الرابعة في بيان اصول المعاقدة
- ١٠ . الخامسة في بيان اصول الرئاسة
- ١١ . السادسة في بيان انواع الدول واول ذلك الدول المستقلة
- ١١ وغير المستقلة
- ١٢ . المادة السابعة في بيان الدول المركبة وغير المركبة
- ١٣ . الثامنة في بيان السلطنة او الجمهورية
- ١٣ . التاسعة في بيان قضية الفرق والاختلاف بين الدول في
- ١٤ المذاهب الدينية
- ١٥ . المادة العاشرة في بيان انواع درجات الدول بالنظر الى حوزتها
- ١٥ وانساع مقدراتها
- ١٦ . المادة الحادية عشرة في بيان انواع درجات الاحكام بالنظر لما يستحقونه
- ١٦ من التشريعات الرسمية

الفصل الثاني

- ١٨ في بيان حقوق التملك الشعبية عموماً
- المادة الثانية عشرة في بيان صورة اكتساب الاموال والاملاك
- ١٨ وتحصيلها بوجه العموم
- ٢١ المادة الثالثة عشرة في بيان حقوق الضامم والمحقات
- ٠ الرابعة عشرة في بيان ما يكتسب من الاموال والاملاك التي
- ٢٢ تنصل بطريق العهود والمواثيق
- ٢١ المادة الخامسة عشرة في بيان توسيع حقوق الملكية وكيفيتها
- ٠ السادسة عشرة في بيان صورة معاملة الدول بالنظر الى
- ٢٤ ثقلات داخلية الدول الاجنبية
- ٢٥ المادة السابعة عشرة في بيان صنوف الاهالي
- ٠ الثامنة عشرة في بيان ادخال الناس الاجانب الى داخلية
- ٢٥ البلاد واخراجهم من دائرتها
- ٢٧ المادة التاسعة عشرة في بيان جمع الاغراب واسكانهم في داخلية البلاد
- ٠ العشرون في بيان حقوق الدولة على عموم الاغراب
- ٢٨ الحادية والعشرون في بيان حقوق الدولة على نفس الاغراب ذاتهم
- ٠ الثانية والعشرون في بيان حقوق الدولة على اموال الاغراب
- ٠ الثالثة والعشرون في بيان ما للدولة من الحقوق على الاغراب
- ٢١ بالنظر الى الاحكام البلدية المتعلقة في حقوق العباد
- المادة الرابعة والعشرون في بيان حقوق الدولة على الاغراب بالنظر
- ٢٢ الى احكام السياسة البلدية المتعلقة في الذنوب والجنايات
- المادة الخامسة والعشرون في بيان استرداد الجرمين واستبدالهم وقضية
- ٢٣ الامان والشفاعة

صحيحة

- ٢٥ المادة السادسة والعشرون في بيان حقوق الدولة على الاغراب
بالنظر الى نظمات الضابطه البلدية
- ٢٦ المادة السابعة والعشرون في بيان حقوق الدول على انواع المياه
- ٢٨ . الثامنة والعشرون في بيان حقوق الدول على السواحل البحرية
- ٤٠ . التاسعة والعشرون في بيان حقوق الدول على السواحل
والشواطئ البحرية
- ٤١ المادة الثلاثون في بيان حقوق الدول على الاوقيانوس
- ٤٢ . الحادية والثلاثون في بيان التشريرات البحرية عموماً
- ٤٣ . الثانية والثلاثون في بيان التشريرات البحرية المعتاد اجراؤها
في البحار المحكومة وغير المحكومة
- ٤٤ المادة الثالثة والثلاثون في بيان قضية عبودية الامم

الفصل الثالث

- في بيان انواع التسميات الموجبة الى تأييد وتاكيد حبال التعليق والائتلاف
- ٤٦ المرتبطة فيما بين الدول
- ٤٦ المادة الرابعة والثلاثون في بيان عموم السفارات
- ٤٩ . الخامسة والثلاثون في بيان صنوف السفراء ودرجاتهم
- ٥٠ . السادسة والثلاثون في بيان السفراء من الصنف الاول
- ٥٠ . السابعة والثلاثون في بيان سائر صنوف السفراء
- ٥١ . الثامنة والثلاثون في بيان سائر مبعوثي الدول
- ٥٢ . التاسعة والثلاثون في بيان القناصل
- ٥٥ . الاربعون في بيان كمية السفراء وكيفيتهم
- ٥٦ . الحادية والاربعون في بيان طواقم السفارات ولواحقها

صحيفة

- ٥٧ المادة الثانية والأربعون في بيان السندات الرسمية اللازمة للسفراء بحسب مأمورياتهم
- ٥٨ المادة الثالثة والأربعون في بيان التشریفات الرسمية التي تستحقها السفراء
- ٥٩ الرابعة والأربعون في بيان ماذونية السفراء في اجراء الرسوم الموكية وملاقاء اصحاب الحكومات والمثول بهم
- ٦١ المادة الخامسة والأربعون في بيان قضية الزيارات التي يجب على السفراء ان يقدموها
- ٦٢ المادة السادسة والأربعون في بيان نظام مراتب السفراء في رسم التقديم والتأخر
- ٦٣ المادة السابعة والأربعون في بيان الامور التي تؤثر بها السفراء وحروفهم الاصطلاحية وبرد السفارة
- ٦٤ المادة الثامنة والأربعون في بيان حقوق السفارات واول ذلك
- ٦٥ حق الامن والصيانة
- ٦٨ المادة التاسعة والأربعون في بيان الحق الثاني وهو حق المعافيات
- ٦٩ الخمسون في بيان صورة احوال السفراء بالنسبة الى الاخكام البلدية المتعلقة بحقوق العباد
- ٧٠ المادة الحادية والخمسون في بيان صورة احوال السفراء بالنسبة الى الاحكام الجزائية والسياسية البلدية
- ٧٢ المادة الثانية والخمسون في بيان قضايا حق المامن والمجاو حق اعطاء البراءات
- ٧٣ المادة الثالثة والخمسون في بيان معافية السفراء من الرسوم والتكاليف
- ٧٤ الرابعة والخمسون في بيان صورة احوال السفراء عندما يقيمون في اقاليم دول اخرى

صحيفة

- ٧٥ المادة الخامسة والخمسون في بيان قضية ابطال السفارات وعزل السفراء واسترجاعهم
- ٧٧ المادة السادسة والخمسون في بيان العهود الدولية والاممية
- ٧٨ . السابعة والخمسون في بيان الوجوه التي يشترط عليها صلاحية كل نوع من المعاهدات للاعتبار
- ٧٩ المادة الثامنة والخمسون في بيان اصحاب الحد والرخصة بعقد العهود وبيان الزمان الذي تلزم به المصادقة على المعاهدة ونسجها
- ٨٠ المادة التاسعة والخمسون في بيان انواع العهود المختلفة الاممية وانواع ما يتوقف عليها من المواد
- ٨١ المادة الستون في بيان العهود التجارية
- ٨٢ . الحادية والستون في بيان انواع الاسباب الموجبة لتأييد العهود الاممية وتأكيد ما
- ٨٤ المادة الثانية والستون في بيان انحلال العهود وانكشافها
- ٨٥ . الثالثة والستون في بيان حسن تسوية ما يمكن ظهوره من الدعاوي بين الامم واجراء اصول المقاتلة بالمثل

اصلاح غلط

وجه	مطر	خطا	صواب
٥	١٦	وقد كان تأسيس	ثم ان تأسيس
٦	٢	وبانضمام ذلك	وانضمام ذلك
٦	٤	بواسطة الحروب الشديدة	بواسطة ما حدث من الحروب الشديدة
١٢	١٥	السلطنة او الجمهورية	السلطنة والجمهورية
١٦	١٦	كدستور وتشريعات	كدستور وتشريعات
٢١	٣	بما شملت	ربما شملت
٢٢	١١	بين دولة ودولة امة وامة	بين دولة ودولة او امة وامة
٢٢	١٢	بعهد معاهدة	بعقد معاهدة
٢٢	١١	التي ذكرتها	التي ركزها
٢٢	١٢	نهرًا او كان	نهرًا او كان
٢٧	٩	ان يجرى في وقت كان	ان يجرى في اي وقت كان
٢٩	٤	تلك التبعة	سلك التبعة
٢٠	٢٠	من المعاهدات	من العادات
٢٦	١٢	التجار والاجانب	التجار الاجانب
٤٠	٤	اغلب الاحوال	اغلب الاحوال وخاصة في ايام الصلح
٤٢	١١	مع مرور بعضها في التشييد مع الدهور	مع مرور بعضها في التشييد مع مرور الدهور
٥٥	٤	كل رأي واحدة	رأي كل واحدة
٥٦	١٦	في خلال السفر موقتًا	في خلال غياب السفر موقتًا
٥٧	٢١	المحررة احيانًا	محررة احيانًا
٥٧	٢١	الى ومن الامور	الى السند المذكور ومن الامور
٥٨	١	السند المذكور والاطلاع على	والاطلاع على
٥٩	٦	وبالنصف الثاني	وبالنصف الثاني
٧٤	٩	تجاراً متنوعة	تجارات متنوعة
٧٤	١١	وتجريبه	وتجديده
٧٦	٧	احسانه تحمين	احسانه نوال
٧٧	٦	ان يظفر	ان يظفرًا
٧٧	١٧	بين احدى	وبين احدى
٧٨	١١	مهدرة تخويفية	مهددة تخويفية
٨٢	١٨	القسم وشرب الكاس	التعهد والقسم
٨٦	٢	والنقادير الرسمية	والنقارير الرسمية
٨٦	١٧	ان يجري في اوقات	ان يجري في وقت من الاوقات



